جامعة أمدرمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات النحوية واللغوية

التعليل النحوي عند أبي حيان من خلال كتابه (تذكرة النحاة)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية تخصص النحو والصرف

إعداد الباحثة:
زينب النور عبد الرحمن النور

إشراف الدكتور:
علي جمعة عثمان

العام الجامعي ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م

قال تعالى:

﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾

صدق الله العظيم

سورة الشعراء الآية (١٩٣-١٩٥)

لروح والديّ رحمهما الله . . . وفاء وعرفاناً

لكل من علمني حرفاً من أساتذتي الكرام

لكل من يعمل في حقل التربية والتعليم ويؤمن بقدسيته

لكل من يعمل من أجل رفعة هذا الوطن بأمانة وتجرد

لجميع أفراد أسرتي الكريمة . . . زادهم الله كمالاً

لهؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

الباحثة

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، والشكر والحمد له من قبل ومن بعد، الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولاه، ونشكره ونحمده بأن نوّر بصائرنا وجعل البحث والاستقصاء غايتنا.

أتقدم بالشكر الخاص والتقدير الجم لمن تعهدني بوافر نصائحه وتوجيهاته، للأستاذ الدكتور علي جمعة الذي أشرف على هذا البحث ولم يدخر جهداً في إسداء التوجيه، كما أشكره على صبره وتشجيعه مما كان له أكبر الأثر وعظيم الفضل في إبراز هذا العمل، فجزاه الله عنا كل خير وبركة، وأكثر من أمثاله ليرتفع هذا الوطن مزهواً بعلمائه ومربيه الأفاضل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير لمشرفي وأمناء مكتبتي جامعة أم درمان الإسلامية، وجامعة إفريقيا العالمية.

وإلى كل من شجعني معنوياً لإنجاز هذا العمل المتواضع.

الباحثة

ملخص الدراسة

١. عرف أبو حيان الأندلسي بعلمه الغزير وشهرته في مجال التأليف في التفسير، والنحو والصرف واللغة.

٢. تطرق البحث إلى التعريف بالعلة النحوية وتطور نشأتها حتى القرن السابع سابع عصر أبي حيان.

٣. اعتدّ أبو حيان في تعليله بأصول النحو العربي من سماع وقياس.

٤. لأبي حيان رسالة تحمل في طياتها دعوته المتكررة إلى نبذ الخلافات النحوية تسهيلاً لمادة النحو.

٥. اشتهر في هذا المجال بخصائصه التعبيرية التي تشير إلى رفضه لبعض التعليلات.

٦. مال أبو حيان إلى الإيجاز الشديد أثناء في تعليله.

٧. موقف أبي حيان من الأحكام النحوية أنه كان يعرض بعضها دون إبداء رأيه فيها، وأحياناً كان يوفق بين الآراء المختلفة، وأحياناً كان يقف مؤيداً أو معارضاً.

٨. نتيجة لما سبق ليس هناك ما يشير إلى تجديده في تفسير الظواهر الغوية، والنحوية لأنه سلك مسلك السابقين وهم:

أ- البصريون وفي مقدمتهم سيبويه الذي أفاد منه في عرض المسائل الخلافية.

ب- الكوفيون، والبغداديون، والأندلسيون، : تعرض لآرائهم ووافقهم في بعضها، وردهم في بعضها.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

نجله سبحانه ونحمده على نعمائه، ونعترف بمننه وآلائه ونصلي ونسلم على سيدنا محمد المرسل رحمة للعالمين، وهادياً للأولين والآخرين، كما نسلم على أهله وصحبه أجمعين.

وبعد: أقدم هذا البحث الذي يتناول موضوعاً يكشف عن جهد عظيم لشيخ أسهم في الحركة العلمية في القرن السابع الهجري خاصة في مجال التعليل النحوي وهو أبو حيان الأندلسي.

عنوان البحث:

هو "التعليل النحوي عند أبي حيان من خلاله كتابه تذكرة النحاة".

سبب اختيار البحث:

١) عدم شهرة الكتاب أدت إلى أن أكشف عن مضمونه.
٢) بيان قيمة الكتاب العلمية لاحتوائه نقولاً أفاد منها علماء أجلاء مثل السيوطي، والصفدي.
٣) ميلي لعلم النحو هو الذي حفزني لخوض غمار هذه الدراسة.

أهداف البحث:

١) بيان أهمية شخصية المؤلف ودورها في ميدان العلم والتأليف.
٢) الكشف عن منهجه في الدراسات النحوية خاصة فيما يتصل بأسلوبه في التعليل النحوي.
٣) الوصول إلى أن أبا حيان كان ممن يميلون إلى تيسير النحو ولا يبالغون في كثرة التعليلات التي تعوق الفهم.
٤) الكشف عن موقفه من المدارس النحوية وروادها على مدى العصور في أثناء تعليله من حيث: موافقته، أو رفضه، أو حياده...

٥) بيـان اهتمامـه باللهجـات العربيـة المختلفـة واللغـات الأجنبيـة مثـل التركية/ والفارسية والحبشية.

٦) بيان أن له مصطلحات وخصائص تعبيرية اشتهر بها أثناء تعليله.

منهج البحث:

وصفي تحليلي استقرائي، حيث اشتمل على:

١) نقل أقوال النحويين في المسائل المختلفة وبيان مذاهبهم وما استدلوا به وردودهم، ثم بيان رأي أبـي حيان فـي المسألة، ومـا استدلّ بـه أو علل به.

٢) فـي نهايـة المسألة أذكرمـا تـرجح لـي مـن رأي مـع بيـان السـبب مـا أمكن.

٣) بيـان موقـف أبـي حيـان مـن المـذاهب النحويـة، البصـرية والكوفيـة والبغدادية والأندلسية، والمصرية.

٤) توضيح آرائه التي تكشف عن منهجه في التعليل النحوي. مع بيان مصطلحاته وخصائصه التعبيرية التي اشتهر بها.

مصادر البحث:

١) الاعتماد على كتاب الله تعالى.

٢) الاعتماد على الدراسات السابقة مثل:

أ- مقدمة تذكرة النحاة ٥٥- ٣٧.

ب- البحر المحيط.

ج- ارتشاف الضرب من لسان العرب.

د- شواهد أبي حيان في تفسيره د. صبري إبراهيم السيد.

٣) الاعتمـاد علـى مـا خلفـه النحـاة مـن مؤلفـات نحويـة علـى مختلـف العصـور والمـذاهب مثـل سـيبويه، الفـراء، الكسـائي، والأخفـش، وأبـو علي الفارسي وغيرهم.

٤) الاعتماد على المؤلفات النثرية من أمثال وأقوال.

خطة البحث:

أدت طبيعة البحث أن يكون في ثلاثة فصول تبعتهم مقدمة، ثم في النهاية خاتمة تتضمن نتائج البحث ثم الفهرس الإجمالي لمحتوى الرسالة وهو كالآتي:

الفصل الأول: وعنوانه: أبو حيان والعلة النحوية وهو مبحثان:

المبحث الأول:

يحتوي على التعريف بأبي حيان من حيث: مولده، ونسبه، وعصره، وثقافته، ومذهبه الفقهي، ونشاطه العلمي، وشيوخه، وتلاميذه، ورحلاته، وأخلاقه، ثم وفاته.

المبحث الثاني:

يحتوي على:

أ- التعليل النحوي بصفة عامة.

ب- موقف أبي حيان منه.

الفصل الثاني:

وعنوانه التعليل النحوي عند أبي حيان من خلال كتاب تذكرة النحاة:

وهو مبحثان:

المبحث الأول:

مدى اعتماد أبي حيان على علة السماع.

المبحث الثاني:

مدى اعتماد أبي حيان على علّة القياس.

الفصل الثالث:

وعنوانه: موقف أبي حيان من المذاهب النحوية

وهو ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

موقف أبي حيان من البصريين والكوفيين وأشهر رجالها.

المبحث الثاني:

موقف أبي حيان من المدرسة البغدادية وأشهر رجالها

المبحث الثالث:

موقف أبي حيان من المدرسة الأندلسية وأشهر رجالها

ثم:

أ- الخاتمة ونتائج البحث ب- الاقتراحات والتوصيات

ج- الفهرست.

د- المراجع والمصادر.

في النهاية لا بد أن أشير إلى أني قد رتبت موضوعاته ومسائله وبدأت بالمرفوعات من الأسماء لأنه لا يخلو منها كلام، فهي لا تكون إلا عمداً غير صالحة للاستغناء عنها، ثم بعدها (المنصوبات) وتليها (المجرورات) لأنها فضلات صالحة للسقوط، وأخرت المجرورات عن المنصوبات.

وبعد فهذا وصف مجمل لما سيجده القارئ، وأشهد أني قد عانيت كثيراً، ووجدت مشقة لما اتصف به الكتاب من غزارة العلم، وعدم ترتيب المادة العلمية، وتكرارها أحياناً في أكثر من موضع، ولكن بحمده تعالى قد تخطيت هذه المصاعب هو في النهاية أتمنى أن يجد كل من يقف على هذا البحث الفائدة العلمية المرجوّة.

والله نسأل التوفيق والسداد،،،

الفصل الأول

أبو حيان والتعليل النحوي

المبحث الأول: التعريف بأبي حيان

المبحث الثاني: العلة النحوية وموقف أبي حيان منها

المبحث الأول

التعريف بأبي حيان

حياتـه

اسمه، مولده ونسبه:

هو الإمام أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، الغرناطي، الجياني، الشهير بأبي حيان، ويرجع أصله إلى مدينة (جيان) إحدى مدن الأندلس الوسطى شرقي قرطبة[١].

ولد في غرناطة أواخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة، ويذكر بعض المؤرخين أنه ولد بمدينة "مطخارش" وهي ضاحية من غرناطة أوحى من أحيائها.

أما نسبه فينتهي إلى قبيلة من البربر تسمى "نفزة"[٢].

كنيته:

لقب بأبي حيان الأندلسي، نسبة إلى وطنه الكبير الأندلس[٣].

شيوخه:

يحدث أبو حيان عن نفسه وعلمه في معرض رده على ما كتبه الصفدي إليه استدعاء ليجيزه من المسانيد والسنن والتصانيف الأدبية نظماً ونثراً إلى غير ذلك من أصناف العلوم على اختلاف أوضاعها وتباين أجناسها وأنواعها، مما تلقاه ببلاد الأندس وأفريقية والإسكندرية والديار المصرية والبلاد الحجازية وغيرها من البلدان بقراءة أو سماع أو مناولة، أو إجازة خاصة أو عامة، كيفما تأدى ذلك إليه، وإجازة ماله من التصانيف في تفسير القرآن العظيم أو العلوم الحديثة والأدبية وغيرها...[٤].

---

(١) نفح الطيب، للمقري، تحقيق إحسان عباس/ دار الثقافة/ بيروت، ٥٣٥/٢.

(٢) الوافي بالوفيات: صلاح الدين بن أيبك الصفدي/ ط: ١٩٨٥م، ص: ٢٨١/٥.

(٣) تاريخ الفكر الأندلسي: بالنثيا/ ترجمة حسين مؤنس/ القاهرة بتصرف من ١٨٧.

(٤) نفح الطيب ٥٤٨/٢ – ٥٤٩

يقول أبو حيان مجيباً طلب الصفدي: "... وقد أجزت لك أيدك الله تعالى –جميع ما رويته عن أشياخي بجزيرة الأندلس وبلاد أفريقية وديار مصر والحجاز وغير ذلك... فمن مرويات الكتاب العزيز قرأته بقراءة السبعة على جماعة من أعلاهم الشيخ المسند المعمر فخر الدين أبو الطاهر إسماعيل بن هبة الله بن علي بن هبة الله.. والكتب الستة، والموطأ، ومسند عبد بن حميد، ومسند الدارمي، ومسند الشافعي، ومسند الطيالسي، والمعجم الكبير للطبراني، والمعجم الصغير وسنن الدار قطني، وغير ذلك.

وأما الأجزاء فكثيرة جداً، ومن كتب النحو والآداب فأروي بالقراءة كتاب سيبويه والإيضاح والتكملة والمفصل، وجمل الزجاجي وغير ذلك، والأشعار الستة والحماسة وديوان حبيب والمتنبي والمعري".

وأما شيوخي الذين رويت عنهم بالسماع أو القراءة فهم كثير، وأذكر الآن جملة من عواليهم: فمنهم القاضي أبو علي الحسن بن عبد العزيز بن أبي الأحوص القرشي..." ويذكر منهم ثلاثة وثلاثين شيخاً[1].

وممن كتب عنه من مشاهير الأدباء أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي بن الفرج المالقي ابن المرحل، وأبو الحسن حازم الأنصاري القرطاجني، وبعدد اثني عشر منهم[2]. وممن أخذت عنه من النحاة أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبديّ، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي (ابن الضائع)[3]، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي[4]، وبهاء الدين أبو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبي المعروف بابن النحاس[5]. ثم يقول: "من لقيته من الظاهرية أبو العباس أحمد بن علي بن خالص الأنصاري الإشبيلي

---

(١) تذكرة النحاة: م١١

(٢) نفح الطيب: ٥٥١/٢

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٢٠٤/٢.

(٤) توفي بغرناطة سنة ٧٠٨هـ/ بغية الوعاة: ٢٩١/١ – ٢٩٢.

(٥) هو تلميذ ابن مالك توفي سنة ٦٩٨هـ، بغية الوعاة: ١٢/١ – ١٤

الزاهد، وأبو الفضل محمد بن محمد بن سعدون الفهري الشنتمري، ويقدر عدد الذين سمع منهم بنحو أربعمائة شخص وخمسين وأجازوه علماء من أهل غرناطة ومالقة وسبته وديار أفريقية وديار مصر والحجاز[١] والعراق والشام.

ثقافته:

وصفه الكمال جعفر فيما نقل عنه صاحب "الدرر الكامنة" بأنه "شيخ الدهر وعالمه، ومحى الفن الأدبي بعد ما درست معالمه، ومجرى اللسان العربي، فلا يقارن أحد فيه ولا يقاومه"[٢].

ووصفه تلميذه الصفدي مشيراً إلى ثقافته ومدى تحصيله للعلم والمعرفة بقوله: "... ولم أرَ في أشياخي أكثر اشتغالاً منه، لأني لم أره إلا يسمع، أو يشتغل، أو يكتب... وله إقبال على الطلبة الأذكياء، وعنده كفطيم لهم... وأما النحو والتصريف فهو إمام الدنيا فيهما وله اليد الطولى في التفسير والحديث، وتراجم الناس وطبقاتهم"[٣].

ولم يكن أبو حيان مبرزاً في العربية وآدابها فحسب بل كان ملماً بلغات أخرى، فقد كان يجيد اللغتين الفارسية والتركية، كما أتقن الحبشية، فقد ألّف كتاباً في نحو اللغة الفارسية "منطق الخرس في لسان الفرس"[٤]، وآخراً في نحو التركية "كتاب الإدراك للسان الأتراك"، وقد طبع هذا الكتاب بالقسطنطينية عام ١٣٠٩هـ.

أما رسالته في الحبشية فلم يتمها، "نور الغبش في لسان الحبش" وبهذا يكون من مآثره أنه طرق باب "النحو المقارن".

ولأبي حيان شعر جعله في عداد الحكماء منه قوله:

---

(١) نفح الطيب: ٥٥٢/٢

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة/ ابن حجر العسقلاني شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي/ بيروت/ ٣٠٦/٤ دار الجيل، بيروت

(٣) نكت الهميان في نكت العميان/ صلاح الدين بن ايبك الصفدي/ مطبعة الجمالية: ٢٨٠

(٤) المرجع السابق، بتصرف، ٢٨٠- ٢٨٦.

عـداي لهـم فضـل علـيّ ومنـة * فـلا أذهـب الـرحمن عنـي الأعاديـا[1]

همـو بحثـوا عـن زلتـي فاجتنبتهـا * وهـم نافسـوني فاكتسـبت المعاليـا

١ – مذهبه النحوي:

أبو حيان بصري المذهب، ويعد سيبويه في مقدمة البصريين الذين تأثر بهم إلى حد بعيد فاسمه يتردد في ثنايا (تذكرة النحاة) أكثر من غيره من أعلام النحو واللغة، فقد أفاد من الكثير من آرائه وتأويلاته وأحكامه. وإذا ذكر البصريين أو أحدهم قال: والذي عليه أصحابنا. لكن هذا لم يمنعه من الأخذ عن العلماء الكوفيين الذين تعرض لآرائهم بالقبول أو الرفض وكذلك العلماء البغداديين فقد رد على أقوالهم وعلق عليها. وقد استند على الرواية عن بعض الإعراب سواء أكانوا خلال أقوال النحاة أم بالإسناد بعدة مصطلحات منها (العرب) أو (قوم من العرب)، أو (قوم) فقط ....

مذهبه الفقهي:

كان أبو حيان ظاهري[2] المذهب وهو بالأندلس، ولما قدم القاهرة ورأى هذا المذهب مهجوراً تمذهب للشافعي، وإن ظل يميل إلى مذهبه الظاهري ويصرح به أحياناً، مما يؤكد بقاءه على هذا المذهب، وقد صرّح بقوله: "محال أن يرجع عن مذهب الظاهري من علق بذهنه"[3].

وقد أثر فيه[4] المذهب الظاهري حتى قيل عنه انه كان ظاهرياً حتى في النحو، وإن غلب عليه التأثر بالنحاة البصريين ولا سيما سيبويه كما سنرى إن شاء الله.

كان أبو حيان لا يميل إلى الفلسفة[5]، ولا الاعتزال، ولا إلى التجسيم، فقد كان متمسكاً بطريقة السلف، وكان يعظم ابن تيمية، وقد ابتعد عنه عندما أساء إلى سيبويه، فانحرف عنه لذلك.

---

(١) نكتب الهيمان: ٢٨٤.

(٢) نفح الطيب: ٣٠٦/٣.

(٣) الدر الكامنة: ٧٤/٥.

(٤) المرجع السابق: ١٨٥/٣.

(٥) المرجع السابق: ٧٥/٥.

ذكر صاحب نفح الطيب أنه انحرف عن ابن تيمية بعد أن كان يحضر مجلسه، وذلك أنه كان يحضر مجلسه ذات مرة والمجلس غاص فمدحه ارتجالاً:

لمـــا أتينـــا تقـــى الـــدين لاح لنـــا * داع إلـــــى الله فـــــرد مالـــــه وزر

على محياه من سيما الألى صحبوا * خيـــر البريـــة نـــورٌ دونـــه القمـــر

إلى أن يقول:

كنـا نحـدث عـن خبـر يجـيء منهـا * أنـت الإمـام الـذي قـد كـان ينتظـر

ويضيف صاحب نفح الطيب أنه انحرف عنه فيما بعد ومات وهو على انحرافه، ولذلك أسباب منها:

إنه قال له يوماً كذا قال سيبويه، فقال يكذب سيبويه فانحرف عنه[١].

ويضيف صاحب بغية الوعاة أن ابن تيمية قال:

لقد أخطأ سيبويه في ثلاثين موضعاً من كتابه، فأعرض عنه أبو حيان ورماه في تفسيره: "النهر" بكل سوء[٢].

نتاجه العلمي:

إسهامه وافر في الحركة العلمية خاصة فيما يتصل باللغة والأدب، والنحو والصرف والتفسير، ولم يقف تأليفه باللغة العربية، بل كتب في نحو لغات أخرى سبقت الإشارة إليها.

أما تصانيفه فتزيد على الخمسين ما بين طويل وقصير، وقد صنّفها مؤلف "تذكرة النحاة" حسب الفئات الآتية:

---

(١) نفح الطيب: ٥٧٨/٢

(٢) بغية الوعاة: في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م: ١٩٩/٢

أ- كتب منشورة ومحققة منها(١):

١) (البحر المحيط) في ثمانية أجزاء طبع بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٨هـ في ثمانية أجزاء كبيرة.

٢) (النهر الماد من البحر) في جزءين كبيرين طبع على حاشية (البحر المحيط).

٣) (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) طبع جزء منه بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٨هـ.

٤) (الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء) طبع ببغداد سنة ١٩٦١م.

٥) كتاب (الإدراك للسان الأتراك): طبع بالقسطنطينية سنة ١٣٠٩هـ.

٦) (تقريب المقرب) صدر عن دار المسيرة/ بيروت سنة ١٩٨٣م/ تحقيق د. عفيف عبد الرحمن.

٧) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك/ تحقيق سيدي جلاسر/ الولايات المتحدة الأمريكية- ١٩٤٧م.

٨) ارتشاف الضرب من لسان العرب/ تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس: ١٩٨٤م، وهو الجزء الخاص بالنحو/ وقد طبع ارتشاف الضرب كله محققاً بقلم الدكتور رجب عثمان محمد بمكتبة الخانجي بمصر، ١٩٩٨ك.

٩) (ديوان أبي حيان) تحقيق أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي/ بغداد سنة ١٩٦٩م.

١٠) تحفة الأريب بما في القرآن من القريب- طبع بحماة بسورية ١٣٤٥هـ ويقع في ١٤٢ صفحة.

---

(١) تذكرة النحاة: ١٩ – ٢٢.

ب- كتب مفقودة(١):

١) شرح كتاب سيبويه.

٢) التجريد لأحكام سيبويه.

٣) منطق الخرس في لسان الفرس.

٤) نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب.

ج- مخطوطات لا يُجزم أحققت أم لا منها:

١) الموفور من شرح ابن عصفور.

٢) الهداية في النحو (كتيب).

تعريف بـ (تذكرة النحاة):

قبل تحقيقه يقع في أربع مجلدات كبار بهذا الدكتور عفيف عبد الرحمن في مقدمته[٢] سنة ١٩٨٦م.

ولـه أسماء أخرى "التذكرة" في بعض المصادر، وفي البغية وكشف الظنون ذكر باسم (التذكرة في العربية). وذكر "الدرر الكامنة" والبدر الطالع باسم "التذكير"[٣].

أما الذين نقلوا عن الكتاب كثيرون نشير إلى بعضهم[٤]:

١- أبو حيان في البحر المحيط: ج/٨٨، ج ٢/٢٩٤/ ٣٣١، ٤٢٨، ج ٨/٦٤٦ في الارتشاف: ٣٢٥، ٣٣١.

٢- السيوطي: في همع الهوامع: ١/١٠، بغية الوعاة، في الاقتراح: ١٠/ ١٢، في الأشباه والنظائر: ٣/ ١٦- ١٧.

تلاميذ أبي حيان:

يقول السيوطي في (بغية الوعاة)[٥]:

---

(١) المصدر نفسه: ٢١- ٢٢.

(٢) تذكرة النحاة: ٢٤.

(٣) المرجع السابق: ٢٤.

(٤) المرجع السابق: ٢٥

(٥) بغية الوعاة: ١/٢٨٠.

"وأخذ عنه أكابر عصره، وتقدموا في حياته، وقالوا عنه: "إنه اقرأ الناس قديماً وحديثاً حتى ألحق الصغار بالكبار، وصار تلاميذه أئمة وأشياخاً في حياته". ومن أشهر من تأثر به:

١- صلاح الدين الصفدي ت: ٧٦٤هـ

وقد ترجم لأبي حيان في كتابه "أعيان العصر وأعوان النصر". وقد رثاه بقصيدة مطلعها:

مات أثير الدين شيخ الورى * فاستعر البارق واستعرا[١]

٢- الشيخ تقي الدين السبكي ت: ٧٥٦هـ:

هو تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي، الفقيه الشافعي، قرأ النحو على أبي حيان، وولي قضاء الشام.

٣- ابن عقيل المتوفى ٧٦٩هـ:

هو قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل.

٤- السمين ت: ٧٥٦:

هو شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي "لازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه" قال عنه ابن حجر هكذا في الدرر الكامنة[٢].

٥- ابن مكتوم ت: ٧٤٩:

هو تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم الحنفي، اختصر كتاب (البحر المحيط) لأبي حيان في كتابه المسمى "الدر اللقيط من البحر المحيط".

أخلاقه:

لخص المقري في نفح الطيب ما وصف به الرعيني أبا حيان فقال: "وهو شيخ فاضل، كثير الضحك والانبساط بعيد الانقباض جيد الكلام، حسن اللقاء

---

(١) نكت الهيمان في نكت العميان: ٢٨٣.

(٢) الدرر الكامنة: ٣٦/١.

جميل المؤانسة، فصيح الكلام، طلق اللسان"[١] ووصفه لسان الدين بن الخطيب بأنه: "كان شديد البسط، مهيباً جهورياً، مع الدعابة والغزل، وطرح التسمت، شاعراً مكثراً، مليح الحديث، لا يمل وإن أطال، وأسند جداً فانتفع به"[٢].

أما الأدفودي[٣] فقد وصفه بأنه كان يفخر بالبخل كما يفخر الناس بالكرم، ثبتاً، حجة، سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال... كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن".

رحلته إلى المشرق:

نتيجة لاستيلاء ملوك الإفرنج على حاضرة الأندلس، فقد قضوا على ملوك بني الأحمر وسقطت غرناطة على يد فيردناند سنة ٨٩٧هـ مما دعا علماء الأندلس أن يهاجروا، ومنهم أبو حيان الذي غادر إلى بلاد عدة منها فاس، في شمال أفريقية فأقام في سبته، ثم تونس التي اتصل بعلمائها من أمثال عبد الله بن محمد بن عباس القرطبي، وقد تنقل في السودان[٤]، والشام والحجاز إلى أن وصل مصر، التي فتحت له صدرها. فدرس النحو في جامع الحاكم سنة ٧٠٤هـ، واعتبر شيخ النحو حينئذ.

وما أن جاء عام عشرة وسبعمائة حتى أصبح مدرساً للتفسير في قبة السلطان الملك المنصور في عهد السلطان القاهر الملك الناصر. وواصل مسيرته إلى أن تولى منصب الإقراء بجامع الأقمر أحد جوامع العصر الفاطمي، وتوطدت صلته بالأمير سيف الدين أراغون النائب الناصري، وكان قريباً منه، حيث سمح له بدفن ابنته النضّار في بيته داخل القاهرة[٥].

---

(١) المرجع السابق: ٥٨/٢

(٢) بغية الوعاة: ٢٨٢/١

(٣) المرجع السابق: ٥٤٣/٢.

(٤) الوسيط في تاريخ النحو العربي: تأليف د. عبد الكريم محمد الأسعد/ دار الشواف للنشر والتوزيع، الرياض: ١٧٢.

(٥) نكت الهميان: ٢٨١.

وفاته:

توفي عام خمس وأربعين وسبعمائة من الهجرة، في الثامن عشر من صفر ودفن بمقبرة الصوفية، خارج باب القصر، وصُلي عليه بدمشق صلاة الغائب. وقد رثاه تلميذه الصفدي بقصيدة ورد ذكر مقدمتها.

المبحث الثاني
العلة النحوية وموقف أبي حيان منها

أ- العلة النحوية:

تعريفها – أقسامها- تاريخ نشأتها وتطورها حتى القرن السابع:

تعريف العلة:

العلة النحوية هي: "الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة"(١).

والعلة النحوية عند النحويين غيرها عند الفقهاء فهي عندهم: "هي المعرفة للحكم بأن جُعلت علامة على الحكم في الفرع، أو هي الموجبة للحكم بذاتها، أو هي الموجبة للحكم بمعنى أن الشارع جعلها كذلك، أو هي الباعث على التشريع"(٢).

أقسام العلّة:

أولاً: علّة مطردة:

وهي التي تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وهم أكثر استعمالاً لها، وأشد تداولاً، المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً منها:

١- علّة السماع:

وهو ما ثبت في كلام من يوثق بصفاحته(٣)، وأهم مصادره القرآن الكريم- القراءات، والشعر وكلام العرب الفصحاء من أمثال وأقوال.

وعلّة السماع في مثل قول ابن أم مكتوم: مثل قولهم: امرأة ثدياء، ولا يقال: رجل أثدى، فليس لذلك علة سوى السماع(١).

---

(١) العلة النحوية وتطورها، مازن المبارك، دار الفكر، ط: ١٩٧٤: ص: ٩١.

(٢) المرجع السابق: ٨٩.

(٣) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح/ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي/ تحقيق د. محمد يوسف فجال/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: ٤١٤/١.

٢- علّة القياس:

هي العلة التي يمكن لنا بها مجاراة العرب، فتقيس على كلامهم، ونكفل للغة استمرار حياتها ونمائها، ومن أمثلتها قولهم: وجب نصب الاسم بعد (إنّ وأخواتها) لمشابهتها الفعل المتعدي إلى مفعول، فشبهوا: "إنّ وأخواتها" بالفعل، وشبهوا خبرها بالفاعل، المتأخر عن مفعوله نحو: ضرب أخاك محمد[٢].

من هنا نعلم أن "القياس" هو عملية منطقية في أعمال النحويين وقد بدأ مع ميلاد النحو، وساير نشأته وتطوره، أخذ به ابن الحضرمي[٣]، فكان يقيس ويعلل، بل كان أول من مد القياس وشرح العلل[٤]، وكان شديد التجريد للقياس فقد سأله يونس: "هل يقول أحد: الصويق؟ يعني به السويق، قال نعم، وابن تميم تقولها... ثم قال له: عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"[٥].

ثم كان الخليل بن أحمد الذي قال عنه، ابن جني[٦]: هو الذي رفع لواء القياس وكشف قناعه"[٧]، ثم من بعده سيبويه الذي كان كتابه حافلاً بالقياس، ثم الكسائي الذي عزوا إليه القول المشهور:

"إنما النحو قياس يتبع"[٨].

وظل القياس معتمد النحويين حتى أرسى الفارسي[١] أطنابه، وكان شعاره: "لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية، أحب إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية"[٢].

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، القاهرة ١٩٧٦م: ص: ١١٥.

(٢) العلة النحوية: ٩٦.

(٣) هو حضرمي بن عامر بن مجمع الأسدي، أبو كرام، نحو ١٧هـ صحابي من الشعراء الفرسان.

(٤) المرجع السابق: ٥٣.

(٥) المرجع السابق: ٥٣.

(٦) هو عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي، عالم في النحو والتصريف أخذ العلم عن أبي علي الفارسي توفى سنة ٣٩٢هـ.

(٧) الاقتراح: ٧٤- ٧٥.

(٨) المرجع السابق: ٧٤- ٧٥.

ومضت القرون الأربعة والقياس هو العمود الفقري للنحو، واستمر النحو في اعتماد القياس حتى قال أبو البركات الأنباري: "إن إنكار القياس لا يتحقق لأن من أنكر القياس فقد أنكر النحو"[٣].

٣- علة التشبيه:

وذلك مثل إعراب المضارع لعلة مشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لعلة مشابهتها الحروف، واتصال نوني التوكيد في فعل الأمر لتأكيده.

٤- علة الاستغناء:

كاستغنائهم بـ (ترك) عن (ودع).

٥- علة الاستثقال:

كاستثقالهم (الواو) في (يعدُ) لوقوعها بين ياء وكسرة.

٦- علة الفرق:

وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع، وكسر نون المثنى.

٧- علة التعويض:

مثل تعويضهم (الميم) في (اللهم) من حرف النداء.

٨- علة النظير:

مثل كسر أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر إذ هو نظيره.

٩- علة الحمل على المعنى:

مثل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾[٤]، ذكر فعل (موعظة) وهي مؤنثة حملاً لها على المعنى وهو (الوعظ).

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل أبو علي، أحد أئمة العربية له كتب منها: التكملة والإيضاح وشذرات الذهب، توفى ٣٧٧هـ.

(٢) الاقتراح: ٧٤- ٧٥.

(٣) العلة النحوية: ٧٤- ٧٥.

(٤) سورة البقرة: ٢٧٥.

١٠- علة المشاكلة:

مثل قوله تعالى: ﴿سَلاسِلا وَأَغْلالاً﴾[١].

١١- علة المجاورة:

مثل الجر بالمجاورة في قولهم: "جحر ضب"، وضم لام "لله" في "الحمد لله" لمجاورتها (الدال).

١٢- علة الوجوب:

وذلك تعليلهم لرفع الفاعل.

ثانياً: علة الحكمة:

وهي التي جاء بها النحويون لتظهر حكمة العرب، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم وهو ما يسمى "علة العلة"[٢] وذلك كقول النحاة: لم صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوب؟؟

ثالثاً: العلة التعليمية:

"وهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب"[٣]، وذلك كنصب إنّ للاسم، ورفعها للخبر بعدها. ومن هذا النوع من العلل قولنا: أننا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب عمرو فهو راكب، فعرفنا اسم الفاعل.. قلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل، لأنا لما سمعنا قام فهو قائم قسنا عليه نظيره.

وهناك علل أخرى هي:

العلة الجدلية النظرية:

هي التي تكون وسيلة للاستعلاء والتفاخر، وسلاحاً للاختبار والتناظر بين القوم[٤]، وذلك كعلة تشبيه (إنّ) بالفعل المتعدي: كأن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهوها؟ أبالماضية أم المستقبلة؟ أم الحادثة بالحال؟ وحين شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل

---

(١) سورة الإنسان: ٤.

(٢) الاقتراح: ١٣٣.

(٣) المرجع السابق: ١٣٣.

(٤) العلة النحوية: ٩٦.

وذاك الفرع؟ وأي علة دعت إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟... إلى غير ذلك. فكل شيء أُعتلّ به جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر.

العلل الثواني والثوالث:

نقل ابن جني عن أبي بكر السراج[١] حديثه عن علة العلة ومثل لذلك برفع الفاعل قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا ارتفع بفعله، فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعاً؟ فهذا سؤال عن (علة العلة)، وقد أشار ابن جني إلى أن ما سمّاه ابن السراج بعلة العلة هو في الحقيقة شرح وتفسير تتميم للعلة، وإن ما عناه بـ (علة العلة) كان من الممكن أن يدرج في العلة الأولى فيقال في جواب من سأل عن رفع الفاعل إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنياً عن قوله: "إنما ارتفع بفعله"... ويقول كان يجب على ما رتبه أبو بكر بن السراج أن يكون هنا علة. وعلة العلة، وعلة علة العلة[٢].

ثم جاء ابن مضاء[٣] فسمى (علة العلة) العلة الثانية، وعلة علة، العلة الثالثة، فجمع فقال (العلل الثواني والثوالث). ودعا إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث من النحو، لأن العلة الأولى هي التي يهتم بها العلم، وليس بها تعقيد وصعوبة بالنسبة للدارسين.

العلة بسيطة ومركبة[٤]:

البسيطة: هي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال، والجوار، والمشابهة ونحو ذلك.

المركبة: قد تكون من عدة أوصاف اثنين فصاعداً، كتعليل قلب الواو (ياء) في (ميزان)، لوقوعها ساكنة بعد كسر، فالعلة ليست مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسر، بل مجموع الأمرين.

---

(١) هو محمد بن السري بن سهل، أبو بكر، أديب ولغوي من أهل بغداد، أخذ عن المبرد، له الأصول، وشرح كتاب سيبويه، والموجز في النحو.

(٢) بتصرف من كتاب الرد على النحاة لابن مضاء أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنّا/ الطبعة الأولى: ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، دار الاعتصام.

(٣) هو ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي

(٤) الاقتراح: ١٢٣.

الفرق بين العلة والسبب:

ذكر السيوطي[1]: من أقسام العلة ضرب يسمى (العلة) وإنما هو سبب يجوز ولا يوجب من ذلك: كل موضع جاز فيه إعرابان فأكثر، كالذي يجوز جعله بدلاً وحالاً، وذلك النكرة بعد معرفة في المعنى نحو: مررتُ بزيد رجل صالح، ورجلاً صالحاً، فإن علته لجواز ما جاز لوجوبه، فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وإنّ ما كان موجباً يسمى علّة، وما كان مجوزاً يسمى سبباً".

وما يعنيه السيوطي أن من علل الجواز مثلاً وقوع النكرة بعد المعرفة التي يتم بها الكلام، فتكون أنت مخيراً في جعل تلك النكرة إن شئت حالاً، وإن شئت بدلاً، كما مرّ في الأمثلة.

---

(١) الاقتراح: ١٢٠.

نشأة العلة وتطورها
في القرنين الثاني والثالث:

تذكر الروايات أن أبا إسحق الحضرمي[١] المتوفى سنة ١٧هـ قد بدأت العلة النحوية على يديه، وقد عاش في نهاية القرن الأول الهجري، وقد قرن اسمه بالنحو والقياس وقيل عنه: "أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل"[٢]، وقال عنه ابن الأنباري[٣]: "إنه أول من علل النحو".

وجاء من بعده الخليل بن أحمد[٤] الذي سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، وعللتُ أنا بما عندي فإن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة علة".

وجاء سيبويه بعده فقال: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[٥].

ورأى الخليل بن أحمد يوضح أن ما ذكره من علل لا يعدو أن يكون وجهة نظر، كما يتضح أن العلة في هذه الفترة كانت تمثل مرحلة السهولة والوضوح، وعدم التكلف، وكانت بعيدة عن الفلسفة، قريبة من روح اللغة التي تنفر من القبح والثقل.

---

(١) العلة النحوية: ٧٤.
(٢) المرجع السابق: ٧٤.
(٣) المرجع السابق: ٧٥.
(٤) المرجع السابق: ٧٤ بتصرف.
(٥) الكتاب: ٣٦/١.

أمثلة من تعليلات هذه الفترة:

ذكر سيبويه في تعليله: "نصب الجمع المؤنث السالم وجره بالكسر: "جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون، لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها"[١].

ويقول الفراء في تعليله الضم في (أيّهم) في قول القائل اضرب أيهم قام؟ فلفظه: (أيهم) تعمل فيها بعدها، ولا يعمل فيها ما قبلها، وذلك لأنك إذا سلطت عليها الفعل الذي قبلها أخرجتها عن معنى الاستفهام إلى معنى (من والذي) كقولك: لأضربن أيهم فعل ذلك[٢].

العلة في القرنين الرابع والخامس:

استمر البحث في العلل النحوية إلى أن جاء عصر الزجاجي[٣] وابن جني وغيرهما. وتميزت هذه الفترة بما يلي[٤]:

١) بأن صنفت العلل، وحددت غاياتها من تعليمية وقياسية، ونظرية جدلية.
٢) أثرت الفلسفة والجدل الكلامي، والأسلوب الفقهي في البحث النحوي، وغلب على الكثير من علله، حتى قيل إن القرن الرابع هو الذي سجل طغيان الفلسفة على النحو.
٣) اتضحت في هذه الفترة معالم الصلة بين النحو من جهة وأصول الفقه والكلام من جهة أخرى.

---

(١) الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، تحقيق عبد السلام هارون/ عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع/ بيروت/ ص: ٢٢/١.

(٢) العلة النحوية: ٦٦.

(٣) هو عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم التهاوندي، شيخ العربية في عهده، توفى سنة ٣٣٧هـ.

(٤) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١٩/١.

٤) تغيرت نظرة النحاة إلى العلّة في هذه الفترة، فنجد ابن جني يرى أن النحويين قد وقفوا في تعليلهم على العلل نفسها التي أرادها العرب ولاحظوها[١].

٥) في هذه الفترة ظهرت عند ابن جني آراء، أصبحت فيما بعد عماد ثورة أزكاها ابن مضاء القرطبي في النصف الثاني من القرن الخامس.

من تعليلات هذه الفترة:

ما قاله الزجاجي في سؤال للقائلين بأن المرتبة الأولى في التقدم للاسم أولاً، ثم الفعل بعده، ثم يأتي الحرف:

"يقال لهم: قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه، كما أن الفاعل قبل فعله، وكما أن المحدث سابق لحديثه، وأنتم جميعاً مقرون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال. فقد وجب أن تكون الحروف قبلها حقاً سابقة لها...."[٢].

الثورة على العلة:

ثار ابن مضاء أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي ٥١٣هـ- ٥٩٢هـ، على العلل النحوية، وطالب بإلغاء نظرية العامل والعلل الثواني والثوالث، وإبطال القياس، وترك المسائل النظرية وإسقاط كل ما لا يفيد في النطق[٣]، وكان في ذلك متأثراً بمذهب أهل الظاهر وبموقف ابن حزم (٣٨٦- ٤٥٦هـ) مؤسس هذا المذهب في المغرب والأندلس، وقد كان مذهبه يقوم على إنكار التعليل في الأحكام الفقهية، كما أنه هاجم التعليل في القواعد النحوية.

---

(١) العلة النحوية: ٢٨٠.

(٢) المرجع السابق: ٢٨٠.

(٣) مقدمة الرد على النحاة د. شوقي ضيف ٨: ٩، والعلة النحوية: ١٥٢.

وقد ارتبطت الثورة بابن مضاء، ولكن رأيه هذا قد أشار إليه الزجاجي (٣٣٧هـ) حين قسم علل النحو إلى تعليمية وقياسية وجدلية في كتابه الإيضاح، وابن جني كذلك أشار إلى هذا الرأي في كتابه الخصائص[١].

وقد أنكر ابن مضاء القياس وتعجب من حمل النحاة له على العرب قال: "والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمة، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع"[٢]. وأما قوله بإلغاء نظرية العامل فقد أتى بأدلة مؤيدة، محاولاً إثبات أن رأي النحاة في العامل باطل شرعاً وعقلاً[٣].

وكان لثورة ابن مضاء آثارها في نحاة القرن السابع في الأندلس تمثلت في نفورهم من التعليل النحوي، مما جعلهم يصفونه بأن هذيان في القول وخروج عن منهج التعليم.

ب- موقف أبي حيّان من العلة النحوية:

ظهر أبو حيان في القرن السابع الهجري ونراه كأستاذه سيبويه يوجه عناية للنحو نفسه، فإذا لجأ إلى التعليل فلكي يثبت الحكم النحوي، ولم يكن يميل إلى التعقيد، لأنه لجأ إلى السهولة والوضوح في بسط العلة، وذلك لأن التعليل عنده مستمد من روح اللغة، يعتمد على كل الشواهد من سماع وقياس، يرفض الجدل وكثرة التأويل، فقد دعا مراراً إلى نبذ الخلافات العقيمة في المسائل النحوية، وعباراته في ذلك شهيرة ومتعددة منها ما هو موجود خلال هذا البحث ومنه موجود في ثنايا كتبه الأخرى من ذلك قوله: "الأولى الإضراب عن هذه التعاليل، وقوله: "وهذا الخلاف ليس تحته طائل ولا ينبني عليه حكم"[٤]، وقوله: "وهذا ليس بشيء"[٥]، وقوله: "وليس بالوجه"[١]، وقوله: "هذه التعاليل لا يحتاج إليها لأنها تعليل وضعيات والوضعيات لا تعلل"[٢].

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١٩/١.

(٢) الرد على النحاة: ١٥٦.

(٣) المرجع السابق: ٨٧.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان/ تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس/ الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م: ٥٥.

(٥) تذكرة النحاة: ٤٢٧.

ومن خلال تعليله ليس هنالك ما يشير أو يكشف عن تجديد في تفسيره للظواهر اللغوية كما سنرى، لأنه دارس للغة وقواعدها لا مجدد لها. فهو كمن سبقه من النحاة فقد طرق كل أنواع العلل، تطرق إلى العلة المطردة، ومال إلى العلة البسيطة التي يقع التعليل فيها من وجه واحد كالتعليل بالجوار والمشابهة كما في (التنازع) وغير ذلك.

وقد يستدل لمسألة واحدة بالسماع والقياس (ما التميمية) [٣] وهو في تعليله يعتد بالأصول كثيراً (إعراب الضمير في لولاك[٤]...)، ونراه يقدم كثرة الاستعمال على قوة القياس في تعليله كعدم استبعاده أن (هيا) في النداء قد يعتقد أن أصلها (أيا) لكثرة استعمال (أيا) أكثر من (هيا)[٥].

---

(١) المرجع السابق: ٧١.

(٢) المرجع السابق: ٧١.

(٣) تذكرة النحاة: ١٣٧.

(٤) المرجع السابق: ٣٢.

(٥) المرجع السابق: ٤٤.

الفصل الثاني
التعليل النحوي عند أبي حيان

المبحث الأول: التعليل بعلة السماع

- المطلب الأول: المرفوعات
- المطلب الثاني: المنصوبات
- المطلب الثالث: المجرورات
- المطلب الرابع: التوابع
- المطلب الخامس: الأدوات والدلالة
- المطلب السادس: المسائل الصرفية
- المطلب السابع: موقف أبي حيان من اللهجات العربية

المبحث الأول

التعليل بعلة السماع

المطلب الأول: المرفوعات

١- مسألة التنازع في العمل:

في التنازع إذا اجتمعت العوامل فلا تخلو هذه العوامل حينئذٍ إما أن تطلب المعمول متفقة أو مختلفة، فإن طلبته متفقة كقام وقعد زيد، وخيف وليم زيد، وضربت وأهنت وشتمت زيد، ففي مثل هذه المسألة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين[١]:

جواز إعمال أيهما شئت واختيار إعمال الثاني، وذلك لأن إعماله هو الأكثر، وإعمال الأول قليل، واحتجوا بالنقل مستشهدين بقوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[٢]، وذلك لأن "آتوني" فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ، و "أفرغ" يحتاج إلى مفعول، وتأخر عنهما "قطراً"، وكل منهما طالب له.

واحتجوا بقول الشاعر:

جفوني ولم أجف الأخلاء، إنني * لغير جميل من خليل مهمل[٣]

الشاهد فيه: قوله "جفوني ولم أجف "الأخلاء" حيث أعمل الثاني وهو:

لم أجف – في لفظ المعمول المتأخر، وهو قوله "الأخلاء"، ولما كان العامل الأول وهو قوله: "جفا" يحتاج إلى مرفوع أضمره فيه، وهذا الضمير هو واو الجماعة.

الثاني: مذهب الكوفيين[٤]:

جواز إعمال الأول لسبقه، واحتجوا بالنقل: قول امرئ القيس:

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة

كفاني ولم أطلب قليل من المال[٥]

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الأندلسي، تحقيق وتقديم/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي/ ١٩٦٧م.

(٢) من الآية (٩٦) سورة الكهف.

(٣) مجهول القائل ورد في شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد/ مطبعة دار السعادة/ القاهرة: ١٩٧٠.

(٤) ورد في شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ص٢٠٠.

(٥) شرح قطر الندى: ٢٠٠.

وذهب النحاة أن هذا ليس من التنازع، وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهين إلى شيء واحد، ولو وجه هنا: "كفاني" و "أطلب" إلى "قليل" فسد المعنى. وقال أبو حيان نقلاً عن سيبويه: "فإن سيبويه رحمه الله قال: إنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده "الملك"، ولو لم يرد ذلك فنصب فسد المعنى، وبيان ذلك أن جعل: اطلب عاملاً في "قليل" يفسد المعنى"[١].

ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا هي لم تستك بعود أراكة * تنخل فاستاكت به عود اسحل[٢]

وشاهده: فيه رفع عود اسحل بالفعل الأول، تنخل والتقدير: تنخل عود اسحل.

قال ابن يعيش: "وهذا لا دليل فيه لأن ذلك يدل على الجواز ولا خلاف فيه، وأما أن يدل على الأولية فلا"[٣].

واستدل الكوفيون[٤] وقالوا: إنا رأينا العرب تراعي المتقدم في قولهم: "عندي ثلاثة ذكور من البط" و "عندي ثلاث من البط ذكور"، فأتوا بالتاء مع "ثلاثة" لما تقدم لفظ ذكور، وحذفوها لما تقدم لفظ البط، فدلّ على مراعاتهم المتقدم.

ورُدّ قولهم: بأن ما ذكروه دليل على أن إعمال الثاني هو المختار لأن العرب راعت فيه الأقرب إلى العدد فذكرته إذا تقدم "الذكور" أقرب إليه وأنثته إذ تقدم "البط"، لقربه منه أيضاً.

---

(١) الكتاب: ٧٩/١

(٢) ديوانه: ٤٩، وورد في شرح المفصل لابن يعيش/ مكتبة المتنبي/ القاهرة: ٧٩/١.

(٣) المرجع السابق: ٧٩/١.

(٤) تذكرة النحاة: ٣٤٩.

الثالث:

وهو مذهب الكسائي وابن هشام وغيرهما: جواز إعمال أيهما شئت، والاختيار إعمال الأول[١].

الرابع:

مذهب أبي حيان وهو يختار اعمال الثاني وتعليله:

"بأن العرب تراعي القرب مع فساد المعنى كنحو قولهم: "هذا جحر ضب خرب"[٢]. وقول امرئ القيس:

كأن ثبيراً في عرانين وبله * كبير أناس في بجاد مزملِ[٣]

فجروا "خرب" و "مزمل" اتباعاً لما قبلهن. ذكر ابن هشام في قولهم: "هذا جحر ضب" فأكثر العرب ترفع حزباً، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض، ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وعلى هذا الوجه ففي "حزب"، ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركته المجاورة"[٤].

واستدل أبو حيان[٥] بدليل آخر: هو أن إعمال الأول يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بجملة قطعاً، والفصل بين العامل ومعموله بجملة قطعاً لا نظير له إلا في الاعتراض ولا اعتبار به لقلته".

ودليل آخر قوله[٦]: إن إعمال الثاني أكثر في الكلام بدليل قول سيبويه، ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربوني قومُك، وإنما كلامهم: ضربت وضربني قومُك، فهذا النص يقتضي أن العرب لا تُعمِل إلا الثاني، وقوله سيبويه "إنما كلامهم" لأن بعض العرب يدل على أن إعمال الثاني هو

---

(١) تذكرة النحاة: ٣٤٩.

(٢) المرجع السابق: ٣٤٦.

(٣) ديوانه: ١٣٢.

(٤) شرح قطر الندى: ٢٨٦/ ٢٨٧.

(٥) المرجع السابق: ٣٤٨.

(٦) الكتاب: ٧٩/١.

الكثير، وإعمال الأول قليل، والحمل على ما كثر في كلام العرب أولى من الحمل على ما قلّ".

وترى الباحثة أن الأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق خلافاً للكوفيين إلا أن عمل كل منهما مسموع ولكن الراجح أكثر من حيث الشيوع، وكثرة الاستعمال هو إعمال الثاني، لنقل أبي حيان وسيبويه عن العرب، واستناداً على ما ذكره ابن مالك[١]: "وعلى قلته لا يكاد يوجد إلا في الشعر". ومما ورد منه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾[٢].

ولو اعمل الأول لقال: "تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله"، ومثله ما ورد في الحديث الشريف: "إن الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فمسخهم"[٣]. هنا أُعمل الفعل "غضب" لتعلقه بالجار على.

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٥٢/١.

(٢) سورة المنافقون، الآية (٥).

(٣) صحيح مسلم، شرح النووي، دار الفكر، بيروت، ط٣: ١٩٧٨م، ص ١٥٤٦/٣.

٢- مسألة حذف الخبر إذا اقترن المبتدأ

بـ (واو المعيّة):

أوجب النحويون "البصريون" حذف الخبر، إذا وقع بعد المبتدأ "واو المعية" نحو: كل رجل وضيعته[١]، أي مقترنان. فالخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المعية، فكان الحذف واجباً لقيام الواو مقام "مع"، ولو جُر "مع" لكان الكلام تاماً.

وذهب "الكوفيون"[٢] إلى أن الخبر لم يحذف، وإنما أغنت عنه الواو، كإغناء المرفوع بالوصف عنه في نحو: أقائم الزيدان، فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير.

وذهب مذهب البصريين أبو حيان[٣]، وذكر ذلك في موضعين من "التذكرة" قال: "وقولهم: كل رجل وضيعته، ذكرت المبتدأ ولا خبر له"، وفي موضع آخر قال[٤]: "يحذف خبر المبتدأ بعد لولا الامتناعية، وفي نص يمين، وبعد واو مع، وفي بعض هذه خلاف". وهو هنا لم يعلل ولم يفصل أوجه الخلاف.

وترى الباحثة أن مذهب الكوفيين مقبول وينبغي أن يؤخذ به لأنه يبعد عن الحذف والتأويل وذلك تمشياً والأصل الذي يقول: إن جاز في توجيه اسم قولان أو إعرابان: أحدهما يحتاج إلى تقدير "تأويل"، والآخر لا يحتاج إليه، كان الأخذ بالأسهل أولى، شريطة عدم الإخلال بالمعنى، كما أرى أن الخبر من الممكن أن لا يحذف، إذا جعلنا "الواو" بمعنى "الباء" فيكون الواو وما بعدها خبر، كأننا نقول: كل رجل بضيعته.

---

(١) شرح ابن عقيل: ٢٥٣/١.

(٢) همع الهوامع: جلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م: ٤٤/٢.

(٣) تذكرة النحاة: ٣٦٦.

(٤) المرجع السابق: ٦٠٨.

٣- مسألة اختلاف النحاة في العامل في الاسم المرفوع الواقع بعد (لولا):

يلي (لولا) الامتناعية الاسم المرفوع، نحو: لولا محمد لذهب علي، واختلف النحاة في عامل الاسم الذي يلي (لولا) هذه على مذاهب:

المذهب الأول:

وهو مذهب البصريين بأن الاسم الذي يلي "لولا" مبتدأ رافعه الابتداء وخبره محذوف وجوباً عند سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وعزاه المرادي[٣]، وابن هشام[٤]، وابن عقيل[٥]، إلى الجمهور. ومثاله قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٦]، أي لولا أنتم صددتمونها عن الهدى.

المذهب الثاني: وهو للكوفيين[٧]، أن المرفوع بعد "لولا" فاعل لفعل محذوف إذ أن الاسم المرفوع إنما ارتفع بـ (لولا) لكونها نائبة عن العمل، فأصل قولك: "لولا زيد لأكرمتك" هو: "لولا امتنع زيد لأكرمتك" أو "لولا يمنعني..."[٨].

المذهب الثالث[٩]: للفراء[١] حيث رأى أن الاسم مرفوع بـ (لولا) نفسها، وينقل عنه أنه علل بهذا لأن: "لولا" تختص بالأسماء. وقد رُدّ زعمه بأن هذا لا

---

(١) الكتاب، سيبويه، أبي بشر عثمان بن عثمان بن قنبر/ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر ١٢٩/٢.

(٢) المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد/ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/ القاهرة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، ص: ٧٦/٣.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني/ المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل/ منشورات دار الآفاق الجديدة/ بيروت ط ١٩٨٣م، ص٥٤٢.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد/ منشورات المكتبة العصرية/ صيدا- بيروت: ٢٢١/١.

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٠٩/١

(٦) سورة سبأ، الآية (٧).

(٧) الجنى الداني: ٦٠١.

(٨) تذكرة النحاة: ٨٥/٨٤.

(٩) الجنى الداني: ٦٠٢.

يصلح علة لعمل الرفع في الأسماء، لأنه من المعروف أن من حق الاسم المختص بالاسم أن يعمل العمل الخاص به وهو الجر لا الرفع.

أما أبو حيان: فقد ذهب إلى أن المرفوع ليس بفاعل لفعل محذوف، ولا بلولا لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلاف لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء، ورد قول من زعم جواز إظهار الخبر بعد "لولا" قائلاً: "وقال قوم يجوزإظهار الخبر، وليس ما ذكروه بجيد، لأن ذلك لم يأتِ في قرآن ولا شعر فصيح، وهذا الخبر عند جلّة النحويين من المضمر الذي لا يجوز إظهاره"(٢).

وترى الباحثة أن مذهب الفراء أبعد المذاهب الواردة، وذلك أن: لولا هي التي عملت الرفع في الاسم، وهذا لا يجوز لأن: "لولا"، حرف وليس بها ما يشير إلى أنها تنوب مناب الفعل، لا في حروفها ولا مادتها، والقول الراجح عند أن الاسم المرفوع بعد، لولا. مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً على مذهب البصريين وأبي حيان.

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، نحوي، كوفي له كتاب معاني القرآن، توفى ٢٠٧هـ.

(٢) تذكرة النحاة: ٨٤/٨٥.

٤- مسألة رفع مخصوص (نعم) و (بئس):

اختلف النحويون في رفع مخصوص "نعم" و "بئس" فذهب بعضهم إلى أنه يجوز أن يكون خبراً، والمبتدأ محذوف وجوباً نحو: نعم الرجل زيد، أي هو زيد، أو الممدوح زيد، وهذا مذهب الجمهور، ومنهم الجرمي والمبرد، وابن السراج، وأبي علي الفارسي، وغيرهم[١].

وذهب ابن عصفور[٢] إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: زيد الممدوح[٣]، وذهب ابن كيسان[٤] إلى أنه بدل من الفاعل.

وذهب أبو حيان إلى أن المخصوص رفع على الابتداء. قال: "وماجاء بعد الاسم الذي يقع عليه "نعم" و "بئس" فهو رفع على الابتداء، وما قبله خبره كله وهو خبر مقدم"[٥]. وهذا مذهب ابن خروف[٦]، وابن الباذش[٧]، وهو ظاهر كلام سيبويه، قال سيبويه: "وأما قولهم: نعم الرجل عبد الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله، عمل "نعم" في الرجل، ولم يعمل في عبد الله، وإذا قال: عبد الله نعم الرجل، فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه، كأنه قال: نعم الرجل، فقيل له: من هو، فقال: عبد الله، وإذا قال: عبد الله فكأنه قيل له: ما شأنه: فقال: نعم الرجل"[٨].

وترى الباحثة أن إعراب المخصوص مبتدأ لا يستدعي تقدير الخبر، لأن الجملة الفعلية التي سبقته من الأحسن أن تعرب خبراً مقدماً للمخصوص.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك: عيسى البابي الحلبي وشركاه/ تأليف خالد الأزهري، توفي سنة ٥٠٩هـ/ القاهرة: ١٣١٣هـ/ دار إحياء الكتب العربية

(٢) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن، نحوي له الممتع، والمقرب ولد سنة ٥٩٧هـ ومات سنة ٦٦٣هـ.

(٣) المقرب: ٧٣.

(٤) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي أخذ عن المبرد وثعلب، توفى سنة ٢٩٩.

(٥) تذكرة النحاة: ٥٦.

(٦) هو علي بن يوسف بن خروف القرطبي، كان إماماً في العربية والنحو، توفى سنة ٦٠٩هـ.

(٧) هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري أبو الحسن، نحوي أندلسي، له شرح كتاب سيبويه.

(٨) الكتاب: ١٧٦/٢ – ١٧٧.

ثم إن القول بأن "المخصوص" مبتدأ معناه أن جملة "نعم الرجل" جملة لها محل من الإعراب.

وأما القول بأنه خبر لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ لخبر محذوف، يعني أن هذا التركيب جملتان، وجعل التركيب جملة واحدة، أولى لما فيها من الاختصار والايجاز.

المطلب الثاني: المنصوبات:

١- مسألة إعراب المنادى المعرفة المفرد:

ذهب البصريون[١] إلى أن المنادى المعرفة المفرد مبني على الضم، وموضعه النصب لأنه مفعول، إذ التقدير في قولك: "يا زيد" أدعو زيداً، فلما قامت (يا) مقام "أدعو" عملت عمله، وحجتهم: أنهم قالوا: إنه في الأصل كان يجب أن يكون معرباً لأنه أشبه "كاف الخطاب. وكاف الخطاب مبنية، فكذلك ما أشبهها، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب، التعريف والإفراد، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنياً، كما كان كاف الخطاب مبنياً.

وذهب الكوفيون[٢] إلى أن الاسم المفرد المنادى معرب مرفوع بغير تنوين، ووجدوه مفعول المعنى، فلم يخفضوه لئلا يشبه المضاف، ولم ينصبوه لئلا يشبه ما لا ينصرف، ولذلك رفعوه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرقاً.

أما الفراء[٣] وهو من الكوفيين فقد تمسّك برأيه الخاص الذي يقول بأنه أشبه الأصوات لأنه صار غاية ينقطع عنها الصوت، والأصوات مبنية فكذلك ما أشبهها، قال: "الأصل في يا زيد: يا زيداه كالندبة، فيكون الاسم بين صوتين مديدين وهما: (يا) في أول الاسم، والألف في آخره (يا + زيد + اهـ)، والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو (يا) في أوله عن الثاني، وهو الألف في آخره فحذفوها،

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد/ المكتبة التجارية، مصر ١٣٦٤هـ، ٣٢٣/١.

(٢) المرجع السابق: ٣٢٣/١.

(٣) أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي دمشق، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م، ص٢٢٤.

وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بـ (قبل) و (بعد)، وهو أشبه بما حذف من آخره المضاف إليه.

وقد رُدّ مذهب البصريين بأن (يا) لم تقم مقام أدعو، وأن العامل في الاسم المنادى (أدعو) المقدر دون (ياء)، وبهذا يثبت أنه منصوب، إلا أنهم بنوه على الضم كما ذكر.

أما أبو حيان[1] فقد ذهب إلى أن المنادى مبني على الضم لكونه وقع موقع اسم الخطاب لأن الأصل في (يا زيد) أن تقول: يا إياك، ويا أنت، وقد علل قائلاً: "المنادى المعرفة المفرد يستحق البناء لأن المنادى مخاطب، والنداء حال خطاب، وأسماء المخاطب تقع مكنية في الخطاب، فكان ينبغي أن يقع موقع المكنى، غير أن المنادى إذا أراد أن ينادى واحداً من جماعة ليعطفه عليه حتى يصغي إليه، فلا بد من ذكر اسمه الظاهر الذي يخصه دون غيره، إذا كانت الكنايات يشترك هو فيها والذي معه، فلما احتيج إلى الاسم الظاهر لهذه الضرورة التي ذكرنا، وكان الموضع موضع كناية وجب أن يبنى لما صار إليه من مشاركة المعنى الذي يجب بناؤه، لأن الأسماء إنما تبنى على حسب وقوعها من المبنيات، والدليل على ذلك أن من العرب من ينادي صاحبه إذا كان مقبلاً عليه، أو ذكر من حالة ما لا يُلبس نداؤه بالمكنى فيكنى عن اسمه الظاهر فيقول: يا أنت، ويا إياك، كقول الشاعر:

يا مرُّ يابن واقع يا أنتا * أنت الذي طلقت عام جعتا[2]

فقد ناداه بـ (يا أنت) فإن النداء الثاني وهو قوله: يا "أُنتا" يدل على النداء الأول وهو قوله: "يا مرُّ ابن دافع" في معناه، فيكون الاسم العلم المنادى واقعاً موقع الضمير، وقد علم أن الضمير معني، فيكون الواقع موقعه مبنياً أيضاً[3].

---

(١) تذكرة النحاة: ٥٠٦.

(٢) الشاهد لسالم بن دارة، ديوانه: ٣٣٣. ورد في تذكرة النحاة: ٥٠٦.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٢٥/١.

وقد استدلّ أيضاً أبو حيان بما حكى عن سيبويه فقال: "وقد حكى قولهم: يا إياك، سيبويه، فقد صحّ بما حكيناه أن الاسم الظاهر وقع موقع المكنى فوجب لذلك أن يبنى"(١).

والباحثة على مذهب البصريين الذين يرون أن المنادى المفرد مبني على الضم في محل نصب لأنه يشبه المفعول، واحتج بقولهم لشبهه بكاف الخطاب التي هي مبنية فكذلك ما أشبهها، ووجه الشبه ورد ذكره هو الخطاب/ التعريف/ الإفراد، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنياً كما كان كاف الخطاب مبنياً، وليس معرباً مرفوعاً من غير تنوين كما ذهب إلى ذلك الكوفيون.

(١) تذكرة النحاة: ٥٠٦، والكتاب: ٢٠٩/٢.

٢- مسألة حذف حرف النداء مع اسم الإشارة:

ذهب البصريون[١] ومن تبعهم إلى عدم جواز الحذف مع اسم الإشارة، وعللوا المنع بأن نداءه يدل على اقتران الإشارة بحرف النداء، وفي غير النداء يدل على الإشارة المطلقة، فلو حذف معه حرف النداء لالتبس النداء بغيره، فالاشارة إنما تقع من المخاطب إلى غير المخاطب، فإذا ناديت بالاشارة المخاطب من (يا)، ليعلم المخاطب بها أنك تشير إليه، ولأن اسم الاشارة صفة لـ (أي) تقول: :يا أيهذا أقبل" كما تقول: يا أيها الرجل أقبل، فلما حذفت (أي) صارت (يا) مع اسم الإشارة بدلاً من (أي) المحذوفة، فكرهوا حذفها لما فيه من الاجحاف، ولأن فيه إبهاماً يمنع من ذلك، لأنك إذا قلت (هذا) ففيه من الابهام ما أشبه النكرة.

أما الكوفيون[٢] فقد ذهبوا إلى جواز حذف حرف النداء مع اسم الاشارة، واحتجوا بالسماع والقياس، أما السماع فكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾[٣]، والتقدير: يا هؤلاء.

ومنه قول الشاعر:

إذا هملت عيني لها قال صاحبي * بمثلك هذا لوعة وغرام[٤]

أراد "بمثلك يا هذا".

أما القياس: فبالقياس على نداء العلم اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء.

أما أبو حيان فلم يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، سائراً على مذهب البصريين قال: "لا يجوز هذا وأنت تريد يا هذا"[٥]، وقال: "ولا يجوز

---

(١) شرح المفصل: ١٦/٢

(٢) المرجع السابق: ١٦/٢.

(٣) سورة البقرة، الآية (٨٥).

(٤) قائله ذو الرمة في المغني: ٦٤١/٢.

(٥) تذكرة النحاة: ٦٣٦.

حذف حرف النداء من المشار على مذهب البصريين، ويجوز على مذهب الكوفيين، وقد جاء في الشعر وهو قليل"[١].

واستدلّ سماعاً قائلاً: "أنشدوا أبياتاً حذف منها حرف النداء مع اسم الإشارة، من ذلك قول رجل من طي:

إن الأولى وصفوا قومي لهم منهم * هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا[٢]

الشاهد في (هذا) حيث حذف منه حرف النداء وأصله يا هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولاً.

وترى الباحثة أنه يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة لوروده سماعاً كما ورد في الآية السابقة، وفي قول العرب حيث قال الشاعر:

لا يغرنكم أولاء من القو * م جنوحٌ للسلم فهو خداع[٣]

التقدير: "يا أولاء".

---

(١) البحر المحيط: ٤٨٦/٢.

(٢) ديوان ابن مقبل وشرح الأشموني ٤٣٢.

(٣) مجهول القائل ورد في شرح الأشموني: ٣٨٧/٣.

٣- **مسألة حقيقة (فل):**

من الأسماء ما يختص بالنداء وهي (فل) ومنه المعدول إلى (فُعل) في سب المذكر مثل (يا فسق)، ويا (خُبث)، والمعدول إلى (فعال) مبنياً على الكسر في سب المؤنث، مثل (يا فساق) و (يا لكاع، و (يا خباث).

وقد اختلف النحويون في (فل).

ذهب الكوفيون[١] إلى أنه مرخم من (فلان)، الأصل (فلان وفلانه) رخم كل منهما بحذف آخره، وهو النون، وحذف الألف التي قبل الآخر.

وذهب سيبويه إلى أنهما غير مرخمين بل هما عنده كناية عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان فـ (فل) بمعنى (امرأة) قال: "وأما قول العرب (يا فل افعل) فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت فيه في غير النداء، لكنهم بنوا الاسم على حرفين، وجعلوه بمنزلة دم"[٢].

وتبع سيبويه في رأيه المبرد، والأخفش[٣]، وابن السراج، وأبو القاسم الزجاجي، وأبو علي الفارسي، وابن يعيش، وابن هشام، وابن عقيل وقد ردوا مذهب الكوفيين ومن تبعهم بقولهم بأن أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف، فلو كان ترخيم (فلان) لقالوا: (يا فلا)، لأن الترخيم لا يحذف منه مدة ثالثة، ولجاء على الأصل في بعض المواضع فيقال: "يا فلان"، فدلّ ذلك على أنه ليس بمرخم.

وذهب جماعة[٤] من النحويين منهم ابن عصفور، وابن مالك، إلى أن (فل) غير مرخم، كما ذهب إلى ذلك سيبويه ومن تبعه، لكنهم ذهبوا إلى أنه

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٤٩/٢.

(٢) الكتاب: ٢٤٨/٢.

(٣) هو الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة، أخذ النحو عن سيبويه، له في اللغة كتب مستحسنة، من أئمة البصريين، توفى سنة ٢١٥هـ.

(٤) اختبارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط: ٧٨.

كناية عن علم من يعقل فـ (فل) كناية عن العلم (المذكر) و (فلة) كناية عن العلم (المؤنث).

أما أبو حيان فقد صحح مذهب سيبويه ومن معه حيث أثبت أن (فل وفلة) غير مرخمين وأنهما كنايتان عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان واستدل سماعاً بما ورد في بيت الكميت:

وجاءت حوادث في مثلها * يقال لمثلي ويهاً فُل[1]

قال أبو حيان: إن الشاعر أراد بـ (فل) فلاناً[2].

وهو بهذا يرفض مذهب الفراء في هذه المسألة، كما أنه رمى ابن عصفور وابن مالك بالوهم، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلاناً خَلِيلاً﴾[3]، قال: "وفل كناية عن نكرة الإنسان نحو: يا رجل، وهو مختص بالنداء، و (فلة) بمعنى (يا امرأة) كذلك... وليس مرخماً من فلان خلافاً للفراء، ووهم ابن عصفور، وابن مالك في قولهم: فل كناية عن العلم كفلان، وفي كتاب سيبويه ما قلناه بالنقل عن العرب"[4].

ويرجح الباحث في هذه المسألة رأي سيبويه ومن تبعه لصحة ما ذهبوا إليه، بأن (فل) و (فلة) غير مرخمين، وأنهما كناية عن نكرة من يعقل من بني الإنسان.

ووجدت أن لهجة بني أسد قد اتخذت نهجاً خاصاً في استعمال هذه الصيغة فهي توقفها على المفرد والمثنى والجمع والمؤنث بلفظ واحد فتقول: يا فل أقبل... ويا فل أقبلا... ويا فل أقبلوا ويا فل أقبلي...[5].

---

(١) الشاهد للكميت ديوانه: ٩٢، وفي تذكرة النحاة: ٦٥٨، وويهاً فلان أي (خذ) فلاناً.

(٢) تذكرة النحاة: ٦٥٨.

(٣) سورة الفرقان، الآية (٢٨).

(٤) البحر المحيط: ٤٩٦/٦.

(٥) كتاب لهجة قبيلة أسد/ علي ناصر غالب/ دار الشئون الثقافية العامة / آفاق عربية: ٢١٤: ٢١٥.

٤- مسألة أصل أداة النداء (هيا):

ذهب ابن السكيت[١] إلى أن الأصل[٢] في (هيا) (أيا) والهاء بدل من الهمزة على حد قولهم في (إياك) قال:

فهياك والأمر الذي إن توسعت[٣]

واستدل أيضاً سماعاً بقول الآخر:

فانصرفت وهي حصان مغضبة

ورفعت بصوتها هيا أية[٤]

ورأى أبي حيان بأنهما أصلان، قال: "الأكثر أنهما أصلان"[٥]، ونراه يستدل بكثرة الاستعمال حيث قال: "ولا يبعد ما قاله "أي ابن السكيت" لأن (أيا) أكثر استعمالاً من (هيا) فجاز أن يعتقد أنها أصل"[٦].

---

(١) من أكابر أهل اللغة، كوفي، والسكيت لقب أبيه إسحاق من كتبه: الأضداد، وغريب القرآن، ولد سنة ١٨٦هـ وتوفى سنة ٢٤٤هـ.

(٢) تذكرة النحاة: ٣٠٤.

(٣) ورد في تذكرة النحاة، مجهول القائل: ٣٠٤.

(٤) ورد في شرح المفصل بلا نسبة: ١١٩/٨.

(٥) تذكرة النحاة: ٤٤١.

(٦) المرجع السابق: ٤٤١.

٥- مسألة جواز مجيء الحال من المضاف إليه:

ذهب بعض البصريين إلى جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً[١] ومن هؤلاء أبو زيد الأنصاري[٢] الذي استدل بقول الشاعر:

كأنّ حوافره مدبراً * خضبن وإن كان لم يخضب[٣]

فـ (مدبراً) حال من الهاء وهي في محل جر مضاف إليه.

وقول الشاعر:

بهز وبهثه حاشدون عليهم * حلق الحديد مضاعفاً يتلهبُ[٤]

منع الجمهور[٥] في بعض المواضع مجيء الحال من المضاف إليه نحو قولهم: جاء غلام هند ضاحكة، وعلة ذلك أن الحال لا بد لها من عامل فيها، والعامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في صاحبها، ولا يصح أن يعمل المضاف في مثل هذا الحال.

وذهب بعض النحاة[٦] منهم الأخفش، والزجاج[٧]، والزمخشري[٨]، والسهيلي[٩]، وابن مالك[١٠] إلى جواز مجيء الحال إذا كان جزءاً من المضاف

---

(١) اختيارات أبي حيان في البحر المحيط: ٩٠.

(٢) سعيد بن أوس الأنصاري كان عالماً بالنحو واللغة له كتاب النوادر وغريب الأسماء، توفى سنة ٢١٤هـ.

(٣) هو النابغة الجعدي ورد في تذكرة النحاة: ٥١٨.

(٤) مجهول النسبة في تذكرة النحاة: ٥١٨.

(٥) اختيارات أبي حيان في البحر المحيط: ٩١.

(٦) المرجع السابق: ٩١.

(٧) هو أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل توفى، سنة ٣١٠هـ.

(٨) هو محمود بن عمر محمد بن أحمد الزمخشري، كان واسع العلم، كثير الفضل، معتزلي، له تصانيف كثيرة، مات سنة ٥٣٨هـ.

(٩) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي، عالم بالنحو والتفسير، حافظ للأنساب والسير.

(١٠) هو محمد بن عبد الله جمال الدين، أبو عبد الله، النحوي المعروف، صاحب التصانيف المشهورة، توفى سنة ٦٧٢هـ.

إليه، كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً﴾[1]. فـ (إخوانا) حال من المضاف إليه (هم) في (صدورهم)، وإنما جاز لأن المضاف (صدور) جزء مما أضيف إليه.

قالوا: إنما جاز مجيء الحال من المضاف غليه إذا كان المضاف إليه جزءاً، أو كجزئه لأنه إذا كان كذلك صحّ في العامل في المضاف أن يعمل في الحال، لأنه عامل في صاحبها حكماً، بدليل صحة الاستغناء به عن المضاف فلو قيل في غير القرآن وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورٍ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً، واتبع إبراهيم حنيفاً" لكان ذلك سائغاً.

أما أبو حيان[2] فقد ضعف مذهب الجمهور، فذكر أن وجوده قليل، لأن ما ورد منه هو ما إذا كان المضاف إليه له موضع من الإعراب، قال أبو حيان: "فإن كان المضاف إليه فاعلاً أو مفعولاً جازت الحال منه عندها، تقول: يعجبني أكل الخبز نضيجاً، وركوبُ عبد الله حسناً، فالخبز في موضع نصب، وعبد الله في موضع رفع.

وقد منع أبو حيان قولهم: مررت بغلام هند ضاحكة، وذلك لما تقرر من أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، و (هند) الجار لها إما معنى الإضافة، وهو نسبة الغلام إليها نسبة تقييدية بضحك هند لذلك امتنع مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً يقول أبو حيان: "فليس على إطلاق هذا التعليل، لأنه إذا كان المضاف إليه في محل رفع أو نصب جاز الحال منه، نحو: "يعجبني قيام زيد مسرعاً، وشرب السويق ملتوتاً".

رفض أبو حيان مذهب من يجيز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً مما أضيف إليه أو كجزئه قال: "فنحن لا نجيزه، سواء كان جزءا مما أضيف إليه، أو كالجزء، أو غير ذلك"[3].

---

(١) سورة الحجر: ٤٧.

(٢) تذكرة النحاة: ٥١٨.

(٣) البحر المحيط: ٤٠٦/١.

٦- مسألة تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف:

ذهب الجمهور إلى جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف، سواء أكان صاحب الحال اسماً ظاهراً أم ضميراً، نحو: مسرعاً جاء زيد، وحجتهم في ذلك النقل والقياس، أما النقل فقول الشاعر:

لميـــــة موحشـــــاً طلـــــلٌ * يلـــــوح كأنـــــه حِلـــــل[١]

الشاهد فيه قوله: "موشحاً طلل" طلل: مبتدأ مؤخر وهو صاحب الحال، حال تقدم على صاحبه.

وأما القياس فلأن العامل فيه متصرف في نفسه فيتصرف في غيره، فجاز تقديم معموله عليه، والحال شبيهه بالمفعول قال المبرد: "واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلا أنها لا تكون إلا نكرة، وإنما جاز ذلك فيها لأنها مفعولة، فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل"[٢].

وخالف الجمهور[٣] الفراء ولم يجز تقديم الحال على العامل سواء كان العامل فيه فعلاً متصرفاً، أو معنى فعل، وذلك في مثل قولك: "راكباً جاء زيد" وحجته أن المضمر فذ قدم على الظاهر فلا يجوز.

كما خالف الجمهور[٤] أيضاً الأخفش الذي منع قولهم: "راكباً جاء زيد" إذا لم يفصل بينهما فهو جائز عنده في مثل قوله تعالى: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ...﴾[٥]، فإنه أعرب "خشعاً" حالاً مقدمة على عاملها "يخرجون" قال[٦]: "خشعاً" نصب على الحال، أي: يخرجون من الأجداث خشعاً.

---

(١) لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ورد في شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص٢٣٦.

(٢) اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط: ١١٧/١.

(٣) المرجع السابق: ١١٧/١.

(٤) أوضح المسالك: ١٥٢/٢.

(٥) سورة القمر، الآية (٧).

(٦) معاني القرآن للفراء: ٤٨٨/٢.

وخالف الجمهور[١] كذلك الجرمي الذي منع تقديم الحال على عاملها لتشبيهه إياها بالتمييز.

أما أبو حيان فقد صحح مذهب الجمهور حيث قال: "الحال إن عمل فيها فعل صريح جاز تقديمها، وتأخيرها، وتوسيطها"[٢]، وقد رد[٣] مذهب الفراء قائلاً: "وقد منع الفراء تقديمها لأنك إذا قلت: راكباً جاء زيد، قدم المضمر على الظاهر، ولا يجوز... وهذا ليس بشيء لأنه وإن تقدم لفظاً فهو مؤخر معنى. واعتل سماعاً بقول مجنون ليلى:

صغيرين نرعى البهم يا ليت أننا * إلى اليوم لم نكبر ولم يكبر البهم[٤]

واعتل في موضع آخر في التذكرة بقول الشاعر:

ساد وألفى قومه سادة * وكابراً سادوك عن كابر[٥]

حيث تقدمت الحال عن عاملها الرافع الضمير الغائب، وفصل بين "عن كابر وكابراً" بالجملة العاملة "سادوك".

وترى الباحثة أنه يجوز تقديم الحال على فعلها المتصرف لثبوته سماعاً في القرآن الكريم، وكلام العرب، ذلك لأن الحال كالمفعول به فكما جاز تقديم المفعول به على عامله، في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾[٦].

وكما في قول الشاعر:

جاءت الخلافة أو كانت له قدراً

كما أتى ربّه موسى على قدر[٧]

جاز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف كما في قول الشاعر:

عدس ما لعباد عليك أمارة

نجوت وهذا تحملين طليق[١]

---

(١) همع الهوامع: ٢٤١/١.

(٢) تذكرة النحاة: ٣٢٤.

(٣) المرجع السابق: ٣٢٤.

(٤) لمجنون ليلى ورد في تذكرة النحاة: ٣٢٤.

(٥) مجهول القائل ورد في تذكرة النحاة: ٦٢٩.

(٦) سورة القمر، الآية (٤١).

(٧) لجرير بن عطية الخطفي يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ورد في شرح ابن عقيل ورقمه: ٢٩٣.

أي: وهذا (طليقٌ) محمولاً لك:

قال البصريون: "وهذا الواو واو الحال، و "ها": حرف تنويه، وذا اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع "تحملين" فعل وفاعل، والجملة في محل نصب حال من اسم الإشارة، ولا مانع عندهم من تقدم الحال على صاحبها ولا عاملها لأنه مشتق.

وقال الكوفيون: "وهذا: الواو واو الحال، و "هاء" حرف تنبيه، ذاً اسم موصول مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (تحملين) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والباء فاعلة، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتحملين محذوف، والتقدير: والذي تحملينه.

و (طليقٌ): خبر المبتدأ أفي قوله (هذا) وجملة المبتدأ، والخبر في محل نصب حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلاً (لأمن)[٢].

---

(١) ليزيد بن ربيعة بن مفرع الحميري، ديوانه: ١١٥، ورد في مغني اللبيب (٦٠٢).

(٢) شرح قطر الندى: ١٠٦- ١٠٧.

٧- مسألة لا سيـما:

١) ذكرها سيبويه في باب "لا التي لنفي الجنس"[١].

٢) من النحاة من عدّها من أدوات الاستثناء[٢]، وهم الكوفيون، وجماعة من البصريين منهم الأخفش، والزجاج، وأبو علي الفارسي، وأبو حاتم، وابن النحاس[٣].

وقد رُدّ قولهم[٤] بأن المذكور بعد (لا سيما) مبني على أوليته بالحكم لا مستثنى، ثم إن الواو تدخل عليها فتقول: "ولا سيما زيد" وبعدم صحة وقوع (إلا) موقعه، ولا تدخل الواو على أدوات الاستثناء.

أما أبو حيان فقد وضح رأيه في هذه المسألة بقوله: "وقد ألحق "لا سيما" بحروف الاستثناء جماعة من النحويين، وأضرب عن ذكرها في باب الاستثناء سيبويه والمبرد، وما أرى لإلحاقها في باب الاستثناء وجهاً، لأنك إذا قلت: جاءني القوم ولا سيما زيد، فمعناه: ولا مثل ذلك فيمن جاءني، فكأنك قلت: لا يأتي مثل زيد، فإنما نفيت أن يكون أحد ممن جاء شبيهاً لزيد، لأن السي تعني المِثل"[٥]. ويرى أبو حيان لا في لا سيما للتبرئة، و "سي" اسمها وفتحته فتحة بناء، وهو مذهب الجمهور أيضاً، قال: "وهذا الذي عليه الجمهور"[٦]، ويرى أبو حيان أن تكون (لا) في (لا سيما) زائدة قال: "وحكى في البديع[٧] عن بعضهم أن (لا) في (لا سيما) زائدة وهو غريب".

---

(١) الكتاب: ٢٨٦/١.

(٢) المرجع السابق: ٩٩/١.

(٣) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن نضر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي، شيخ الديار المصرية في علم اللسان، من تلامذته أبو حيان، توفى سنة ٦٩٨هـ.

(٤) تذكرة النحاة: ٢٩٧.

(٥) المرجع السابق: ٢٩٥.

(٦) المرجع السابق: ٤١٩.

(٧) البديع في النحو: للشيخ محمد بن مسعود الغزني، توفى سنة ٤٢١هـ، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وذكره ابن هشام في المغني، ص١٤٢.

وأضاف: "لا يجوز سيما زيد بإسقاط (لا) لأن المعنى تفضيل زيد على أمثاله في المعنى الذي لهم ولا يكون إلا مع النفي، فإذا أسقطت (لا) فقد سويت أبداً بأمثاله في معناه الذي أخبرت به عنهم"[1].

وبهذا يلفت أبو حيان رحمه الله إلى أنه لا يجوز حذف (لا) من قولك: (لا سيما) لأن ذلك يتنافى وبلاغة التعبير، خاصة وأن بعض المحدثين من الكُتّاب وبعض الشعراء قد أولعوا به، ولا يصح ذلك لأنه من لحن القول.

(١) تذكرة النحاة: ٤١٩.

٨- **مسألة معنى (بله):**

ذهب جمهور البصريين[١] إلى أنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز بعدها إلا الخفض، ووجهوا النصب بعد (بله) على أنه مصدر موضوع موضع الفعل كأنك قلت: تركاً زيداً، أو اسم فعل ليس من لفظ الفعل تقديره: دع زيداً.

وذهب بعض الكوفيين[٢] إلى أنها بمعنى (غير) وما بعدها مخفوض بالإضافة. وذهب أبو علي[٣] الفارسي إلى أن (بله) مصدر لم ينطق له بفعل وهو مضاف لما بعده. وذهب الأخفش[٤] إلى أنها حرف جر.

وروى قطرب[٥] الرفع بعد بله، وأنكره أبو علي. وفي كتاب[٦] العين (بله) بمعنى (كيف)، وبمعنى (دع).

أما أبو حيان فقد ردّ ما ذهب إليه البصريون من أن (بله) ليست من أدوات الاستثناء قائلاً "وليس بصحيح بل النصب محفوظ من لسان العرب، وأما الجر بعدها فمجمع على سماعه من كلام العرب"[٧]، وفي تذكرته يقول: "تقول جاء القوم بله زيداً"، فوافق معناها الاستثناء في إخراج زيد عن الحاجة إلى الاخبار عنه بالمجيء لتحقق العلم بذلك[٨]..." واستدل سماعاً بما جاء في الحديث الشريف "أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أُذنٌ سمعت، ولا خطر على قلب بشر بله ما أطلعتم عليه"[٩]. وهو يؤول إلى ما تقدم شرحه إلى أن (بله) قد تأتي بمعنى (دع) وفي الحديث يكون المعنى (دع ما اطلعتم عليه).

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣٣١/٢- ٣٣٢.

(٢) المرجع السابق: ٣٣١/٢.

(٣) المرجع السابق: ٣٣١/٢.

(٤) المرجع السابق: ٣٣١/٢.

(٥) المرجع السابق: ٣٣١/٢.

(٦) المرجع السابق: ٣٣١/٢.

(٧) المرجع السابق: ٣٣٢/٢.

(٨) المرجع السابق: ٤٩٩.

(٩) ورد في تذكرة النحاة: ٤٩٩، وسنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٤٤٧/٢.

وكذلك اعتلّ أبو حيان سماعاً بقول الشاعر:

تـذر الجمـاجم ضـاحياً هاماتهـا * بلـه الأكـف كأنهـا لـم تخلـق[1]

وتخريجه لهذا البيت: "كأنه يقول: دع الأكف لا تسأل عنها، فقد تحقق وتيقن قطعها حتى كأنها لم تخلق، وإن كانت قد وافقت الهامات في أصل القطع"[2].

ورأي الباحث يتلخص في أن (بله) تصلح أن تكون أداة للاستثناء أو تكون بمعنى (دع)، أو (غير)، استناداً على ما ورد من الأدلة التي تضمنها كلام العرب شعره ونثره.

---

(١) تذكرة النحاة ٤٩٩، وهو لكعب بن مالك ورقمه (٢٤٥).

(٢) المرجع السابق: ٤٩٩.

٩- مسألة الخلاف في قدر المستثنى:

اتفق النحويون[١] على عدم جواز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه، ولا كونه أكثر منه، بل يتعين أن يكون أقلّ من النصف، وهذا مذهب البصريين، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً* نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً* أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾[٢]، على تأويل إبدال النصف من الليل، و "إلا قليلاً" استثناء من النصف.

وذهب جمهور البصريين وبعض الكوفيين[٣] إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دونه، ولا يجوز أن يكون أكثر من ذلك، وحجتهم قوله تعالى: (قم الليل إلا قليلاً نصفه) على تأويل أن "القليل" مستثنى من الليل، والمراد به (النصف)، بدليل أنه قد أبدل منه النصف بدل شيء من شيء، والتقدير: "قم الليل إلا نصفه" والضمير "لليل" لا للقليل، لأنه غير معلوم القدر فلا يعلم نصفه.

وذهب بعض آخر من الكوفيين[٤] بأنه لا يمتنع استثناء الأكثر، وبه قال أبو عبيدة، والسيرافي، واختاره ابن خروف والشلوبين، ومنعه كما مرّ جمهور البصريون، واستدلّ هؤلاء الكوفيين للجواز بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾[٥]. والغاوون من العباد أكثر من الراشدين بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾[٦].

أما أبو حيان فقد صحح رأي جمهور البصريين الذي يذهب إلى أن المستثنى يجب ألا يكون أكثر من المستثنى منه، وردّ قول من ذهب إلى أنه

---

(١) همع الهوامع: ٢٦٨/٣.

(٢) سورة المزمل، الآية (٢-٤).

(٣) همع الهوامع: ٢٢٨/١.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد: ٥٧١/١- ٥٧٢.

(٥) سورة الحجر، الآية (٤٢).

(٦) سورة ص، الآية (٢٤).

يجب أن يكون النصف قال: "اعلم أن الاستثناء لا يكون أكثر من المستثنى منه، فإن كان أكثر كان لا حكم له، وكان ملغىً بمنزلة ما لم ينطق به"[١]، واستطرد[٢] "لا يكون المستثنى إلا واحداً من جميع، وقليلاً من كثير، كالثلث فما دونه، ولا يكون إلا من شيء موقوف، ولو قلت: رأيت رجالاً ثلاثة لم يجز، وأما استثناء نصف الشيء فقبيح جداً، إلا أن تتكلم به العرب، وإذا قلت عشرة إلا واحداً، أو ثلاثة جاز ذلك، لأنه مقارب، وفيه قبح، لأن تسعة وثمانية كان يؤدي عن ذلك العدد، فإن قلت: "عشر دراهم إلا نصف درهم، حسن ذلك لأنه كسر والكسور يحسن فيها الاستثناء جدا، وكذا قوله عز وجل: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً﴾[٣] حسن ذلك، لأن ذلك كسر، وهو نصف عشرة، فمنزلته من العدد منزلة نصف الدرهم من العشرة".

(١) تذكرة النحاة: ٦٠٢.

(٢) المرجع السابق: ٢٩٤-٢٩٥.

(٣) سورة العنكبوت، الآية (١٤).

١٠- مسألة إعراب الاسم المنصوب بعد (حبذا):

اختلف النحاة في قول العرب "حبذا زيد راكباً"، وهنالك عدة أقوال:

أولاً: أنه منصوب على الحال[١] ومن هؤلاء الأخفش، والفارسي، وخطاب الماوردي، وجماعة من البصريين، ولم يجيزوا التمييز، سواء أكان الاسم المنصوب جامداً أو مشتقاً.

ثانياً: أنه منصوب على التمييز[٢] لا غير، وقال بعضهم إن كان الاسم النكرة جنساً انتصب على التمييز، كما في "حبذا زيد رجلاً" فـ "رجلاً" نصب على التمييز لأنه اسم نكرة جاء فضلة، وهو اسم جنس، ويصلح أن يقدر بعده (من) فتقول: حبذا زيد من رجل.

ثالثاً: فصل بعض النحاة فقال[٣]: إن كان مشتقاً فهو حال، كقولك: حبذا زيد ضاحكاً، وإن كان الاسم النكرة جنساً انتصب على التمييز.

أما أبو حيان[٤] فيرى أن المنصوب في نحو قولك: حبذا زيد رجلاً تمييز، ولم يقيده بجامد ولا مشتق، وردّ قول من زعم بأن المشتق يعرب حالاً، وقال لإفساده وذلك لدخول (مِنْ) عليه، ولأن مدحه إذ ذاك يكون مقيداً بحاله فكان أبلغ في المدح، واستدل سماعاً بقول جعفر بن أبي طالب:

يا حبذا الجنة واقترابها * طيبة وبارداً شرابها[٥]

فهو يرى "طيبة" حالاً، فقال: "ويقوى جواز التمييز دخول "من" ما ورد في قول الشاعر:

لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد[٦]

---

(١) شرح ملحة الإعراب/ الإمام أبو محمد القاسم بن علي الحريري/ تحقيق د. فائز فارس/ جامعة اليرموك الناشر، دار الأمل للنشر والتوزيع/ ط الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩١م، ص:١١٥.

(٢) المرجع السابق: ١١٥.

(٣) تذكرة النحاة: ٧٣٧.

(٤) المرجع السابق: ٤٤.

(٥) ورد في تذكرة النحاة: ٧٣٧.

(٦) الشاهد لجرير في ديوانه: ٤٩٣. أورده في تذكرة النحاة: ٤٦٤.

وقوله:

يا حبذا جبل الريان من جبل[١]

واحتج من ناحية أخرى بما نقله من أبي عمرو بن العلاء قائلاً: "وكان أبو عمرو بن العلاء[٢] يرى نصبه بالتمييز لأنه يحسن أن يقول: حبذا زيد من راكب"[٣].

(١) الشاهد أيضاً لجرير، ديوانه: ٤٩٣، ورد في تذكرة النحاة، ص٤٦٤، وتمامه: وجندا ساكن الريان من كان.

(٢) هو أبو عمرو بن العلاء، علم مشهور في علم القراءة واللغة، نحوي، بصري، توفى سنة ١٥٤هـ.

(٣) تذكرة النحاة: ٢٨٥.

١١- مسألة موقع (ما) في (نِعمّا):

ما الواقعة بعد "نعم" أو "بئس" على ثلاثة أضرب وذلك لأنها إما ألا يقع بعدها شيء أصلاً، وإما أن يقع بعدها اسم مفرد، أي ليس جملة ولا شبه جملة، ولا شبه جملة، وإما أن يقع بعدها جملة فعليه.

إذا وقع بعدها اسم مفرد نحو قولك: صادقت علياً منعما هو، ومنه الآية الكريمة: ﴿إن تبدوا الصدقات فنعمّا هي﴾[١]، ونحو قولك: بئسما عمل بغير نية، ففيها ثلاثة أقوال:

الأول: أنها معرفة تامة: ونسب إلى سيبويه قال سيبويه نحو: نعم ما صنعت، فـ (ما) هنا اسم في موضع رفع فاعل، وقد وضح ذلك سيبويه في عدة مواضع فقال: ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: أني مما أن أصنع، أي من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدها اسماً، ومثل ذلك قولهم: غسلته غسلاً نعما، أي نعم الغسيل[٢].

الثاني: أن (ما) مركبة مع الفعل فصار الجميع كلمة واحدة هي فعل ماضٍ لإنشاء المدح أو الذم، ولا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، وأجازه الفراء[٣]، والمعنى أن (نعم) و (بئس) تكفان بـ (ما)، كما كفت بهما (ليت) و (لعلّ) وأن نظيرها طال وقلّ، إذ دخول (ما) عليهما صيرهما صالحين للدخول على الجملة الفعلية فيقال: قلما يفعل فلان كذا، وطالما فعل كذا.

ويرى الباحث أن هذا الرأي يضعفه الحوجة إلى تقدير الفاعل والمخصوص، وتقدير واحد أولى من اثنين، كما أن عدم التقدير أولى من عدم التقدير أصلاً.

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٧١).

(٢) كتاب سيبويه: ٧٣/١.

(٣) شرح الأشموني: ٣٧٨/٢.

الثالث: أن (ما) نكرة تامّة في موضع نصب على أنها تمييز للفاعل، والتقدير في قوله تعالى: (نعما هيّ) نعم شيئاً هي، ومعلوم أن فاعل نعم إذا كان محذوفاً لا بد له من مميز، وهذا التمييز يكون كلمة ظاهرة نحو: نعم وطناً السودان، ويكون (ما) النكرة نحو: "دققته دقاً نعما" والفاعل ضمير مستتر، والمرفوع بعد (ما) هو المخصوص بالمدح[1].

أما أبو حيان فيرى أن التقدير في قوله تعالى: (نعمّا هي)[2] نعم شيئاً هي، أي يرى أن (ما) نكرة تامّة في موضع نصب تمييز، قال: "وإن بعض العلماء يرون أن (نعم وبئس) تكفان بـ (ما) كما كفت بهما (ليت ولعلّ)"[3].

ويرى الباحث أن (ما) معرفة تامّة ويقوى هذا أكثر الاقتصار على (ما) بعد (نعم) في نحو قول سيبويه: (غسلته غسلاً نعما)، وقبله قوله تعالى: (نعمّا هي). والله أعلم.

---

(١) المرجع السابق: ٣٧٨/٢.

(٢) سورة البقرة: ٢١٧.

(٣) تذكرة النحاة: ١١١.

١٢- مسألة إعراب جمع المؤنث السالم:

اختلف النحاة في حركته أهي بناء أم إعراب، وفي ذلك أربعة أقوال:

الأول: يبنى على الكسر وجوباً مع تنوينه، جزم به ابن مالك ونقله ابن الدهان عن قوم، وهو اختيار ابن خروف[١]، لأن تنوينه كنون مسلمين، لا كتنوين زيد فلا ينافي البناء[٢]، وهو منقوض بنحو يا مسلماتِ بلا تنوين[٣].

الثاني: يبنى على الكسر وجوباً من غير تنوين، كما لا ينون في النداء، نحو: يا مسلماتِ[٤]، فيجعل في البناء، كما هو في الإعراب، فكما أن نصبه في الإعراب كسرة فكذلك في البناء، كقول الشاعر:

أودى الشباب الذي مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذاتِ للشيب[٥]

وهذا القول ما ذهب إليه جمهور النحاة، وتعليلهم: أنهم يبنونه على الكسر بدون تنوين لأنها، وإن لم تكن للتمكن فهي مشبهة كتنوين التمكن.

الثالث: يبنى على الفتح وجوباً من غير تنوين، وهذا مذهب[٦] المازني[٧]، والفارسي، والرماني[٨]، وتابعهم ابن عصفور[٩]، فقال: "فإن كان مفرداً أو جمع تكسير، أو جمع سلامة بالألف والتاء، بنى معها على الفتح،

---

(١) شرح التصريح: ٢٣٩/١.

(٢) المرجع السابق: ٢٣٩/١.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر/ بيروت/ ٨/٢.

(٤) همع الهوامع: ٢١/٢.

(٥) لسلامة بن جندل ورد في شرح التصريح: ٢٣٨/١ بالفتح والكسر في "لذات".

(٦) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية/ ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. هادي نهر/ مطبعة الجامعة بغداد ١٩٧٧/ ص: ٤٣/٢.

(٧) هو بكر بن محمد، أبو عثمان المازني، إمام عصره في النحو والآداب، درس على الأخفش الأوسط، ودرس لعيه المبرد، توفى سنة ٢٤٩هـ.

(٨) هو أبو الحسن علي بن عيسى، عالم في اللغة والنحو والبلاغة والتفسير، له كتب كثيرة منها: شرح كتاب سيبويه والألفاظ المتقاربة، ومعاني الحروف، وغيرها.

(٩) المقرب/ علي بن عصفور/ تحقيق أحمد عبد الستار الجواري/ عبد الله الجبوري/ مطبعة العاني/ بغداد: ١٩٠/١.

وحذف التنوين فتقول: لا هنداتَ لك[١]، وذلك لأن الحركة ليست له، بل لمجموع المركب، وهو "لا والاسم"[٢].

الرابع: يبنى على الفتح أو الكسر من غير تنوين مع ترجيح الفتح، وهذا معناه أنه لا يتعين في جمع المؤنث السالم أن يبنى على ما كان ينصب به، وهو الكسر، بل يجوز فيه أيضاً الفتح، واحتج هؤلاء بقول الشاعر حيث روى بالفتح والكسر:

لا سابغاتٍ ولا جأواء باسلةً

تقي المنون لدى استيفاء آجال[٣]

وقال المغاربة[٤] جواز الأمرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا، فمن قال هي إعراب، وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج، والجرمي والرماني، والكوفيين كسر، ومن قال هي بناء، كجمهور البصريين فتح[٥]. وقد صحح هذا المذهب أبو حيان حيث قال[٦]: "وهو الصحيح وبه ورد السماع، ولو عملوا بالسماع ما اختلفوا".

والباحث يرجح بناء جمع المؤنث على الكسر من غير تنوين، لأن بناءه على الكسر فلاطراده مع بابه، فكما يبنى المفرد، والمثنى، وجمع التكسير، على ما ينصب به، فكذلك جمع المؤنث السالم، يبنى على ما ينصب به، وهو الكسر، واحتج بقول ابن جني: "لم يجز أصحابنا الفتح إلا شيئاً قاسه أبو عثمان، والصواب الكسر بغير تنوين"[٧].

---

(١) المقرب: ١/١٩٠.

(٢) شرح التصريح: ١/٢٣٩.

(٣) ورد في شرح اللمحة البدرية من غير نسبة: ١/١٢٧.

(٤) شرح التصريح: ١/٢٣٩.

(٥) المرجع السابق: ١/٢٣٩.

(٦) ارتشاف الضرب: ٢/١٦٥.

(٧) شرح التصريح: ١/٢٣٩.

١٣- مسألة وقوع الفعل الماضي خبراً لـ (كان) بدون (قد):

ذهب البصريون[١] ومن تبعهم من النحويين إلى أنه لا يشترط المجيء بـ (قد) مع الفعل الماضي الواقع خبراً لـ (كان) وذلك وروده في القرآن الكريم، وكلام العرب بدون (قد). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا﴾[٤].

ومنه قول الشاعر:

وكان طوى كشحاً على مستكنه * فلا هو أبداها ولم تجمجم[٥]

ففي الشواهد السابقة جاء خبر (كان) فعلاً ماضياً دون أن يقترن بـ (قد) فدلّ على جوازه. وعللوا ما ذهبوا إليه بأنك إذا قلت: "زيد قام" أفاد قيام زيد في الماضي لا غير. أما إذا قلت: "كان زيد قام" أفاد أنه قام في الماضي مع التأكيد المستفاد من (كان) والتأكيد في كلامهم كثير.

وذهب الكوفيون وابن درستويه[٦] إلى أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبراً لـ (كان) دون اقترانه بـ (قد)، وذلك كقول الشاعر:

وإن تك قد ساءتك مني خليقة * فسُلي ثيابي من ثيابك نُسلِ[٧]

وما ورد من الشعر والنثر مما ظاهره عدم الإتيان بـ (قد) فهي مقدرة فيه، قالوا لأن (كان) وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان الماضي، فإن كان الخبر يعطى الزمان الماضي لم يحتج إليها، فالمفهوم من "زيد قام"، و

---

(١) همع الهوامع: ١/١١٣.

(٢) سورة الأحزاب: ١٥.

(٣) سورة المائدة: ١١٦.

(٤) سورة الأعراف: ١٠٦.

(٥) لزهير بن سلمى من معلقته شرح القصائد السبع: ٢٧٥.

(٦) اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط: ١٨٣.

(٧) قائله امرؤ القيس ، ديوانه: ١٣.

"كان زيد قام" شيء واحد، وإنما اشتراط المجيء بـ (قد) لأنها تقرب الماضي من الحال[١].

أما أبو حيان[٢] فقد سار على مذهب البصريين ومن تبعهم حيث قال عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾[٣]، في قوله تعالى: (أو جاء أحد منكم من الغائط) دليل على جواز وقوع الماضي خبراً لـ (كان) من غير (قد)، وقال أبو حيان أن ادعاء إضمارها تكلف، خلافاً للكوفيين لعطفها على خبر كان والمعطوف على الخبر خبر"[٤].

وعلل أبو حيان الجواز في التذكرة[٥] بكثرة وجوده سماعاً حيث قال: "وهذا لا يحصي كثرة في القرآن الكريم وكلام العرب وأتى بأمثلة منها: قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ﴾[٦]، ومنه قول الشاعر:

وكنا حسبناهم فوارس كهمس * حيوا بعد ما ماتوا من الدهر أعصرا[٧]

وقول الشاعر:

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا

أخنى عليها الذي أخنى على لبد[٨]

حيث جاء خبر (أمسى) "احتملوا" جملة فعلية فعلها ماضٍ بـ (أمسى) فدلّ من هذا المثال الذي أورده أبو حيان أن هذا لا يختص بـ (كان) وحدها بل تشترك معها بقية أخواتها في هذا الحكم.

---

(١) همع الهوامع: ١١٣/١.

(٢) البحر المحيط: ٢٥٢/٣.

(٣) سورة النساء: ٤٣.

(٤) البحر المحيط: ٢٥٢/٣.

(٥) تذكرة النحاة: ٣٦٧/٣٦٦.

(٦) سورة يوسف: ٢٦.

(٧) (همس) اسم من أسماء الأسد، البيت لخرافه بن حنيفة ورد في تذكرة النحاة: ٢٦٦.

(٨) الشاهد للنابغة الذبياني، ديوانه: ١٧، في تذكرة النحاة: ٢٦٧، وفي الهمع: ١١٤/١.

والذي يراه الباحث أنه يجوز وقوع (الفعل الماضي) خبراً لـ (كان) بدون (قد)، وذلك لأن السماع يؤكد ذلك في كتاب الله تعالى، ولسان العرب، ومن شواهده في التنزيل قوله عز وجل: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾[1]. الحذف جائز والتقدير: إن كنتم قد آمنتم.

وقول الشاعر:

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة

عشية لاقينا جذاماً وحميراً[2]

(١) سورة الأنفال: ٤١.

(٢) البيت لزفر بن الحارث الكلابي في المغني: ٤١٣، وشرح التصريح: ٢٤٩/١.

المطلب الثالث: المجرورات:

١- مسألة جواز زيادة حرف الباء:

زيادة الباء في فاعل (كفى)، وفاعل (يكفي) مطردة، قال المالقي[١] في مواضع زيادة الباء... الموضع الرابع:

فاعل كفى كقولك: كفى بك شاهداً، ولا تدخل هذه الباء في فاعل (كفى) إلا إذا كانت متعدية بمعنى (اكتفى)، فإن كانت متعدية إلى مفعولين فلا تدخل الباء في فاعلها.

وقال ابن هشام[٢]: (قالوا) ومن مجيء فاعل (كفى) هذه مجرداً عن الباء قول سحيم:

عميرة ودع إن تجهزت غازيا * كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا[٣]

ووجه ذلك على ما اخترناه أنه لم يستعمل كفى هنا بمعنى اكتفى.

وقال الرماني[٤]: وقال ابن السراج تعليقاً على قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً﴾[٥]، أن الباء ليست بزائدة، والتقدير: كفى والاكتفاء بالله.

أما أبو حيان[٦] فقد ردّ ما ذهب إليه ابن السراج قائلاً: "وهذا التأويل فيه بعد لقبح حذف الفاعل، لأن الاستعمال يدل على خلافه، واستدل بقول سحيم السابق.

وقال سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أن هذه الباء دخلت توكيداً للكلام كما في قول الشاعر، وتقدير الكلام وكفى بالشيب والإسلام[٧].

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٣٣٣.

(٢) المرجع السابق: ٣٣٣.

(٣) ورد في تذكرة النحاة: ٤٢٧، وهو لسحيم عبد بن الحسحاس، ديوانه: ١٦.

(٤) شرح قطر الندى: ٣٣٣.

(٥) سورة النساء: ٦.

(٦) تذكرة النحاة: ٤٢٧.

(٧) الكتاب: ٢٦/٢.

٢- مسألة مِنْ لابتداء الغاية في الزمان:

تجيء (مِنْ) لمعانٍ كثيرة منها ابتداء الغاية، وقد اتفق البصريون والكوفيون على مجيئها لابتداء الغاية في المكان إلا أنهم اختلفوا في مجيئها في الزمان.

ذهب البصريون[١] إلى أن (مِنْ) تستعمل دلالةعلى المكان،واحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن (مِنْ) في المكان نظير (مذ) في الزمان، لأن (مِنْ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أن (مذ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، كما تقول: سرت من بغداد، ولا يصح أن تدخل واحدة منهما على صاحبتها، بمعنى أن (مِنْ) لابتداء الغاية في الأماكن فقط، و (مُذْ) فتكون غاية الأيام والأحيان.

وذهب الكوفيون[٢] إلى أن (مِنْ) يجوز استعمالها في الزمان والمكان واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز استعمال (مِنْ) في الزمان أنه قد جاء ذلك في كتاب الله، وكلام العرب، قال تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾[٣]، و (أول يوم) من الزمان.

واحتجوا بقول زهير:

لمن الديار بقنه الحجر * أقوين من حجج ومن دهر[٤]

وذهب بعض النحاة[٥] إلى أن (مِنْ) لابتداء الغاية في غير الزمان كثيراً، وفي الزمان قليلاً.

---

(١) شواهد التوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح/ ابن مالك/ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي/ مكتبة دار العروبة/ القاهرة: ١٢٩/١٣٠.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٠/١، مسألة رقم (٥٤).

(٣) سورة التوبة: ١٠٨.

(٤) لزهير بن أبي سلمى يمدح فيها هرم بن سنان المري ورد في الإنصاف: ٣١٧/١.

(٥) شرح ابن عقيل: ١٥/٣.

أما ابن مالك[١] فقد ذهب إلى أن (مِنْ) لابتداء الغاية مطلقاً على الأصح. وقال: "وغير مذهبهم (أي البصريين) هو الصحيح لصحة السماع بذلك".

أما أبو حيان[٢] فقد صحح مذهب الكوفيين عندما قال: "ولا تكون لابتداء في الزمان عند البصريين، وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به المبرد وابن درستويه، ورد مذهب البصريين بقوله: "تأويل ما كثر وجوده ليس بجيد"[٣].

وترى الباحثة أن (مِنْ) دلالتها على المكان مسلّم به بالإجماع، أما كونها لا تكون للزمان فإن هذا الرأي فيه مخالفة للنقل الصحيح والاستعمال الفصيح، ومن شواهد صحة هذا الاستعمال الآية الكريمة، وقول النبي صلى الله عليه وسلم "أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن على رأس مائة سنة منها". وقول بعض الصحابة: "فمطرنا من جمعة إلى جمعة"[٤]. ومن الشواهد الشعرية:

وكل حسام أخلصته قيونه * تخيرن من أزمان عاد وجرهم[٥]

---

(١) همع الهوامع: ٣٤/٢.

(٢) تذكرة النحاة: ٤٤١.

(٣) همع الهوامع: ٣٤/٢.

(٤) أخرجه البخاري في ١٥ كتاب الاستسقاء، باب الدعاء إذا انعطفت السبل من كثرة المطر.

(٥) مجهول القائل ورد في شواهد التوضيح والتصحيح: ١٣٠.

٣- مسألة حكم حذف الفعل الذي تتعلق به رُبّ:

اختلف النحاة في حكم الفعل الذي تتعلق به (رُبّ) على مذاهب:

أولها: حذف الفعل نادر: وهو قول الخليل وسيبويه[١].

ثانيها: حذف الفعل غالب: وهو رأي البصريين[٢]، واحتجاجهم بأن العامل يحذف غالباً، فجعل التزام الوصف كالعوض،ورُدّ بأن الغالب ذكره، ويجتمعان في نحو: رب رجلٍ عالم لقيت، فلا عوضية.

ثالثها: لازم الحذف: حكاه الضياء في البسيط[٣]، فإن لم تقم دلالة وجب ذكره، كقولك: رب رجل عالم لقيت، وإن قامت ونابت الصفة منابه، لم يجز أن يظهر نحو: رب رجل يفهم هذه المسألة لمن قال: فمهمنها، والتقدير: وجدت، وإلا جاز الأمران نحو أن يقال: ما لقيت رجلاً عالماً، فلك أن تقول: رب رجل عالم لقيت، ولك حذف (لقيت).

رابعها: أنه لازم الذكر: ونسب إلى كلدة الأصبهاني[٤].

أما أبو حيان[٥] فهو على مذهب الخليل وسيبويه ويظهر هذا من قوله: "وحذف الفعل الذي تتعلق به للعلم به نادر وفاقاً لسيبويه والخليل، وأنه ليس كثيراً خلافاً للفارسي والجزولي، ولا ممنوعاً خلافاً لكلدة الأصبهاني، إذ زعم أن ذكره واجب، ولحن ما ورد من ذلك وزعم أنه منحول للعرب".

---

(١) تذكرة النحاة: ٥.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢٨٥.

(٣) المرجع السابق: ٢/٢٨٥.

(٤) تذكرة النحاة: ٥.

(٥) المرجع السابق: ٥.

٤- مسالة (لولا) من حروف الجر:

(لولا) الدالة على امتناع تدخل على الاسم الظاهر الصريح نحو قول الشاعر أفلح بن يسار:

ولولا حنان الليل ما آب عامر

إلى جعفر سربالة لم يمزق[١]

ومثله: لولا علي لهلك عمر.

وتدخل (لولا) على الاسم المؤول من حرف مصدري نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾[٢]. وتدخل على الضمير المنفصل نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٣].

و (لولا) هذا يكون حرف جر عند جمهور النحاة في بعض استعمالاته إذا دخل على الضمائر المتصلة نحو: "لولاي، ولولاك، ولولاه...".

وقد اختلف النحاة في هذا الاستعمال ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب سيبويه[٤] وجمهور البصريين، أنها من حروف الجر لكن لا تجر إلا المضمر، فتقول لولاي، ولولاك، ولولاه، فهي عندهم حرف شبيه بالزائد، وما بعده مجرور لفظاً في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف، وهو عندهم كمدخول (مِن) الزائدة في نحو قولك: ما في الدار من أحد، فإنه مجرور لفظاً وموضعه رفع لأنه مبتدأ.

المذهب الثاني: وهو مذهب الكوفيين[٥]:

ومعهم أبو الحسن الأخفش من البصريين، ونسب للخليل ويونس، وخلاصته أن الضمير المتصل موضوع موضع الضمير المنفصل، وأن موضعه

---

(١) ورد في أوضح المسالك: ١/٣.

(٢) سورة القصص: ٨٢.

(٣) سورة سبأ: ٣١.

(٤) النحو الوافي/ عباس حسن/ دار المعارف/ مصر/ الطبعة الخامسة: ٢٢٢/١.

(٥) النحو الوافي: ٦٨٥/٣.

رفع، وليس له إلا ذلك الموضع، وذلك ليجري استعمالها في جميع الأحوال مجرى واحداً.

المذهب الثالث: وهو مذهب أبي العباس المبرد[١] وقوله: أن الضمير مبتدأ و (لولا) غير جارة، أي ليست بعاملة، معترضاً على قول سيبويه والجمهور قال: هي غير جارة للضمير ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع.

أما أبو حيان[٢] فقد صحح مذهب سيبويه، ووقف على رأي الأخفش بقوله: "أما لولا فالصحيح فيها مذهب سيبويه، والأخفش بزعم أنها غير عاملة، وأن الضمير مرفوع بالابتداء، ولا تعمل في ظاهر"، وما يعنيه أبو حيان أن الأخفش يرى أن ما بعد (لولا) في موضع رفع بالابتداء، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع، فلم تعمل (لولا) فيها شيئاً، كما لا تعمل في الظاهر نحو: لولا زيد لأتيتك.

وأما الذي ورد عن المبرد بأن (لولا) ليست بعاملة فإن رأيه مردود بما ثبت عن لسان العرب، ومنه قول الشاعر:

أتطمع فينا من أراق دماءنا

ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن[٣]

حيث جرت (لولا) الضمير على مذهب سيبويه وأبي حيان وهو حجة على المبرد في منعه ذلك.

واستدل ببيت آخر من كلام العرب وهو قول الشاعر:

وكم موطنٍ لولاي طحت كما هوى

بأجرامه من قنة النيق منهوى[٤]

حيث ورد دخول (لولا) على الضمير فهو مبني في محل جر.

---

(١) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: ٤٨٢/١- ٤٨٣.

(٢) تذكرة النحاة: ٢٦٤.

(٣) ليزيد بن الحكم بن العاص ورد في التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: ٤٨٣/١.

(٤) ليزيد بن الحكم بن العاصر ورد في التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: ٤٨٣/١.

٥- مسألة عن بمعنى بعد:

أصل: معنى (عن) المجاوزة[١]، ولهذا عدى بها (صدّ) و (أعرض) و (أضرب)، و (انحرف)، و (عدل)، و (نهى)، و (نأى)، و (استغنى)، و (رغب) ونحوها. تقول: أطعمته عن جوع، أي أزلت عنه الجوع، ورميت عن القوس، أي طرحت السهم عنها. ولم يثبت لها البصريون غير هذا المعنى.

ومن معاني (عن) الاستعانة.

نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾[٢] أي: به، ومثل ابن مالك[٣] بقوله: "رميت عن القوس": فـ (عن) هنا بمعنى (الباء) في إفادة معنى الاستعانة لأنهم يقولون: رميت بالقوس.

وحكى الفراء عن العرب[٤]: رميت عن القوس وبالقوس "وعلى القوس".

عن تأتي بمعنى بعد: كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾[٥].

وقول امرئ القيس:

وتضحى فتيت المسك حول فراشها

نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل[٦]

أي بعد تفضل، وهذا ما استحسنه أبو حيان مشيراً إلى أنها وردت بهذا المعنى قال في تذكرته.

"قال أهل اللغة معنى (عن تفضل) بعد تفضل، وهذا قول حسن، لأن (عن) تقارب (بعد) في المعنى، ألا ترى أن قولك أخذت العلم عن زيد، معناه جاز إليّ بعد زيد"[٧].

---

(١) حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه/ د. محمد سعد، ص: ٢٨٩.

(٢) سورة النجم: ٣.

(٣) المرجع السابق: ٢٨٩.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٤٦.

(٥) سورة الانشقاق: ١٩.

(٦) ورد في الجنى الداني: ٢٤٩.

(٧) تذكرة النحاة: ٥٧٦.

وقد ردّ أبو حيان ما ذهب إليه أبو عبيدة أن (عن) في قوله تعالى: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[1] زائدة فقال: معناه والله أعلم أن (عن) بمعنى بعد أي بعد ما أمروا، وقال إن زعم أبي عبيدة عند الحذاق ليس بشيء، وأن الأحسن أن يضمن (يخالفون) معنى ما يتعدى بـ (عن) فكأنه قال: يحيدون عن أمره، لأن المخالفة حيدة"[2].

وترى الباحثة والله أعلم أن (عن) قد تكون بمعنى (المجاوزة) على مذهب البصريين، وهذا يتضح في الآية الكريمة: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[3] لأن المعنى: إذا خالفوا أمر ربهم بعدوا عنه وتجاوزوه.

أما في بيت امرئ القيس فـ (عن) في قوله (عن تفضل) فهي تكون بمعنى (بعد) على نحو ما هو متفق عليه، وقد ورد في غيره كقول الشاعر[4]:

ومنهل وردته عن منهل (أي بعد منهل)

---

(١) سورة النور: ٦٣.

(٢) تذكرة النحاة: ٥٧٦.

(٣) سورة النور: ٦٣.

(٤) الشاعر هو العجاج ورد في المعنى: ١٤٨.

٦- مسألة إضافة حيث إلى المفرد:

ذهب الكسائي[١] وهشام[٢] إلى أن (حيث) تضاف إلى المفرد، وعداه قياساً، ومن ذلك قول الراجز:

أما ترى حيث سهيل طالعاً * نجماً يضيء كالشهاب ساطعاً[٣]

وقول الشاعر:

ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم * ببيض المواطن حيث لي العمائم[٤]

أما الجمهور[٥] فيرون أن: (حيث) لا تضاف إلا إلى الجملة، سواء أكانت فعلية نحو "جلست حيث جلس زيد" أم كانت اسمية نحو: "جلست حيث زيد جالس". ولا تضاف إلى غير جملة، وما ورد من إضافة حيث إلى المفرد، هو من النادر[٦] الذي لا يقاس عليه أو من الشاذ[٧].

وقد اختار أبو حيان[٨] مذهب الجمهور الذين يمنعون إضافة (حيث) إلى المفرد وقال: "والصحيح أن الاسم الذي بعد حيث مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، بدليل ظهوره إذا قلت: "زيد حيث عمرو جالس"، فلو رفعت "حيث عمراً" لبقى جالس لا إعراب له، ولأن (حيث) تلزم الإضافة إلى الجمل إلا ما جاء شاذاً من قول الشاعر:

حيث لي العمائم[٩]

---

(١) شرح البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي/ دار الفكر/ الطبعة الثانية ١٩٨٣م: ص١٣٢/١.

(٢) تذكرة النحاة: ٦٤٤.

(٣) مجهول القائل ورد في تذكرة النحاة: ٦٤٥. وشرح المفصل: ٩٠/٤.

(٤) ينسب إلى الفرزدق في شرح المفصل: ٩٢/٤.

(٥) شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر، دار المأمون للتراث : ٩٣٧/٢.

(٦) تذكرة النحاة: ٦٤٥.

(٧) مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب/ لابن هشام/ تحقيق د. مازن المبارك ومحمد على حمد الله/ راجعه سعيد الأفغاني/ دار الفكر/ بيروت: ١٣٢/١.

(٨) تذكرة النحاة: ٦٤٥.

(٩) ورد في تذكرة النحاة: ٦٤٥.

وقول الشاعر:

أما ترى حيث سهيل طالعاً * نجماً يضيء كالشهاب لامعاً [1]

فلو ارتفع الاسم بعد (حيث) بها لزم عروها عن الإضافة وهذا أمر لا عهد لأحد بمثله في كلام العرب"[2].

"ترى" بصرية، وطالعاً مفعولها وحيث ظرف، وهو مضاف إلى المفرد ندوراً. وقيل: إلى جملة تقديراً على أن سهيلاً مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، أي مستقراً وظاهراً في حال طلوعه. وعلى الأول تكون حيث معربة إذا لم تضعف إلى جملة، فهي منصوبة على الظرفية، أو المفعولية، إن كانت (ترى) قلبية أو بصرية، وطالعاً حال، وقيل أنها مبنية وإن أضيفت إلى المفرد كما في (لدن).

---

(١) ورد في تذكرة النحاة: مجهول النسبة ٦٤٤.

(٢) تذكرة النحاة: ٦٤٤/٦٤٥.

المطلب الرابع: التوابع:

١- مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل:

ذهب البصريون[١] إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل، سواء كان بارزاً أم متصلاً – إلا بعد تأكيد الضمير المرفوع المتصل، أو وجود فاصل، فإنه في هذه الحالة يجوز العطف، أما عداه فلا يجوز إلا على قبح، وما ورد في الشعر فهو جائز عند بعضهم، واحتج البصريون بما ورد في القرآن الكريم.

أما الكوفيون[٢] فقد خالفوا البصريين في هذه المسألة، فأجازوا العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد، أو فاصل في سعة الكلام، دون قبح أو ضرورة، وإن كان الأولى عندهم هو الفصل، وقد اعتمدوا على السماع والقياس، فمن النصوص التي ورد فيها العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فاصل قوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى* ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى* وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾[٣]. وقول عمر –رضي الله عنه– "كنتُ وجار لي من الأنصار"[٤].

وأما القياس: فقد قاسوا عطف الضمير المرفوع المتصل على الضمير المنصوب المتصل، فإذا جاز العطف على الضمير المنصوب المتصل وهو مثل المرفوع في عدم استقلاله، وكونه كالجزء من الفعل، فلا وجه لمنعه في الضمير المرفوع المتصل. كما قاسوه أيضاً على البدل فكما يجوز إبدال الاسم الظاهر من الضمير المرفوع المتصل، فينبغي أن يجوز العطف مثله[٥].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٧٧/٢.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٧٧/٢.

(٣) سورة النجم: ٥– ٦.

(٤) رواه البخاري كتاب المظالم/ باب الغرفة والعملية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها: ١١٤/٥، رقم: ٢٤٦٨.

(٥) حاشية الصبان على الأشموني: ٨٧/٣.

وقد ردّ البصريون ومن تبعهم من المتأخرين النصوص التي احتج بها الكوفيون بأن جعلوا (الواو) في الآية الكريمة للحال، فالمعنى: فاستوى جبريل نفسه بالأفق الأعلى، فالضمير المستتر والضمير المنفصل كلاهما لجبريل. وليس كما زعم الفراء[١] والطبري عندما قال الفراء "وقوله عز وجل فاستوى" استوى هو وجبريل بالأفق الأعلى لما أسري به وهو مطلع الشمس فأضمر الاسم في (استوى).

أما أبو حيان فيرى أنه من الأحسن أن يعطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد بضمير منفصل معتمداً في تعليله على القياس والسماع، قال: "في قولك: قام وزيد كأنك تعطف الاسم على الفعل، فإن أكدته جاز وحسن، نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾[٢]، فإن قلت ذهبت وزيد جاز وليس في حسن الأول، فإن قلت: ما ذهبتُ ولا زيد، جاز لمكان (لا) وصارت عوضاً من التأكيد"[٣].

أما الآية الكريمة: ﴿فَاسْتَوَى* وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾[٤]، نفى أبو حيان أن يكون فيها دليل على جواز العطف على المضمر المرفوع من غير تأكيد، وتعليله قوله تعالى: "هو" مبتدأ، والجملة في موضع الحال، ولا يقال فيها دليل على جواز العطف على المضمر المرفوع من غير تأكيد، و "استوى" في الآية مما يكتفي بفاعل واحد، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾[٥] وكقوله تعالى: ﴿بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾[٦].

وترى الباحثة أن العطف على الضمير المرفوع جائز وليس ممتنعاً لأن السماع والقياس يعضد ذلك خاصة فمثلاً قولنا: ما حضرتُ ولا فاطمة العطف

---

(١) معاني القرآن: للفراء/ تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار/ عالم الكتب/ بيروت/ ط٥: ١٩٨٠م، ٩٥/٣.

(٢) سورة البقرة: ٣٥.

(٣) تذكرة النحاة: ٧٢٦.

(٤) سورة النجم: ٦.

(٥) سورة الأعراف: ٥٤.

(٦) سورة القصص: ١٤.

هنا جائز لمكان (لا) التي هي عوض عن التأكيد، وكذلك يجوز أن نقول: حضرت وفاطمة، لكن التأكيد أحسن فتقول: حضرت أنا وفاطمة، وهذا على رأي البصريين الذين لا يجوزون العطف إلا بعد تأكيد الضمير، وأراه أكثر قبولاً، لفائدة العطف بعد التوكيد إذ أن توكيد المتصل بالمنفصل فيه تقوية للضمير المتصل، وبيان أنه مستقل وليس جزءاً من الفعل فيصبح العطف عليه، وقد ورد كثيراً في القرآن الكريم ومنه قوله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا﴾[1] وقوله تعالى: ﴿أَإِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاؤُنَا﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُه﴾[3] وغير هذا كثير.

(١) سورة المائدة: ٢٤.

(٢) سورة النمل: ٦٧.

(٣) سورة الأعراف: ٢٧.

٢- مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار:

أولاً: البصريون[١]:

منعوه إلا في ضرورة الشعر، واستدلوا على المنع بما يلي: إن المعطوف شريك المعطوف عليه في أن كل واحد منهما يعطف على صاحبه كقولك: رأيت زيداً وعمراً، ثم يجوز لك أن تقول: رأيت عمراً وزيداً، والمضمر المجرور لا يجوز فيه ذلك، لا تقول: مررت بزيد و هـ، ولا مررت بعمرو وك، فلما لم يجز أن يكون معطوفاً إلا بإعادة العامل لم يجز العطف هنا إلا بإعادة العامل.

ثانياً: الكوفيون[٢]:

فقد ذهبوا إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار نحو: مررت بك وزيد، وقد صرح بعضهم بأن الأولى إعادة الجار معه، وقد استدلّ هؤلاء بالسماع والقياس، فأما السماع: فمما ورد في القرآن الكريم، وكلام العرب، فمن القرآن الكريم، قراءة حمزة[٣] في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[٤] بكسر الميم في الأرحام.

أما الشعر فقول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والأيام من عجب[٥]

حيث عطف (الأيام) على الضمير المجرور في (بك) من غير إعادة الجار.

وأما القياس فمن وجهين: أحدهما: أنه كما جاز أن يبدل منه ويؤكد بغير إعادة الجار، كذلك يعطف عليه بدونه.

---

(١) بتصرف من الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٦٧/٢.

(٢) المرجع السابق ٤٦٧/٢.

(٣) هو حمزة بن عبد الله بن محمد بن الحسن بن عبد ربه الغرناطي، أبو الحسن، أستاذ مقرئ، عالم بالقراءات، والنحو والأدب، كان حياً سنة ٥٠٩هـ.

(٤) سورة النساء، الآية (١).

(٥) قائله مجهول ورد في الإنصاف: ٤٦٤/٢.

الآخر: أنه لما كان الضمير المجرور فضلة كالمضمر المنصوب، جاز العطف عليه من غير إعادة العامل، كما يعطف على الضمير المنصوب.

وقد ردّ أدلتهم البصريون[١] فقالوا لا حجة لهم في الاستدلال بالآيات، أما قوله: (تساءلون به والأرحام)، قالوا: الواو فيه واو القسم وجواب القسم (إن الله عليكم رقيباً)، أو أن الأرحام مجرورة بباء مقدرة حذفت لدلالة الأولى عليها.

وذهب بعض البصريين وهما المبرد والزمخشري إلى ردّ قراءة حمزة، بل خطأه بعضهم الآخر[٢].

ثالثاً: إذا أكد الضمير المجرور بضمير منفصل مرفوع جاز العطف من غير إعادة الجار نحو: مررت بك أنت وزيد، ومال إليه الجرمي، والزيادي[٣]، ودليلهما القياس على العطف على الضمير المرفوع المتصل[٤].

أما أبو حيان فقد وافق الكوفيين الذين أجازوا العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار في سعة الكلام، مع أن الأولى إعادة الجار في العطف، واستدلّ سماعاً بقول الشاعر:

وقد رام آفاق السماء فلم يجد له

له مصعداً فيها ولا الأرض مقعداً[٥]

وهذا يؤكد أن أبا حيان قد ارتضى مذهب الكوفيين وصححه حيث قال: "بل الصحيح مذهب الكوفيين، وأنه يجوز، ودافع عن قراءة حمزة وجوّزها في التذكرة حيث قال[٦]: "...بالخفض عطفاً على المضمر المخفوض، والقراء غيره قرأوا بالنصب عطفاً على (الله) عز وجل.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، بتصرف: ٤٦٧/٢.

(٢) الإنصاف: ٤٦٧/٢.

(٣) إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أرسيه، نحوي، لغوي، توفى سنة ٢٤٩هـ.

(٤) اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط: ٣٠٣/٣٠٢.

(٥) مجهول القائل ورد في تذكرة النحاة: ٧٢٦.

(٦) تذكرة النحاة: ١٥١.

وفي البحر المحيط رفض مذهب من رد هذه القراءة بقوله: "والقراءة الثابتة في السبعة (تساءلون به والأرحام)[1] أي وبالأرحام، وتأويلها على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل"[2].

وترى الباحثة أن مذهب الكوفيين وأبي حيان في هذه المسألة أكثر قبولاً، لأن مذهب البصريين مردود بكثرة السماع الصحيح، وهذا السماع يظهر في تصرف العرب في حرف العطف، فتارة يعطف بالواو، أو (أو) وتارة بـ (بل)، وتارة بـ (لا)، وتارة (أم)، وهذا التصرف يدل على الجواز، ومع ذلك أرى أن يعاد الجار لكثرة وروده في القرآن الكريم ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[3]، وقوله تعالى:﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً﴾[4].

ومما ورد في القرآن الكريم من العطف بغير إعادة الجار قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[5].

أي (ولمن).

وقوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[6].

---

(1) سورة النساء: ١.

(٢) البحر المحيط: ١٥٩/٣.

(٣) سورة المؤمنون: ٢٢.

(٤) سورة فصلت: ١١.

(٥) سورة الحجر: ٢٠.

(٦) سورة البقرة: ٢١٧.

٣- مسألة عطف الجملة على الجملة وإن لم تتفق المعاني:

ذهب ابن عصفور وابن مالك وابن هشام[١]، إلى عدم جواز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس، لاشتراط التناسب بين الجملتين في الخبر والإنشاء، ووصف بعضهم العطف مع عدم التناسب بالقبح. ومنعه قبلهم ابن السراج[٢] حيث قال: مسألة لا يغفر الله له ويقطع يده، بجزم "بقطع" لأنه لا يشاكل الأول، لأن الأول دعاء عليه، وإذا جزمت فقد أردت: ولا يقطع الله يده، وهذا دعاء له، فلا يتفق المعنى، وإذا لم يتفق المعنى لم يجز النسق.

وأجازه الصفار[٣] مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[٤]، ذلك أن الجملة من قوله تعالى: (وبشر الذين آمنوا) معطوفة على ما قبلها، وليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمراً بالعفو والإطلاق"[٥].

أما أبو حيان فقد أجاز العطف في هذه المسألة حيث ذكر أن عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق المعاني أي معاني الجمل، إذ أنه يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية وبالعكس، واحتج بما رواه عن سيبويه بقوله[٦]: "أجاز سيبويه جاءني زيد ومَنْ عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف، ولا يجوز على النعت ولا على القطع، ويجوز العطف والجملة الأولى خبرية، والثانية استفهامية".

---

(١) مغني اللبيب: ٤٨٢/٢.

(٢) تذكرة النحاة: ٦٨.

(٣) هو أبو إسماعيل بن محمد بن إسماعيل، عالم بالنحو واللغة، من أهل بغداد، توفى سنة ٣٤١هـ.

(٤) سورة البقرة: ٢٥.

(٥) مغني اللبيب: ٦٢٧.

(٦) تذكرة النحاة: ٦٨.

وقال[1] في موضع آخر: "... ذهب جماعة إلى اشتراط اتفاق المعاني والصحيح أن ذلك ليس بشرط،وهو مذهب سيبويه".

ويرى الباحث والله أعلم أن عطف الجمل بعضها على بعض جائز وليس من شرطه التناسب وذلك لوروده سماعاً في كتاب الله وأشعار العرب، ومن أمثلته: قال تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيّا﴾[2]، ومنه قول امرؤ القيس:

وإن شفائي عبرة مهراقة

وهل عند رسم دارسٍ من معوّل[3]

---

(١) البحر المحيط: ١/١١٠.

(٢) سورة مريم: ٤٦.

(٣) ورد في شرح المغني: ٦٢٧.

٤- مسألة واو الثمانية:

للواو في لغة العرب معانٍ متعددة، نوع منها أثبته بعض النحاة ونفاه الآخرون... هذا النوع من أنواع الواوات، واو الثمانية.

أثبتها جماعة من الأدباء كالحريري[١]، ومن النحويين ابن خالويه[٢]، ومن المفسرين الثعلبي، هؤلاء قالوا: أن العرب إذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية، إيذاناً بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعدها عدد مستأنف، ولهم أدلة لإثباتها منها[٣]:

الدليل الأول:

في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[٤].

الدليل الثاني:

قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[٥] ، فلأن الجنة أبوابها ثمانية ذكرت الواو، ولما كانت أبواب جهنم سبعة لم تذكر الواو في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[٦] دون ذكر الواو.

الدليل الثالث:

---

(١) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، أبو محمد، من أئمة أهل الأدب واللغة، له المقامات المشهورة، وملحة الإعراب، توفى سنة ٥١٦هـ.

(٢) هو الحسين بن أحمد بن خالويه، لغوي من كبار النحاة، أصله من همذان، من كتبه ليس في كلام العرب، والجمل، والمقصور والممدود، توفى سنة ٣٧٠هـ.

(٣) مسائل نحوية بين ابن هشام وأبي البقاء: ١٠٤.

(٤) سورة الكهف: ٢٢.

(٥) سورة الزمر: ٧٣.

(٦) سورة الزمر: ٧٣.

فـي قولـه تعـالى: ﴿التَّـائِبُونَ الْعَابِـدُونَ الْحَامِـدُونَ السَّـائِحُونَ الرَّاكِعُـونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾[1] فلما كان الوصف الثامن هو (الناهون....) جيء بالواو.

إن ما استدلّ به المثبتون لواو الثمانية في آية الكهف ردّه النحاة ومنهم أبو حيان[2] الذي يرى أن الواو في قوله تعالى: (وثامنهم كلبهم) للعطف على الجملة السابقة: أي يقولون هم سبعة وثامنهم كلبهم، فأخبروا أولاً بسبعة أشخاص جزماً، ثم أخبروا إخباراً ثانياً أن ثامنهم كلبهم، فإن كلاً منهما جملة واحدة، وصفت المحدث عنه بصفة.

أما آية الزمر قوله تعالى: (وسيق...) فقد كان للنحويين اتجاهات مختلفة، فالكوفيون ذهبوا إلى أن الواو زائدة لأن التقدير، فتحت أبوابها، لأنه جواب لقوله تعالى: (حتى إذا جاؤوها) وقد أجاز زيادتها بعض البصريين[3]، إلا أن أبا حيان[4] ومعه جمهور البصريين لم يرتضوا زيادتها وتعليلهم: بأن الواو في الأصل حرف وضع لمعنى، فلا يجوز أن يحكم بزيادته ما أمكن أن يجري على أصله، وقد جعلوها عاطفة وليست زائدة، وأما جواب إذا محذوف والتقدير: فازوا ونعموا.

---

(١) سورة التوبة: ١١٢.

(٢) تذكرة النحاة: ٤٣٠.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥٦/٢.

(٤) تذكرة النحاة: ٤٣٠/ والإنصاف: ٢٥٦/٢.

٥- مسألة إبدال الجملة من المفرد:

اختلف النحويون في الجملة بعد المعلق إذا كان الفعل يتعدى إلى واحد، وذكر مفعوله، نحو قولهم: عرفت زيداً أبو من هو، فذهب المبرد، والأعلم، وابن خروف، وغيرهم إلى أن الجملة (أبو من)، في موضع نصب على الحال، وقد أُفسد هذا الرأي لأن الجملة التي في موضع الحال من المبتدأ والخبر يجوز دخول الواو عليها نحو: "جاء محمد لسانه يلهث" يسوغ فيه أن تقول "ولسانه يلهث"، ولو قلت: "زيداً وأبوه من هو" لم يكن معناه، ومعنى "عرفت زيداً أبو من هو" واحداً[١].

وذهب الفارسي إلى أنها في موضع المفعول الثاني، على تضمين (عرفت) معنى (علمتُ)، وهذا فاسد كذلك، لأن التضمين بابه الشعر، وما جاء منه في الكلام محفوظ، ولا يقاس عليه[٢].

وذهب السيرافي وابن مالك[٣] إلى أنها بدل، وقال ابن عصفور هي بدل كل من كل، يسوغ على حذف مضاف، فيكون عرفت زيداً، على تقدير عرفت شأن زيد، أبو من هو.

أما أبو حيان[٤] فقد حدد رأيه في هذه المسألة قائلاً: "قولهم في التعليق أن الجملة المستفهم عنها تكون في موضع نصب للفعل، وأنها معمولة له في المعنى، لا في اللفظ مشكل، لأن قولهم "علمت أبو من زيد"، أو "ظننت من عاصم" الجملتان فيهما استفهام، والاستفهام هو طلب العلم بالشيء فكيف يكون معمولاً للعلم، أو للظن/ فقولك: "علمت" يقتضي حصول العلم منك، وقولك: من عاصم؟ يقتضي الجهل متناقضاً، إلا أن يتأول الاستفهام"[٥].

---

(١) شرح جمل الزجاجي: ٤٢٦/٢.

(٢) المرجع السابق: ٤٢٦/٢.

(٣) همع الهوامع: ١٢٨/٢.

(٤) تذكرة النحاة: ٦١٩.

(٥) المرجع السابق: ٦١٩.

ونجده في موضع آخر يصحح ابن عصفور فيقول: "وقول العرب عرفت زيداً أبو من هو على أحد الأوجه، فالجملة من قولك "أبو من هو" في موضع البدل من قوله "زيداً" مفعول عرفت وهي على حذف مضاف تقديره: عرفت قصة زيد أبو من هو، وليس الاستفهام في باب التعليق مراداً به معناه، بل هذا من المواضع التي جرت في لسان العرب"[١].

وترى الباحثة أنه من الراجح أن يكون موقع جملة "أبو من هو" النصب على البدل، وهي أقرب من كونها حالاً، أو مفعولاً، ويدعم هذا الرأي أنك قد تبدل الجملة من المفرد كما في قول الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة

وبالشام أخرى كيف يلتقيان[٢]

هنا أبدل "كيف يلتقيان"، من (حاجة) و (أخرى)، أي إلى الله أشكو تعذر التقاء هاتين الحاجتين. لأن هذه الجملة فيما ذكر النحاة بدل من قوله (حاجة)، وقوله: (أخرى) فيكون فيه إبدال الجملة من المفرد، وإنما صحّ ذلك لأن الجملة راجعة بالتأويل إلى المفرد، كأنه قال: أشكو إلى الله حاجة بالمدينة وحاجة بالشام[٣].

ومن أمثلة إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى: ﴿أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾[٤]، فإن جملة (كيف خلقت) بدل من الإبل، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾[٥]، فإن جملة: (كيف مدّ الظل) بدل من الاسم الظاهر قبلها.

---

(١) البحر المحيط: ٢٩٥/١.

(٢) أوضح المسالك: ٤٠٨/٣، نسب إلى الفرزدق.

(٣) أوضح المسالك: ٤٠٩/٣.

(٤) سورة الغاشية: ١٧.

(٥) سورة الفرقان: ٤٥.

المطلب الخامس: الأدوات والدلالة:

١- مسألة دلالة (حيث):

ورد الخلاف في (حيث) أهي ظرف مكان أم ظرف زمان؟

قال سيبويه[١] "وأما (حيث) فمكان بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد".

وذهب الأخفش[٢] إلى أنها ظرف زمان، وأنشد قول الشاعر:

للفتى عقل يعيش به * حيث تهدى ساقه قدمه[٣]

والأخفش بهذا الرأي قد خالف مذهب الجمهور[٤] القائلين بأنها ظرف مكان.

وقد أورد أبو حيان بعض أحكام (حيث) فقال "حيث ظرف مكان مبهم لازم الظرفية، وجاء جره بـ (من) كثيراً وبـ (في)...." [٥].

وفي تذكرته قال: "المسموع من العرب الذي لا يعرف غيره، الذي يقع بعدها المبتدأ الخبر... ظرف مكان حيث"... وقال في موضع آخر: "وتقول حيث عبد الله قاعد ثم عمرو جالس"، فحيث ظرف مكان مبني على الضم، والجملة بعده صلة له، وليس تقدير الجملة في (حيث) تقدير الإضافة"[٦].

واختيار أبي حيان بأنها ظرف مكان دعاه لأن يرد على من ادعى أنها ظرف زمان في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾[٧].

---

(١) كتاب سيبويه: ٢٣٣/٤.

(٢) مغني اللبيب: ١٣١/١.

(٣) قائله طرفة بن العبد شرح التسهيل: ٢٣٣/٢.

(٤) مغني اللبيب: ١٣١/١.

(٥) البحر المحيط: ١٥٥/١.

(٦) تذكرة النحاة: ٢٨٣.

(٧) سورة الحجر: ٦٥.

قال أبو حيان[1]: "وحيث على بابها أنها ظرف مكان، وادعاء أنها قد تكون ظرف زمان من حيث أنه ليس في الآية أمر إلا قوله: (فأسر بأهلك بقطع من الليل)، ثم قيل له: "حيث تؤمرون"، ضعيف، ولفظ (تؤمر) يدل على خلاف ذلك، إذا كان يكون التركيب من حيث أمرتم، وحيث من الظروف المكانية".

والذي تراه الباحثة راجحاً أن (حيث) أقرب ما تكون إلى الظروف المكانية سواء أضيفت إلى جملة فعلية نحو: جلست حيث جلس زيد، أم كانت اسمية نحو: جلست حيث زيد جالس، لأن التقدير في كل ذلك [مكان جلوس زيد]، فهي لا تكون ظرفاً للزمان.

(١) البحر المحيط: ٤٦١/٥.

٢- مسألة دلالة (أنْ) على النفي:

ذهب الفراء[١] والزجاج[٢] إلى أن (أنْ) تكون بمعنى (لا) النافية وحُكي هذا المذهب عن بعض النحويين[٣]. وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾[٤]، فـ (أنْ) نافية بمعنى (لا)، والتقدير: (لا).

وذهب آخرون منهم المرادي[٥] وابن هشام إلى أنها لا تكون نافية بمعنى (لا)، وإنما هي مصدرية، والمعنى في الآية: ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم، وجملة القول اعتراض.

أما أبو حيان[٦] فقد نفى بأن (أنْ) تكون نافية لأنه لم يقم على ذلك دليل من كلام العرب، وتبعه في ذلك تلميذه السمين الحلبي[٧].

ووقف أبو حيان[٨] عند قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾[٩]، أن الكلام مبني على حذف مضاف تقدير: في (أن تضلوا): كراهة أن تضلوا. قال: ومثله قولهم: دعمتُ الحائط أن يميل، أي مخافة أن يميل، وليس (أن) هنا نافية بل مصدرية.

---

(١) معاني القرآن: ٢٢٣/١.

(٢) المرجع السابق: ٤٣٠/١.

(٣) مغني اللبيب: ٣٦/١.

(٤) سورة آل عمران: ٧٣.

(٥) الجنى الداني: ٢٤٢.

(٦) تذكرة النحاة: ٨٤.

(٧) أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي المعروف بالسمين، مفسر، عالم بالعربية والقراءات، وله في إعراب القرآن، توفئ سنة ٧٥٦هـ.

(٨) تذكرة النحاة: ٢٤٢.

(٩) سورة النساء: ١٧٦.

٣- مسألة إفادة (لن) معنى الدعاء:

ذهب جماعة منهم الفراء، وابن عصفور وتبعهما جماعة من النحويين إلى أن (لن) تقع دعائية[١]، ومن هؤلاء أيضاً ابن هشام في كتابه مغني اللبيب[٢]، وقد جعل هؤلاء (لن) مثل النفي بـ (لا) في إفادة الدعاء، كما في قول الشاعر:

ألا يا أسلمى يا دار مي على البلى * ولا زال منهلاً بجرعائك القطر[٣]

واستدل هؤلاء من القرآن بقول تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾[٤].

كما استدل هؤلاء ببيت آخر:

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ * تُ لهم خالداً خلود الجبال[٥]

وذهب آخرون منهم ابن السراج[٦]، وابن مالك[٧]، والمرادي[٨]، وابن هشام[٩]، وابن عقيل[١٠] إلا أنها لا تفيد الدعاء. وقد أجابوا عما استشهد به بأنها لا تفيد الدعاء، وأنها محمولة على الخبر، بمعنى النفي المحض، وأن فاعل الفعل في الدعاء إنما يكون مخاطباً أو غائباً لا متكلماً نحو: (يا رب لا عذبت فلاناً)، وأما البيت فلا حجة فيه لاحتمال، أن يكون: (لن تزالوا كذلكم). خبراً لادعاء.

---

(١) أوضح المسالك: ١٥٩/٤.

(٢) مغني اللبيب: ٢٨٤/١.

(٣) مجهول القائل/ أوضح المسالك: ١٥٠/٤.

(٤) سورة القصص: ١٧.

(٥) قائله الأعشى ورد في أوضح المسالك: ١٥/٤.

(٦) أصول النحو العربي/ د. محمد/ عالم الكتب/ القاهرة ١٩٧٨/ ١٧١/٢.

(٧) أوضح المسالك: ١٥٠/٤.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك: ١٧٤/٤.

(٩) شرح قطر الندى: ٥٨.

(١٠) المساعد على تسهيل المقاصد: ٦٧/٣.

أما أبو حيان فيرى، أن (لن) لا تفيد الدعاء، وإنما تدل على النفي المحض، قال: "قال قوم يدعى بلن والدعاء بلن غير معروف إنما أصله أن يجيء على لفظ الأمر والنهي، ولكنه قد تجيء أخباراً يقصد بها الدعاء، إذا دلت الحال على ذلك"[١].

وقال في موضع آخر: "والصحيح أن (لن) لا تكون للدعاء"[٢].

والذي تراه الباحثة راجحاً أن (لن) لا تفيد الدعاء، وإنما تدل على النفي المحض. وأما البيت الذي ورد سابقاً ونصه:

لــن تزالــوا كــذلكم ثــم لا زلــ * ثُ لهــم خالــداً خلــود الجبــال[٣]

لو قلنا أن (لا) فيه دالة على الدعاء فإنه لا يلزم أن يتحد المعطوف مع المعطوف عليه خبراً أو إنشاء.

---

(١) للأعشى/ ديوانه: ٦٣. تذكرة النحاة: ٦٨.

(٢) البحر المحيط: ١٠٢/١.

(٣) ورد في أوضح المسالك: ١٥٠/٤.

٤- مسألة لام (كي):

في الآية الكريمة: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾[١] زعم بعض النحاة أن اللام في قوله: "ليكون" هي لام تسمى لام المآل، وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها، ومثالها في هذه الآية.

وقد جعل الأخفش[٢] من ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾[٣]. حيث قال: وقال: (ربنا ليضلوا عن سبيلك) أي فضلوا.

أنكر[٤] جمهور البصريين ومن تبعهم لام العاقبة، وعدوها للتعليل الذي يرد عن طريق المجاز دون الحقيقة.

ويرى ابن الأنباري أن الخلاف بين البصريين والكوفيين في لام العاقبة منحصر في التسمية فقط، فالبصريون يسمونها لام العاقبة، والكوفيون يسمونها لام الصيرورة.

أما أبو حيان فرأيه عن هذه اللام يتضح في قوله: "والذي عندي في هذا أنها لام (كي) حقيقة، وأن آل فرعون التقطوه ليكون عدواً لهم وذلك على حذف مضاف تقديره: "لمخافة أن يكون نحو قوله تعالى: (ليبين الله لكم أن تضلوا) أي كراهة أن تضلوا، وكذلك: دعمتُ الحائط أن يميل، أي مخافة أن يميل، وليس في الآية ما يدل على أن التقاطه كان للتبني"[٥].

---

(١) سورة القصص: ٨.

(٢) الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن، الدكتور عبد الله الحسيني هلال: ١٩١/١٩٢.

(٣) سورة يونس: ٨٨.

(٤) الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن: ١٩١.

(٥) تذكرة النحاة: ٨٤.

٥- مسألة (لو) المصدرية:

أضاف الكوفيون[١] إلى معاني (لو) معنىً جديداً، هو المصدرية، فقالوا: أنها توافق (أن) المصدرية في المعنى، وفي سبك الفعل بعدها بمصدر، وفي بقاء الماضي على مضيه، وتخليص المضارع للاستقبال، وتفارقها في العمل، فإن (لو) لا تنصب.

وقد أثبتها[٢] من النحاة القدماء الفراء، وأبو علي الفارسي، وأبو البقاء، والتبريزي، وابن مالك، ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[٣]، عُطفت (يدهنوا) بالنصب على تدهن كما كان معناه أن تدهن.

ويقول المانعون أنها شرطية[٤].

وأضاف أبو حيان[٥] في تذكرته بأنها أكثر ما تأتي مصدرية بعد التمنّي أو في معناه، وقد جاءت في غير التمني وذكر بأنه قليل واستدل سماعاً بقول الشاعر:

ما كان ضرك لو مننت وربما * منّ الفتى وهو المغنيط المحنق[٦]

واستدل بقول الأخر:

وكان شفاءً لو أصبن الملاقطا[٧]

وقد نفى أبو حيان أن البصريين قد عدوها مصدرية. وذكر ذلك قائلاً: "وإثبات كون (لو) مصدرية ليس من طريقة البصريين ولا ذكر ذلك أحد من أصحابنا[٨]، وإنما هو مما نقل من قول بعض الكوفيين، والقياس يقتضي أن لا

---

(١) شرح ابن عقيل الهامش: ٥١/٤.

(٢) مغني اللبيب: ٣٥٠.

(٣) سورة القلم: ٩.

(٤) مغني اللبيب: ٣٥٠.

(٥) تذكرة النحاة: ٣٨.

(٦) لقتيلة بنت النضر، تذكرة النحاة: ٣٨.

(٧) جهول القائل/ تذكرة النحاة: ٣٨.

(٨) يعني البصريين.

يقال بمصدريتها، وتعليله: "ألا ترى أنه لا يوجد في لسان العرب: "عجبتُ من لو قام زيد"، بخلاف (أن) و (ما)، و (كي)، و (أن)، فإنها تدخل عليها حروف الجر نحو: عجبت من أن قام زيد، ومن أن زيداً قائم، ومن ما قام زيد"[١].

والباحث على كلا الرأيين في أن (لو) يمكن أن تكون مصدرية خاصة بعد الأفعال التي تشعر بالتمنّي مثل: ودّ، وحبّ، وتمنّى.... الخ قال تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[٢]، وقوله: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ﴾[٣].

كما أنها قد تكون شرطية لأنها ترادف (إنْ) الشرطية من حيث المعنى لا في العمل وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾[٤] أي "وإنْ كنا صادقين".

---

(١) تذكرة النحاة: ٣٨.

(٢) سورة البقرة: ٩٦.

(٣) سورة البقرة: ١٠٩.

(٤) سورة يوسف: ١٧.

٦- مسألة مجيء (ذا) اسماً موصولاً:

ذهب البصريون[١] إلى أنه إذا تقدم على (ذا) (ما) الاستفهامية أو (مَنْ) الاستفهامية ووجدت الصلة كان اسماً موصولاً، وإلا فهو اسم إشارة إذا تقدم عليه حرف التنبيه، ولا يكون اسماً موصولاً نحو قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[٢] ونحو قول الأعشى:

وقصيدة تأتي الملوك غريبة * قد قلتها ليقال: من ذا قالها؟[٣]

والشاهد فيه: قوله: (من ذا قالها) فإنه استعمل (ذا) اسم موصولاً، بمعنى (الذي) بعد (من) الاستفهامية، وجاء له بصلة هي قوله (قالها)، والعائد إلى الاسم الموصول هو الضمير المستتر الواقع فاعلاً لقال.

أما الكوفيون[٤] فقد خالفوا البصريين وقالوا يجوز أن تكون موصولة إذا لم يدخل عليها شيء مما ذكره البصريون، واستدلوا بقول الشاعر:

عدس ما لعبّاد عليك أمارة

أمنتِ وهذا تحملين طليق[٥]

قال الكوفيون: "وهذا" الواو واو الحال، (الهاء) حرف تنبيه، ذا: اسم موصول مبتدأ مبني على السكون في محل رفع.

تحملين: جملة من فعل وفاعل لا محل لها من الاعراب صلة الموصول، والتقدير: والذي تحملينه. وقال ابن هشام: "وهذا لا دليل فيه لجواز أن يكون "ذا" للإشارة وهو مبتدأ، وطليق خبره، وتحملين جملة حالية، والتقدير: وهذا طليق في حالة كونه محمولاً لك، ودخول حرف التنويه عليها يدل على أنها للإشارة لا موصولة[٦].

---

(١) شرح قطر الندى: ١٠٤/١٠٥.

(٢) سورة النحل: ٣٠.

(٣) للأعشى ديوانه: ٣٢، وفي شرح قطر الندى: ١٠٤.

(٤) المرجع السابق: ١٠٤.

(٥) المرجع السابق: ١٠٤.

(٦) ليزيد بن المفرغ الحميري، الكتاب ورقمه: ٥٥.

وردّهم البصريون[١] فقالوا: "وهذا..." الواو واو الحال.

و (ها) تنبيه، وذا: اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، تحملين: فعل وفاعل، والجملة في محل نصب حال من اسم الإشارة الواقع مبتدأ على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ، أو حال من الضمير المستتر في الخبر العائد على المبتدأ على رأي الجمهور.

أما أبو حيان[٢] فقد صحح مذهب البصريين بأن (ما) أداة استفهام، وذا: موصول. قال: بدليل وقوع الاسم جواباً مرفوعاً، وبدليل رفع البدل في قول الشاعر:

ألا تسألان المرء ماذا يحاوله * أنحبٌ فيقضي أم ضلال وباطل[٣]

وتخريج أبي حيان: أن (ما): مبتدأ في محل رفع. وخبرها: ذا ويحاوله: صلة ذا والعائد عليه (هاء) محذوفة والتقدير: ماذا يحاوله.

وقد ذهب بعض النحاة[٤] منهم أبو علي الفارسي أن (ماذا) اسماً **موصول**، أي أنها اسم واحد مركب من (ما) و (ذا) واستدلوا بقول الشاعر:

دعى ماذا علمت سأتقيه * ولكن بالمغيب نبئيني[٥]

ولكن أبا حيان يرى أن تكون مع (ذا) اسماً موصولاً قليل، وهي عنده الأصل فيها: إن ذا: اسم إشارة، وما: أداة استفهام في موضع رفع بالابتداء، وذا: خبره[٦].

مما سبق نرى أن (ماذا) قد ورد استعمالها على عدة أوجه ولا سبيل إلى إنكارها لأن العرب قد استعملوها جميعاً وهذه الاستعمالات:

١) ذا: اسم إشارة، فمتى أريد موضعها الأصلي كانت (ماذا) جملة مستقلة. وتكون (ما) استفهامية في موضع رفع بالابتداء، وذا الخبر.

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٠٤/١٠٥.

(٢) تذكرة النحاة: ٥١٤.

(٣) للبيد بن ربيعة، ديوانه: ٢٥٤، ورد في تذكرة النحاة: ٥١٤، وشرح المفصل: ١٤٩/٣.

(٤) تذكرة النحاة: ٥١٤.

(٥) للمتقب العبدي ورد في كتاب سيبويه: ٤١٨/٢.

(٦) البحر المحيط: ١١٩/١.

٢) أن تكون (ما) استفهاماً و (ذا) موصولاً على رأي البصريين.

٣) أن تكون مع (ذا) اسماً موصولاً، كما ورد في قول الشاعر:

دعى ماذا علمت سأتقيه[١]

٤) أن تكون (ماذا) كلها استفهاماً، ركبت (ذا) مع (ما) فصارت اسماً واحداً.

---

(١) ورد ذكره.

٧- مسألة الاختلاف في (أمسِ) مراداً بها اليوم الذي قبل يومك:

إذا أردت به معيناً وهو اليوم الذي قبل يومك للعرب فيه أقوال:

بنو تميم نقل عنهم[١] سيبويه إعرابه غير مصروف في حال الرفع، وبناؤه على الكسر كالحجازيين في حالتي النصب والجر، وقال وبعض بني تميم يفتحون أمس بعد (مذ).

وقال السيرافي[٢]: "وإنما فتحوا أمس بعد (مذ) لأنهم تركوا صرفه، وما بعد (مذ) يرفع ويخفض، فلما ترك صرفه من يرفع منهم نحو: مذ أمس تركه أيضاً بعدها من يجر، وقال وهذا قليل لأن الخفض بعد مذ قليل.

وقال الزمخشري[٣] "وجماعة من النحاة أن (أمس) معربة عند بني تميم مطلقاً في جميع الأحوال، ولعله غرهم قول بني تميم:

لقد رأيت عجباً مذ أمسا[٤]

وقال الزجاجي[٥]: "إن فتح (أمس) بناء وزعم أن من العرب من يبني أمس على الفتح" واستدل بقول الشاعر السابق ذكره.

وقال الزجاج[٦]: بنى (أمس) لتضمنه معنى الإشارة إذ معناه: هذا الوقت.

وقال السيرافي[٧]: "بنى (أمس) لشبهه الحروف بلزومها في أصل الوضع موضعاً واحداً، وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام، وسائر الأسماء تكون في أول الوضع نكرة ثم تتصرف، ثم تتنكر ولا تبقى على حال، فمما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لأن الحروف لا يتصرف فيها.

---

(١) شرح الكافية الشافية/ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك/ تحقيق د. عبدا لمنعم أحمد هريدي/ دار المأمون للتراث: ١٢٥/٢.

(٢) المرجع السابق: ١٢٥/٢.

(٣) المرجع السابق: ١٢٥/٢.

(٤) ورد في شرح قطر الندى: ١٩.

(٥) الكافية: ١٢٥/٢.

(٦) المرجع السابق: ١٢٥/٢.

(٧) المرجع السابق: ١٢٥/٢.

أما أبو حيان[1]: فقد ردّ قول الزجاجي ورماه بالخطأ حيث قال: "وقد غلط الزجاجي في قوله ومن العرب من يبنيه على الفتح، وبعض العرب يعربه رفعاً ويبنيه على الكسر نصباً وخفضاً، على لغة بني تميم، وذكر أن الحجازي يبنيه على الكسر كـ (حذام) بشرط إفراده وتعريفه لتضمنه معنى الحرف". أي معنى حرف التعريف.

وترى الباحثة أن البناء على الفتح يوهم الإعراب، فلذلك اجتنب.

(١) تذكرة النحاة: ٦٢٣.

٨- مسألة نوع (لمّا) الشرطيّة:

تأتي (لمّا) على ثلاثة أضرب:

١) أن تكون جازمة للفعل المضارع، فتصير معناه للماضي، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾[١].

٢) أن تكون بمعنى (إلا) كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٢].

٣) أن تكون أداة شرط تقتضي فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُوراً﴾[٣].

وقد اختلف النحويون في لمّا الشرطية هذه على قولين:

الأول: أنها حرف: وهو مذهب سيبويه قال: "وأما (لمّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة (لو)... فإنما هما لابتداء وجواب"[٤].

ومعنى: قوله أن (لمّا) تقتضي جملتين نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُوداً وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ [٥].

وتبع سيبويه طائفة[٦] من النحويين منهم ابن خروف، وابن عصفور.

الثاني: أنها ظرف بمعنى (حين)، أو (إذ)، واستدلوا بأن (لمّا) مركبة من (لم) النافية، و (ما)، فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكن لها وهو الظرفية، وخرجت بذلك إلى حيز الأسماء. فاستحالت بالتركيب من الحرفية إلى الاسمية،

---

(١) سورة آل عمران: ١٤٢.

(٢) سورة الطارق: ٤.

(٣) سورة الإسراء: ٦٧.

(٤) كتاب سيبويه: ٤/٢٣٤.

(٥) سورة هود: ٥٨.

(٦) مغني اللبيب: ١/٢٨٠.

كما استحالت: (إذ) بدخول (ما) عليها من الاسمية إلى الحرفية، وتغيير معناها بالتركيب من المعنى إلى الاستقبال[١].

أما أبو حيان فيرى أن (لمّا) تكون حرفاً وفاقاً لسيبويه وفي كونها حرف وجوب لوجوب حيث قال عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[٢]، "لما حرف نفي يعمل عمل الجزم"[٣].

ويوافق أبو حيان أبا علي الفارسي أن (لمّا) بمعنى حين فيقول: "يقوى قول الفارسي أن (لمّا) ظرف بمعنى (إذ) مجيئها لمجرد الوقت، واستدلّ سماعاً بقول الشاعر:

إنـي لأرجـو محـرزاً أن ينفعـا * إيـاي لمـا صـرت شـيخاً قلعـا[٤]

وقبله استدل بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِد﴾[٦].

وقال في موضع آخر: "... أما جملة لما قام زيد قام عمرو لما هنا عند الفارسي ظرف، والعامل فيها جوابها لا الأول، لأن الأول مضاف، والمضاف لا يعمل في المضاف إليه"[٧].

وترجح الباحثة أن (لمّا) حرف على مذهب سيبويه للأسباب الآتية:

١) أن (لمّا) ليس فيها شيء من علامات الأسماء.

٢) أنها تقابل (لو) لشبهها بها لأن (لو) حرف وجود لوجود، وتقتضي جملتين، وجدت ثانيتهما عن وجود أولاهما نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُوداً وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَه﴾[٨].

---

(١) شرح المفصل: ١٠٦/٤.

(٢) سورة البقرة: ١٧.

(٣) البحر المحيط: ٧٥.

(٤) ديوان الأحوص: ١٥٤، ورد في تذكرة النحاة دون رقم وذكر قائله، ص ٤٨ و ٧٤.

(٥) سورة الأنبياء: ١٢.

(٦) سورة لقمان: ٣٢.

(٧) تذكرة النحاة: ٤٩٧.

(٨) سورة هود: ٥٨.

٣) أنها تشعر بالتعليل والظروف ليست كذلك وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾[١]، لأن المراد: أُهلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم. والله أعلم.

(١) سورة الكهف: ٥٩.

٩- مسألة العامل في جواب الشرط:

اختلف النحويون في ذلك:

ذهب الأكثرون من البصريين[١] إلى أن العامل فيهما (حرف الشرط) واحتجوا بأن قالوا: لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط، كما يقتضي فعل الشرط، ولهذا المعنى يسمى حرف الجزاء، فكما عمل في فعل الشرط، فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط.

وذهب آخرون من البصريين[٢] إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، واحتجوا بقولهم لأن فعل الشر يقتضي الجواب، وهو أقرب إليه من الحرف، فكان عمله أولى من الحرف.

وذهب الكوفيون[٣] إلى أنه مجزوم على الجوار، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، فكان محمولاً عليه في الجزم، والحمل على الجوار كثير في كلامهم، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ...﴾[٤] والدليل وجود "المشركين" بالخفض على الجوار، وإن كان معطوفاً على (الذين)، فهو مرفوع لأنه اسم (يكن).

وذهب المبرد[٥] إلى أنه انجزم بحرف الشرط وفعل الشرط معاً وحجته لأن فعل الشرط يقتضي الجواب فكما اقتضياه جميعاً عملاً فيه معاً.

وقد أضاف أبو عثمان المازني[٦] مذهباً خاصاً به وهو: أن فعل الشرط وجوابه مبنيان، لا معربان، لأنهما لما وقعا بعد حرف الشرط فقد وقعا موقعاً لا يصلح فيه الأسماء، فبعدا من شبهها، فعادا إلى البناء الذي كان يجب للأفعال، وقد رد هذا القول أبو حيان فقال: "وهذا ظاهر الفساد، لأنه لو وجب له البناء

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠٢/٢.

(٢) المرجع السابق: ٦٠٢/٢.

(٣) أوضح المسالك: ٢٠٤/٤.

(٤) سورة البيّنة: ١.

(٥) تذكرة النحاة: ٤٣٨/ ٤٣٩.

(٦) المرجع السابق: ٤٣٨/ ٤٣٩

بـدخول الجـازم عليـه لوجـب لـه البنـاء بـدخول النواصـب، وبقيـة الجـوازم لأن الأسماء لا تقع فيها"[١].

وأما رأيـه العام فـي هذه المسألة فإنـه موافق للكثرة من البصـريين الـذين يرون جواب الشرط مجزوم بحرف الشرط، قال: "جواب الشرط مجزوم، لا مبني علـى الوقـف خلافـاً للمـازني وجزمـه، لـيس علـى الجـوار، خلافـاً للكـوفيين، بـل بحرف الشرط، لا بفعله، ولا بهما خلافاً لزاعميها"[٢].

والباحـث علـى رأي البصـريين وأبـي حيـان، وأرى احتجـاج الكـوفيين بـأن جواب الشرط مجزوم على الجواز ضعيف، لأن الحمل على الجوار قليل يقتصر فيـه علـى السماع ولا يقاس عليـه لقلتـه، كمـا تـرى مـذهب الـذي يـرى أن حـرف الشرط يعمل فيهما جميعاً غير مقبول لأن حرف الشرط حرف جزم والحروف الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها". والله أعلم.

---

(١) تذكرة النحاة: ٤٣٨/٤٣٩.

(٢) المرجع السابق: ٦١٠.

١٠- مسألة إعمال المصدر المجموع:

المصدر من الأسماء العاملة عمل الفعل، وله شروط ثمانية ذكرها النحاة في كتب النحو منها: أن لا يكون مصغراً، فلا يجوز: أعجبني ضريبك زيداً، ولا يختلف النحويون في ذلك، وقاس بعضهم المصدر المجموع فمنع إعماله حملاً له على المصغر، لأن كلاً منهما مباين للفعل، ومن هؤلاء الزجاجي"[١].

وقد أجاز إعمال المصدر المجموع أبو حيان[٢] ورد مذهب الزجاجي مستدلاً بما ورد سماعاً من كلام العرب حيث قال: "أغفل الزجاجي الإعلام بجواز إعمال المصدر وهو مكسر إعمال واحده، وقد جاء ذلك في كلام العرب نثرها، ونظمها، منه قولهم في المثل: "مواعيد عرقوبٍ أخاه بيثرب"[٣]:

و "تركته بملاحس البقر أولادها"[٤]

فمواعيد جمع موعد، وأخوه منصوب به، ولا يجوز أن يكون ملاحس هنا مكاناً مكسراً، لأنها قد تعدت إلى الأولاد، وعلى حذف مضاف تقديره: تركته بمكان ملاحس البقر أولادها.

ومثله:

مُغارِ ابن همّام على حي خثعما[٥]

أي وقت مغار.

كما استدلّ أبو حيان سماعاً بقول مطيع بن إياس:

وما كنت أدرى ما فواضلُ كفه

على الناس حتى غيبته الصفائح[٦]

أعمل المصدر المجموع جمع تكسير وهو (الفواضل) في (على الناس).

المطلب السادس: المسائل الصرفية:

---

(١) شرح قطر الندى: ٢٦٠/٢٦١.

(٢) تذكرة النحاة: ٤٦٢.

(٣) المرجع السابق: ٤٦٢.

(٤) المرجع السابق: ٤٦٢.

(٥) للنابغة الذبياني وتمامه: عليه حصير نمقته المصانع ورد في التذكرة: ٤٦٢.

(٦) لمطيع بن إياس ورد في ديوانه وتذكرة النحاة: ٤٦٣.

١- مسألة الخلاف في إعمال الأمثلة الخمسة:

ذهب سيبويه[١] إلى جواز إعمالها الخمسة، وحجة سيبويه ومن تابعه فيها السماع والحمل على أصلها، وهو اسم الفاعل، لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة.

ومنع أكثر البصريين إعمال "فعيل"، و "فَعِل" وأجاز الجرمي إعمال (فعيل) دون (فعل) لأنه على وزن الفعل كـ (علم)، و (فهم)[٢].

وذكر أبو عمرو بن العلاء أن (فعل) يعمل على ضعف، وخالف في (فعيل)، وقال: تقول: أنا حذر زيداً، وفرق عمراً، يري من زيد ومن عمرو.

أما الكوفيون[٣] فذهبوا إلى أنه لا يجوز إعمال شيء منها في المفعول، لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وإن وجد مفعول بعدها فهو على إضمار فعل يفسره المثال، وأن ذلك المفعول لا يجوز تقديمه على المثال المذكور، فلا يجوز عندهم: هذا زيد ضروب، وعلى هذا لا يجوز: أزيد أنت ضرابه إلا بالرفع.

ويذهب الكسائي والفراء[٤] إلى أن هذه الأسماء لا تعمل النصب فيما بعدها لضعفها مخالفين بذلك سيبويه والبصريين، ويقول ثعلب[٥]: "أنت زيداً ضروب، يأباه أصحابنا لأنه لا يتصرف، ومثله مضراب، وضراب أيضاً، وأهل البصرة يجيزونه".

وزاد ابن ولاد وابن خروف[٦]، إعمال (فعيّل) بالكسر والتشديد، نحو زيد شِرِّيب الخمر، وطبيخ الطعام بالنصب.

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٨٩/٢.

(٢) المرجع السابق: ٨٩/٢.

(٣) شرح التصريح: ٨٩/٢.

(٤) همع الهوامع: ٢٦/١.

(٥) المرجع السابق: ١،٢٦.

(٦) ارتشاف الضرب: ٨٩/٢.

أما أبو حيان: فقد جوّز القياس في (فعول، وفعال، ومفعال)، والاقتصار في فعيل وفَعِل على المسموع، واحتج بمذهب سيبويه فقال: "إذا قلت أنا ضراب أو ضروب، أو مضراب، أو فعيل، أو فعل، فزيد منصوب بهذه الأمثلة من قول سيبويه، وتقديم ذلك جائز عنده"(١).

ولم يجز أبو حيان قولهم: هذا لبّيس الثياب، وذكر أنه قد سمع إضافة فعيّل إلى معموله في قول الشاعر:

لا تنفرى يا ناقُ منه فإنه

شرّيب خمرٍ مسعر لحروبِ(٢)

(١) تذكرة النحاة: ٦٩٥.

(٢) لحفص بن الأحنف ورد في همع الهوامع: ٩٧/٢.

٢- مسألة مدّ المقصور وقصر الممدود:

أولاً: مذهب البصريين[١] أنهم يمنعون مدّ المقصور مطلقاً، لأن المقصور أصل والمد فرع، ولذلك يجوز قصر الممدود في الشعر، ولا يجوز مد المقصور، لأن في قصر الممدود حذفاً زائداً، ورداً إلى أصله، وليس في مد المقصور رد إلى أصل، والذي يدل على أن المقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة، والألف لا تكون في المدود إلا زائدة، والذي يدل على ذلك أيضاً أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور، أو ممدود، لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود فدلّ على أنه الأصل.

ثانياً: أما مذهب الكوفيين[٢]: فقد جوزوا مدّ المقصور مطلقاً وقد احتجوا لصحة مذهبهم بالسماع والقياس، أما السماع، فما ورد في شعر العرب:

قد علمت أم أبي السعلاء * أن نعم مأكولاً على الخواء[٣]

والخوى مقصور، وكذلك السعلي، ومدهما الشاعر لضرورة الشعر، فدلّ على جوازه.

وردهم ابن هشام بقوله: "الجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه"[٤].

واحتجوا أيضاً بقول الشاعر:

سيغنيني الذي أغناك عني * فلا فقر يدوم ولا غناء[٥]

ومنعه البصريون، وقدروا "الغناء" في البيت مصدراً لغانيت، لا مصدراً لغنيت.

ثالثاً: وهو مذهب الفراء[٦] من الكوفيين، فقد فصل المسألة واشترط ما لم يشترطه غيره، فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجيء في

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٠٩.

(٢) بغية الوعاة: ٣٨٦/١.

(٣) الشاهد بلا نسبة في تذكرة النحاة: ٥٠٩.

(٤) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، للسيوطي: ٦٢٤/١.

(٥) ورد بلا نسبة في أوضح المسالك: ٢٩٧/٤.

(٦) شرح الأشموني: ٦٥٨/٣.

بابه ممدود نحو: فعلى تأنيث فعلان، نحو: سكرى، وعطشى فلا يجوز أن يمد، لأن مذكره سكران وعطشان، وفعلي تأنيث فعلان لا تجيء إلا مقصورة، وكذلك حكم ما يقتضي القياس أن يكون مقصوراً.

أما أبو حيان[١] فقد منع مد المقصور مطلقاً كالبصريين، وجوّز في الشعر قصر الممدود، وردّ مذهب الفراء بقوله: "وليس ما ذهب إليه بصحيح، إذ السماع يرد عليه، قال الأعشى:

الواهب العدا وكل لهمزة * ما أن تنال يد الطويل فذالها[٢]

فقد قصر (العدّاء) وهو فعّال من العدو، وفعال لتكثير الفعل نحو ضراب، وقتّال، ولا يجيء في بابه مقصور.

ومما استدلّ به أبو حيان سماعاً على تجويز قصر الممدود ما نقله من قول الشاعر:

فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا * ولكن على أقدامنا يقطر الدما[٣]

قال[٤] أبو حيان نقلاً عن الأصمعي: "إنما الرواية: فإذا هي بعظام ودماء" ثم قصر الممدود".

الباحثة ترى أنه لا مانع من أن يمد المقصور لأن السماع يؤيد ذلك: قال الشاعر في البيت السابق:

سيغنيني الذي أغناك عني * فلا فقر يدوم ولا غناء[٥]

و (غناء) هنا على الأرجح تقديره من (الغنى) وهو مقصور.

وسمع أيضاً في قول الشاعر:

والمرء يبليه بلاء السربال * تعاقب الإهلال بعد الإهلال[٦]

---

(١) تذكرة النحاة: ٥٠٩.

(٢) للأعشى ورد في تذكرة النحاة: ٥٠٩.

(٣) ورد في تذكرة النحاة قائله الحصين بن الحمام المري: ١٤٢.

(٤) المرجع السابق: ١٤٢.

(٥) ورد ذكره: ١٠٤.

(٦) للعجاج ورد في شرح الأشموني: ٦٥٨/٣.

أما قصر الممدود فهو جائز كما ذهب إليه النحاة لوروده في الشعر كثيراً ومثاله:

لا بد من صنعا وإن طال السفر[١]

وقوله الآخر:

وأهل الوفا من حادث وقديم[٢]

(١) مجهول القائل ورد في أوضح المسالك: ٤/٢٩٦.

(٢) المرجع السابق: ٤/٢٩٦.

٣- مسألة اختلاف النحاة في ألفاظ العدد المعدولة على وزن فُعال ومَفْعل:

اختلف البصريون[١] والكوفيون في ألفاظ العدد المعدولة على وزن (فُعال) و (مفعل)، فوقف بها البصريون عند أحاد وموحد وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع وخماس ومخمس، وعشار ومعشر لمجيئها سماعاً ولا يقاس عليها إلى التسعة خلافاً للكوفيين.

ومذهب الكوفيين[٢] القياس في (فُعال) و (مفعل)، وفصل بعضهم فقاس على المسموع من (فعال) سداس... إلى تساع.

وقال السيوطي[٣]: "ما ذكرته من أن المسموع اثنا عشر بناء هو المذكور في (التسهيل) وهي: أحاد، وموحد، وثناء، ومثنى، وثلاث، ومثلث، ورباع، وخماس، ومخمس، وعشار، ومعشر".

كما ذكر السيوطي أن أبا حيان قال[٤]: "الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة".

وقد أكد أبو حيان[٥] ما ذهب إليه استناداً على النقل والسماع في تذكرته فاستدلّ بقول الشاعر:

رأى النهوات الزرق تحت لبانه

أحاد ومثنى أضعفتها صواهله[٦]

وقال[٧]: "وقد حكى خماس وسداس، واستدل بقول الشاعر:

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٤/٣.

(٢) المرجع السابق: ٣٤/٣.

(٣) همع الهوامع: ٢٦/١.

(٤) المرجع السابق: ٢٦/١.

(٥) تذكرة النحاة: ٦٨٤/٦٨٥.

(٦) لابن مقبل ورد في تذكرة النحاة: ٦٨٥.

(٧) تذكرة النحاة: ٦٨٥. مجهول النسبة.

ضربتُ خماس ضربة عبشى * أدان سداس ألا تستقيما[1]

وروى[2] حكاية عن أبي عمرو الشيباني، وابن السكيت، وأبي حاتم السجستاني: أن العرب قد جاء عنها خماس وسداس إلى عشار ولا يقدح في نقلها ما زعمه أبو عبيدة في كتاب "المجاز" من أنه لا نعلمهم".

والباحثة ترى أن الصحيح ورود كل من (فعال ومفعل) من واحد إلى عشر بدليل ما نقله أبو حيان، وبدليل السماع وهو قول الشاعر:

ولقد قتلتم ثناءً وموحداً[3]

وقول الآخر:

هنيئاً لأرباب البيوت بيوتهم

وللآكلين التمر مخمس مخمساً[4]

وهذا البيت يرد على ما ذكر في شرح الكافية[5] أن خماس ومخمس لم يسمع.

---

(١) مجهول القائل تذكرة النحاة: ٦٨٥.

(٢) التذكرة: ٦٨٥.

(٣) لصخر بن عمرو بن الشريد ورد في همع الهوامع:٨٤/١.

(٤) مجهول القائل: همع الهوامع: ٨٤/١.

(٥) همع الهوامع: ٨٤/١.

٤- مسألة كسر فاء الأجوف (كاد):

(كاد) من أفعال المقاربة، اختلف اللغويون والنحويون في أصله وفي بنائه، فقال الخليل بن أحمد[١] (مصدر كاد يكود كوداً ومكادةً، وذكر أن لغة بني عدي (كُدت أفعل كذا) بالضم.

وقال سيبويه: "حدثنا أبو الخطاب[٢] أن ناساً من العرب يقولون كيد زيد يفعل، وما زيل يفعل، يريدون، زال وكاد، لأنهم كسروها من (فعل) كما كسروها في (فعلت) حيث أسكنوا العين وحولوا الحركة على ما قبلها، ولم يرجعوا حركة الفاء إلى الأصل كما قالوا: خاف، وقال، وباع، وهاب"[٣].

وقال أبو حيان[٤]: "إذ اتصل بـ (كاد) ضمير الرفع لمتكلم أو مخاطب، أو نون إناث ضموا الكاف، قال: وسُمع نقل الواو إلى الكاف مع إسناده لغير ما ذكر قول الشاعر:

وكيد ضباع القف يأكلن جثتي * وكيد خراش عند ذلك بيتم[٥]

وأضاف أبو حيان: وقال قوم: بيع زيد ثوبه، يعني (باع) وقد فعل ذلك قوم، وإن لم يتصل بالفعل ضمير، وحكم أبو حيان على هذا القول بقوله: "وهذا شاذ ضعيف"[٦].

وترى الباحثة من خلال ما سبق أنه قد بيّن لنا أن (كاد) عند إسنادها إلى ضمائر الرفع قد ثبت سماعاً وروده (مضموم الفاء أو مكسورة) ولذلك لنا الخيار في استعمال أيهما لصحته.

---

(١) كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي/ تحقيق د. فهدي الخزومي و د. إبراهيم السامرائي/ مؤسسة الرسالة ٣٩٥/٥.

(٢) هو زياد بن يحيى بن زياد أبو الخطاب، عالم باللغة، توفى سنة ٣٥٤هـ.

(٣) الكتاب: ٣٢٤/٤- ٣٤٣.

(٤) تذكرة النحاة: ١١٥.

(٥) مجهول القائل ورد في تذكرة النحاة: ١١٥.

(٦) تذكرة النحاة: ١١٥.

المطلب السابع: موقف أبي حيان من اللهجات العربية:

كان موقف البصريين متشدداً إزاء اللهجات العربية فقد أسقطوا جانباً كبيراً منها وعزلوها عن نطاق الاستشهاد بالفصيح من كلام العرب، أما الكوفيون فقد اعتدوا بكثير من هذه اللهجات التي أسقطها البصريون، لأنها تمثل في نظرهم جانباً من العربية، وأخذوا يتتبعون هذه اللهجات ويرصدون خصائصها وأساليب أهلها في مخاطباتهم(١).

ولم يكد ينقضي القرن الرابع الهجري حتى ظهر ابن جني الذي عدّ كل لهجات العرب "حجة" "فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ"(٢).

وجاء أبو حيان في القرن السابع الهجري واعتدّ بهذه اللهجات ووقف منها موقف من سبقه، وينبع اهتمامه بهذه اللهجات من كونه كان رائداً في التأليف النحوي عامة العربي والأجنبي منه التركي والحبشي. وموقفه من هذه اللهجات لا يتعدى موقف السابقين من ذلك:

الموقف الأول: أن يذكر لهجات عدة دون أن يفضل إحداها على الأخرى، وأمثلة ذلك.

غوى في لغة طي: ذكر أنه حكى عن طي أنها تقول "أصبح فلان غاوياً أي مريضاً، وحكى عن غيرهم سماعاً: أغويت فلاناً، أي أهلكته، وغوى الفضيل إذا فقد اللبن فمات، بكسر الواو في الماضي وفتحها في المستقبل(٣).

---

(١) بتصرف من مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ د. مهدي المخزومي/ مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده/ مصر/ الطبعة الثانية ١٩٨٥: ص٣١٧.

(٢) الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني/ تحقيق محمد علي النجار/ المكتبة المصرية/ ٢/١٠-١٢.

(٣) تذكرة النحاة: ١١٥.

من خصائص لهجة تميم:

إبدال الميم الأولى (ياء) في (أما)، قال أبو حيان: "أما فيه معنى الشرط... وإبدال بني تميم الأولى (ياء) فقال (أيما) لأن (أمّا) بالتشديد فيها جهد عضلي، بعكس أيما التي تحول التشديد فيها إلى حرف لين، ففيها اقتصاد في هذا الجهد يهدف إليه البدو مثل تميم.

في لهجة هذيل:

قال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿يوم يأت﴾[١]، ومن حذف في الحالين وصلاً ووقفاً جعلها في الحالتين بمنزلة ما استعمل محذوفاً مما لم يكن ينبغي في القياس أن يحذف نحو: لم يكُ، ولا أدرِ وهي لغة هذيل"[٢].

عنعنة تميم:

قال أبو حيان: "أما العنعنة التي تذكر عن تميم فقلبهم في بعض كلامهم عيناً، تقول: سمعت عن فلاناً: تريد: أنّ فلاناً، وتحسب عني نائمة، أي تحسب أني نائمة"[٣].

كشكشة أسد:

قال أبو حيان[٤]: "قال قوم يبدلون الكاف شينا، فيقولون: عليش، بمعنى: عليك، وينشدون:

فيعناش عيناها جيوش جيدها * ولونش إلا أنها غير عاطل[٥]

ونقل أبو حيان عن آخرين بأنهم يصلون بالكاف شيناً فيقولون: (عليكش).

كسكسة ربيعة:

قال أبو حيان: "وكذلك الكسكسة التي في ربيعة، إنما هي أن يصلوا بالكاف سيناً، فيقولون: (عليكس).

---

(١) سورة هود: ١٠٥.

(٢) تذكرة النحاة: ٥٠١.

(٣) المرجع السابق: ٣٠٨.

(٤) تذكرة النحاة: ٥٦٢.

(٥) المرجع السابق: ٥٦٢.

تستعين في لغة قريش وأسد:

ذكر أبو حيان نقلاً عن الفراء بأن (نستعين) تكون مفتوحة النون في لغة قريش وأسد، وغيرهم بقولها بكسر النون"[١].

رفع المثنى وجره ونصبه بالألف:

ذكر أبو حيان قائلاً: "من العرب من يجعل رفع المثنى وجره، ونصب بالألف، وهي لغة بلحارث بن كعب اليمانيين، وعكل، وطي"[٢].

الموقف الثاني: الحكم برداءة اللهجات:

موقف أبي حيان كمن سبقوه، فقد وصف هذه اللهجات بعدة أوصاف منها الرديء والقبيح، والشاذ وغير ذلك.

قال أبو حيان[٣]: "ذهب قوم، وإن لم يتصل بالفعل ضمير فقالوا: بيع زيد ثوبه، يعني باع، وأنشدوا:

وكيد ضباع القف يأكلن جثتي[٤]

حكم أبو حيان بقوله: "وهو شاذ ضعيف"[٥].

النصب بـ (لم) والجزم بـ (لن):

ذكر أبو حيان[٦] حكاية عن اللحياني: أن من العرب من ينصب بـ (لم) ويجزم بـ (لن)، وحكمه أن في ذلك خروجاً عن القياس واستعمال الفصحاء وأن ذلك ليس مما يلتفت إليه، وأضاف أن مثل ذلك الشذوذ خفض بعض العرب بـ (لعلّ)، واحتج بقولهم:

لعلّ أبي المغوار منك قريب[٧]

---

(١) تذكرة النحاة: ٥٦٢.

(٢) المرجع السابق: ٥٣٥.

(٣) تذكرة النحاة: ١١٥.

(٤) مجهول القائل ورد في تذكرة النحاة: ١١٥.

(٥) تذكرة النحاة: ١١٥.

(٦) المرجع السابق: ١٨١.

(٧) الشاهد لكعب بن سعد الغنوي ورد في التذكرة: ١٨١.

المبحث الثاني
التعليل بعلة القياس

- المطلب الأول: المرفوعات
- المطلب الثاني: المنصوبات
- المطلب الثالث: المجرورات
- المطلب الرابع: المسائل الصرفية

المبحث الثاني
التعليل بعلة القياس

المطلب الأول: المرفوعات:

١- آراء النحاة في المسألة الزنبورية

أوردها أبو حيان في كتابه " تذكرة النحاة [١] "

وتحريرها :

قال **سيبويه** في قولهم : ((كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هى)) ، مثل : فإذا عبد الله القائمُ ، بالرفع ومنع أن يقال : ((فإذا هو إياها)) أو " فإذا عبد الله القائم بالنصب .

وقال **الكسائى**[٢] بجواز الأمرين ((العرب ترفع وتنصب ، أو بمعنى آخر ، موافق سيبويه ، ولكن لحنه في رفضه النصب ، فالرفع عند سيبويه وأجب ، وعند الكسائى جائز ، ثم جاء التحكيم موافقاً لما ذهب إليه الكسائى.

أما **النحويون** فلهم تخريجات متباينة في هذه المسألة : * البصريون ومنهم أصحاب سيبويه [٣] ، والأخفش لا خلاف بينهم أن الجواب بالرفع " فإذا هو هى ".

* وذهب ثعلب بقوله:[٤] " إنما أُدخل العماد في قوله :" فإذا هو إياها" ، لأن " إذ " مفاجأة ، وهى بمعنى " رأيتُ " ، و (وجدت) فلذلك جاز معه العماد.

١- تذكرة النحاة : ١٧٧

٢- ظاهرة : الأعراب في النحو وتطبيقها في القرآن الكريم/ أحمد سليمان ياقوت/الرياض/ جامعة الرياض ص (١) ١٩٨٠

٣- تذكرة النحاة : ١٧٧

٤- المرجع السابق: ١٧٧

* وقال أبن الشجرى[١] أن الصحيح في هاتين المسألتين قول سيبويه .
أما أبن الانبارى فقد أنتصر لسيبويه ، ودفع مقاله الكسائى ، ورد حجة الكوفيين ، الذين أجازوا النصب فقالوا : لأن " إذا " ظرف فيرفعون " هو " كما يرفعون الأسماء بالظروف ثم يعلمونها في الخبر عمل (وجدتُ) ، و (رأيتُ).

* وقال أبوبكر الخياط[٢] : إذا ظرف فيه معنى الفعل فنصب " إياها " كما ينصبه الفعل[٣].

ورده أبو اليمن الكندى[٤] بأن المعانى لا تنصب المفاعيل الصريحه ، وإنما تعمل في الظروف والأحوال و (إذا) علي زعمه لا تكون بمعنى (وجدتُ ورأيتُ).

* وقال أبن هشام[٥]: في جواب سيبويه " فإذا هو هى " هذا وجه الكلام.

* وقال أبن مالك[٦]: إن ضمير النصب استعير في مكان الرفع ، ويشهد له ، قراءة الحسن " إياك نُعبد " ،ببناء الفعل المجهول.

وله رأى آخر: أن الضمير " إياها " مفعول به حذف فعله ، ثم انفصل الضمير بعد حذف الفعل.

---

(١) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن: ١١٧.

(٢) محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الخياط، أصله من سرمقند، صنف معاني القرآن، والنحو الكبير، والمقنع في النحو، توفى سنة ٣٢٠هـ

(٣) المرجع السابق: ١١٧.

(٤) زيد بن الحسين بن زيد بن الحسن الإمام تاج الدين أبو اليمن الكندي، نحوي لغوي، محدث، حافظ، توفى سنة ٦١٣هـ.

(٥) مغني اللبيب: ٩٩/١.

(٦) المرجع السابق: ٩٩/١.

* أما **أبوحيان** فقد أُنكر القياس في هذه المسألة شأنه شأن سيبويه فقال : المنقول عن الكوفيين أن إذا الفجائية حرف ، وعلي قولهم هذا لا يمكن أن يكون مابعدها إلا مبتدأ وخبراً ، لأنه لا ينتظم كلام من حرف وأسم ، فكيف يجوز النصب ، ولا يجوز أن يقدر " إذا " وهى حرف بتقدير فعل ناصب اسمين(١) .

* وفي ذات الوقت رد أبوحيان مذهب ثعلب ورماه بالخطأ حيث قال : ((إن قوله خطأ لأن العماد عند البصريين والكوفيين لا يكون إلافضله لجواز إسقاطها، وذلك مثل قولك: كان زيداً هو القائم ، فإذا جعلت " هو " عماداً ونصبت " القائم " ألا ترى أنك لو حذفت " هو " كان الكلام سديداً . وإذا حذف هو من قولك فإذا هو إياها " لبطل الكلام ، لأن : فإذا إياها . لا معنى له ، فتبين أن (هو) هنا لا يكون عماداً ، كما زعم ، وإلا لكان قد يستغنى عنها" (٢) .

١- تذكرة النحاة : ١٨٠

٢- المرجع السابق :١٨٠

ورأي الباحثة في هذه المسألة كالآتى :

استناداً علي ماورد[١] أرى أن الكسائى قد أخطأ عندما أتى بهذا المثال سواء بالرفع أو النصب ، لأن هذا المثال لم يأتِ شاهد علي نمطه من كلام العرب ، هو من وضع الكسائى ، وذلك لأنه لم يأتِ عنهم الظرف " إذا " وبعده يتتابع ضميران (هو هى) بل الصواب : " فإذا هما سيان " ، و " فإذا هما سواء " ويؤيد هذا ورود الظرف " إذا " وبعده ضمير واحد ثم اسم ظاهر في القرآن الكريم ، مثل قوله تعالي : " فإذا هى ثعبان مبين " [٢] وقوله : " ونزع يده فإذا هى بيضاء[٣] " ، وقوله تعالي : " فإذا هى حية تسعى [٤]".

والذي لابد من الإشارة إليه أن هذه المسأله أو المناظرة قد أرست أصلاً من أصول المدرسة الكوفية ، وهو الأخذ باللغات الشاذة المخالفة للأقيسة البصرية من جهة ، وللشائع المتداول علي أفواه العرب من جهة ثانية .

١- ظاهرة الأعراب في النحو العربى : ١١٧

٢- سورة الأعراف : ١٠٧

٣- " الشعراء : ٣٣

٤- " طه : ٢٠

٢- مسألة إرتفاع الأسم بعد " مذ " و " منذ ":

إذا أنجر ما بعدهما ففيهما مذهبان :

الجمهور مذهبه علي أنهما حرف جر ، وبعض البصريين علي أنهما اسمان. وإذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين لكن في إرتفاع ما بعدهما أقوال :

الأول : ذهب البصريون[١] إلي أن الاسم مرفوع ما بعد (مذ ومنذ) لأنه خبر عنهما ، وذلك لأنهما متبدآن ، ومعناهما الأمد ، والامد في موضع رفع بالابتداء في قولهم :

ما رأيته مذ يومان ، ومنذ ليلتان ، اى أمد انقطاع الرؤية يومان ، وأمد إنقطاع الرؤية ليلتان ، فكذلك ما قام مقامه ، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبراً عنهما ، وإنما بنيا لتضمنهما معنى (من) ، و " إلي " [٢].

الثاني : وذهب سيبويه وأبو علي [٣] الفارس إلي أنهما اسمان منتصبان علي الظرف ، وهما مضافان إلي ما بعدهما من الجمل كسائر اسماء الزمان.

الثالث : إنهما منصوبان علي الظرف وما بعدهما مرفوع علي الابتداء وهو مذهب الزجاجى وجماعة ومن البصريين ، وقالوا : إن مَذ ومنذ) خبر له ، وتقدير ذلك عندهم : بينى وبين لقائه يومان .

١- الكافية : ١١٩/٢

٢- الانصاف في مسائل الخلاف : ٣٨٢/١ / مسألة رقم : ٥٦

٣- تذكرة النحاة : ١٠ – ١١

وردَّ هذا الرأى ابن الحاجب[1] إذ يرى أن هذا الظرف المقدر إعرابه مضاف ، وهما مبتدأن وخبرهما ما بعدهما .

الرابع :_ وهو مذهب الكوفيين[2] : قالوا : إن (مذ ومنذ) إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف تقديره : (مذ مضى يومان . ودليلهم أنهما مركبان من (مِنْ) و " إذْ " فتغيرا عن حالهما في إفراد كل منهما ، فحذفت الهمزة ووصلت (من) بالذال وضُمت الميم فرقاً بين حالة الافراد والتركيب، والذي يدل علي علي أن الأصل فيهما (مِنْ) و" إذْ " أن من العرب من يقول في (منذ) (مِنذ) بكسر الميم ، وكسر الميم يدل علي أنها مركبة من (مِنْ و " إذْ ") . وإذا ثبت ذلك كان الرفع بعدهما بتقدير فعل لأن الفعل يحسن بعد (إذ) ، والتقدير : ما رأيته مذ مضى يومان ، ومنذ مضى ليلتان.

الخامس : وهو مذهب الفراء[3] الذي يري ان الاسم يرتفع بعدهما بتقدير فعل محذوف ، وذلك لأن " مذ ومنذ " مركبتان من (من) و " ذو " التى بمعنى (الذي) وهي لغة مشهورة وما بعده في صلة ذو وقد رُدَّ قول الكوفيين : إن من العرب من يقول في (مذ ومنذ) بكسر الميم لغة شاذة نادرة لا يعرج عليها ، وليس فيها حجة علي أنها مركبة من (إذ) وإنما جاءت اللغة الفصيحه بالضم وهى الأفصح ، واما أن تدل علي أنها مركبة من (من) ، و (إذ) فكلا.

وقولهم : إن الرفع بعدهما يكون بتقدير فعل ، والتقدير فيه : منذ مضى يومان ومنذ مضى ليلتان اعتباراً بإذ ، والخفض يكون بعدهما اعتباراً بمن ، فهذا باطل لأنهما إذا ركبا بطل عمل كل منهما منفرداً . وحدث حكم آخر كما في (لولا ، لوما ، ولا وما أشبه ذلك [1] .

أما **أبوحيان** : [2] فتعليله : إن ارتفع ما بعدهما مبتدآن والمرفوع خبر عنهما ، وتقديرهما في المنكور الأمد ، وفي المعرفه أول الوقت ، وأن الرفع بعد (مذ) أكثر من الرفع بعد (منذ) ، وأشار إلى أن هذا مذهب البصريين وابن

---

(١) الكافية: ١٢٠/٢.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٩٢/١.

(٣) المرجع السابق: ٣٩٣/١.

السراج ، وأبى علي الفارس ، واضاف نقلاً عن الغراء: بان فصحاء العرب يرفعون ب (مذ) ما مضى من الزمان وما أنت فيه ، ودون هؤلاء من يرفع ب (منذ) ما مضى من الزمان وما أنت فيه ، والأول أفصح.

وأضاف أيضاً نقلاً عن اللحيانى في نوادره قوله : " إن بعض بنى سليم يقولون : ما رايته مِنذُ ستُ بكسر الميم ورفع ما بعدها ، أراد ستة أيام ، وحكى عن عكلٍ " مِذٌ يومان [٢] ".

وتضيف الباحثة أن من القبائل [٣] التى جنحت إلى الرفع على طريقة تميم قبيلة أسد ، وبنو غطفان ، وهوازن ، أما القبائل التى مالت للجر أى جر الأسم بعدهما مطلقاً مزينة ، وعامر ، ومن جاورهم من قيس.

ويتضح من خلال ذلك أن النحاة أقاموا قاعدتهم استناداً علي الاستعمالات المختلفة لهذين الاسمين تعود إلى اختلافات لهجية .

١- تبصرف من الانصاف مسألة رقم : ٥٦

٢- تذكرة النحاة : ١٠ -١١

٣- شرح الكافية : ١١٨/٢

٣- مسألة حكم إعراب الفاعل إذا تقدم علي فعله:

مسألة أوردها أبوحيان[١] رواية عن أبى القاسم عبد الرحمن بن اسحق المشهور بالزجاجى قوله : أجمع النحويون علي أن الفاعل إذا قدم علي فعله لم يرتفع به ، فقال البصريون : يرتفع بالابتداء ، ويصير الفعل خبراً عنه ، وضميره في الفعل يرتفع به . وذلك في مثل قولك " زيد قام .

وقال بعض الكوفيين " زيد " يرفع الضمير في قام.

وقال آخرون من الكوفيين : هو رفع بموضع " قام " لأن الموضع خبر، وبه كان يقول ثعلب ويختاره [٢].

وصحح بعض المتأخرين ومنهم جلال الدين السيوطى البصريين فقال : " الصحيح وعليه البصريون : أنه يجب تأخير الفاعل علي فعله ، وجوز الكوفية تقديمه نحو : زيد قام ، مستدلين بنحو قول الشاعر :

ما للجمال مشيهاً وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا [٣]

أى وئيد مشيها . وتأوله البصريون علي الابتداء ، وإضمار الخبر الناصب : وئيداً . أى ظهر أو ثبت ..... [٤]

أما أبوحيان فقد عارض نقل الزجاجى في هذه المسألة بقوله " وما قاله أبو القاسم الزجاجى من الاجماع علي أن الفاعل إذا قدم لم يرتفع له مخالف لما نقله بعض الناس ، وبعض أصحابنا[٥] أجاز تقديم الفاعل علي فعله. وأن ثمرة الخلاف تظهر في التثنيه والجمع ، وأنه مذهب الكوفيين ، فيجوز علي قولهم : الزيدان قام ، والزيدون قام..... وأرى أن الأصل الإخبار بالمفرد ، وأن الاخبار بالفعل خلاف الأصل ، وأن الخبر إذا كان فعلاً لا يجوز تقدم معموله عليه بخلاف اسم الفاعل في مثل قولنا : أقائم أنتما .

١- تذكرة النجاة : ٦٩٤

٢- المرجع السابق : ٦٩٤

٣- للزباء ورد في همع الهوامع : ٢٥٤/٢

٤- همع الهوامع : ٢٥٤/٢/٢٥٥

٥- هم البصريون

المطلب الثاني: المنصوبات:

١- مسألة خبر (كان) إذا كان اسمها وخبرها معرفتين:

الأصل في المبتدأ التعريف ، والأصل في الخبر التنكير ، ولكن قد يأتى كل من المبتدأ والخبر معرفة نحو : زيد أخوك ، ونحو قوله تعالي : " ما كان حجتهم إلا أن قالوا إئتوا بآبائنا[١] " فقرأوا (حجتهم) بالوجهين نصباً ورفعاً .

وهناك خلاف في تحديد اسم (كان) وخبرها إذا كانا معرفتين :

- قيل تخير فأيهما من المبتدأ والخبر شئت جعلته الاسم ، والآخر الخبر، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وعليه الفارسى ، وابن طاهر وابن خروف ، وابن عصفور[٢].
- وقيل : تنظر إلي المخاطب ، فإن كان يعرف احد المعرفتين ويجهل الآخر ، جعل المعلوم الاسم والمجهول الخبر نحو : كان أخو بكر عمراً ، إذا قدرت ان المخاطب يعلم أن لبكر أخاً ، ويجهل كونه عمراً، وكان عمرو أخا بكرٍ إذا كان يعلم عمراً ، ويجهل كونه أخاً بكر. وعلي هذا السيرافى ، وابن الباذش[٣]، وابن الضائع[٤]، وحملوا كلام سيبويه علي ما إذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه[٥] .

وقيل : إن لم يستويا فى رتبة التعريف جعل الأعرف منهما الاسم ، والآخر الخبر نحو : كان زيد صاحب الدار[٦].

---

(١) سورة الجاثية: ٢٥.

(٢) همع الهوامع: ٩٣/٢.

(٣) علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، أبو الحسن، نحوي أندلسي، له شرح كتاب سيبويه.

(٤) علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي، الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الضائع، له شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، وتوفى سنة ٦٨٠هـ.

(٥) المرجع السابق: ٩٣/٢.

(٦) المرجع السابق: ٩٣/٢.

وتجدر الإشارة هنا بأن الضمير هو أعرف المعارف ، يليه العلم ، اسم الإشارة ، فالموصول ، فالمعرف بأل ، فالمضاف إلى معرفة إلا إذا حال دون ذلك قرينه تمنع من إرادة الأصل نحو سؤالك : من صاحبك ؟

فتقول فى الجواب : صاحبى زيد فالصاحب هو المبتدأ ، لأنه مناط الحكم.

- وقيل : إذا اجتمع نكرة ومعرفة فالمعرفة الاسم، والنكره الخبر ولا يعكس إلا فى الشعر ، وهذا مذهب الجمهور، وجوز ابن مالك [١] العكس.
- وقيل : ما صحَّ منهما جواباً فهو الخبر ، والآخر الاسم [٢].
- أما أبوحيان فقد وافق سيبويه والآخرين وهذا نص ما ذهب إليه : إن كان الاسم والخبر معرفتين رفعت أيهما شئت ونصبته ومثل بقوله : كان زيد الأمير ، وكان الأمير زيداً وأن بعضهم يختار رفع الاسم العلم وهما عندى سواء[٣] "

والباحث يرى أن القرائن هى التى تزيل اللبس ومنها في هذه المسألة قرينة الاعراب ، وهى قرينة لفظية ، فتخالف إعراب الاسم والخبر دليل علي تحديد الاسم من الخبر ، لأن اسم (كان) مثلاً مرفوع وخبرها منصوب . و كذلك من القرائن الدالة علي معرفة المخاطب لأحدهما دون الآخر هو أن الذي يعرفه هو الاسم وجوباً ، لأنه مناط تعليق الحكم لأنه مسند إليه ، والمسند إليه لا يمكن أن يكون مجهولاً ، والله أعلم.

١- همع الهوامع : ٩٣/٢

٢- الانصاف في مسائل الخلاف : ١٠١/١

٣- تذكرة النحاة : ٢٧٨

٢- مسألة حكم تقديم خبر ليس:

اختلف النحاة في تقديم خبر ليس عليها فمنهم من ذهب إلي الجواز ومنهم من ذهب إلي المنع ، أما الذين ذهبوا إلي :-

أولا:-

الجواز:

هم قدماء البصريين ، والفراء ، وتبعهم ابن الدهان[١]، والزمخشرى ، والشلوبين ، وابن عصفور ، وهم من المتأخرين الذين يؤيدون مذهب البصريين غالباً ، إضافة علي ابن جنى في المشهور[٢]، واستدل هؤلاء بقوله تعالي : " ألا يومَ يأيتهم ليس مصروفا عنهم"[٣].

وتعليلهم : أن " يوم " متعلق ب (مصروفاً) وقد تقدم علي (ليس) ، وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل ، وذلك لأن الأصل أن يقع العامل قبل المعمول ، فإذا وقع المعمول في مكانٍ ما علمنا أن هذا المكان هو مكان العامل، وتقل عن سبيويه القول بالجواز والقول بالمنع[٤].

وقد رُدَّ[٥] احتجاج هؤلاء بأن " يوم " ليس متعلقاً ب (مصروفاً) و'إنما هو مرفوع بالابتداء وإنما بنى علي الفتح لاضافته إلي الفعل ، كقراءة نافع : " يوم ينفع الصادقين صدقهم "[٦]، فإن (يوم) في موضع رفع ، وبنى علي الفتح لإضافته إلي الفعل فكذلك ههنا.

---

(١) سعيد بن المبارك، بغدادي، عالم باللغة والأدب، ألف في التفسير والنحو والأدب وله "الغرة في شرح اللمع" لابن جني، توفى سنة ٥٦٩هـ.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٣٣.

(٣) سورة هود: ٨.

(٤) شرح قطر الندى: ١٣٣.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة رقم (١٨).

(٦) سورة المائدة: ١١٩ – ١٥٠.

ثانياً :

المنع :

ذهب جمهور الكوفيين ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والسيرافى ، وأبو علي الفارسى إلي أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها ،

وحجتهم : لأن ليس لا تتصرف ، والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه ، وإذا لم يتصرف في نفسه ، ولم يتصرف عمله.

وممن ذهب إلي عدم الجواز الكسائي والفراء ، وتعليلهما : أن ليس جحد ، والجحد هو حرف معنى كالاستفهام ، فلا يتقدم خبرها عليها ، كما لا يتقدم علي حرف الاستفهام إذا قلت : أزيد منطلق ؟ ومع ذلك تشبه الأداة فهي في ضعفها تشبه " ليت " [١].

أيضاً ومن القائلين بامتناع تقديم خبر (ليس) عليها المتأخرون من البصريين ، وابن مالك قال في الألفيه :

ومنع سبق خبر ليس اصطفى[٢]

أما أبو حيان [٣] فقد سلك مسلك الكوفيين فقال : " تقول " ليس عالماً زيد ، ولو قلت : عالماً ليس زيد ، لم يجز ، لان ليس لا تتصرف لما فيها معنى الجحد ..... وقد أجاز تقديم خبرها ابن النحاس ونسبه إلي سيبويه ، وليس يصح عنه [٤] " ، وقال : " إن سيبويه وأصحابه قد قصدوا أن " ليس " فعل مثل " كان " في العمل لا في المعنى ، فهى تجرى مجراها. ولذلك يكونون قد جوزوا تقديم (الخبر) علي " ليس " [٥] .

١- شرح قطر الندى: ١٣٣

٢- حاشيه الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٦٠

٣- تذكرة النحاة: ٢٨٧

٤- المرجع السابق: ٧٣

٥- المرجع السابق: ٧٣

٣- مسألة زيادة الباء في خبر المبتدأ بعد (ما التميمية):

ألحق أهل الحجاز (ما) النافيه ب (ليس) في العمل ، فجعلوا لها اسماً مرفوعاً ، وخبراً منصوباً ، وبلغتهم نزل القرآن قال تعالي : ((ما هذا بشراً))[١] وقال تعالي : ((ما هن أمهاتهم))[٢].

وقد وضع النحويون لإلحاقها شروطاً [٣].

أولها: أن يتقدم اسمها علي خبرها.

ثانيها: أن لا تقترن بإن الزائدة . ثالثها : ألا يقترن خبرها بإلا .

أما بنو تميم فيهملونها ، لأن " ما " غير مختصة ، فلا تستحق عملاً ، لأن العامل حقه أن يمتاز عن غير العامل بأن يكون مختصاً بالأسماء ، كحروف الجر ، أو مختصاً بالأفعال كحروف الجزم ، إلا أن شبهها ب (ليس) سوغ إعمالها في لغة أهل الحجاز لكن بالشروط المذكورة أعلاه .

وقد ذهب إلي جواز دخول " الباء " في خبر المبتدأ بعد " ما " التميمية أكثر النحويين ، منهم سيبويه ، والفراء ، قال سيبويه [٤] : " ومثل ذلك ما أنت بشيء لا يعبأ به ، من قبل أن (بشيء) في موضع رفع في لغة بنى تميم ، فلما قبح أن تحمله علي الباء ، صار كأنه بدل من اسم مرفوع ، و(بشيء) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب " .

١- سورة يوسف : ٣١

٢- سورة المجادلة: ٢

٣-شرح قطر الندي: ١١٩

٤- الكتاب: ٣١٦/٢

وذهب قوم منهم أبو على الفارسي والزمخشرى إلي أن " الباء " لا تزاد في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية ، وجعله ابن عطية[١] شاذاً ، وعلل الزمحشرى المنع بأنك[٢] لا تقول : زيد بمنطلق ، وذلك لأنهم لا يعملون (ما) في لغة تميم ، فكانت الجملة مؤلفة من مبتدا وخبر ، ولا يجوز زيادة الباء في الخبر.

وقد رده ابن يعيش بقوله[٣] : " وليس بسديد ، وذلك لان الباء إن كان أصل دخولها علي " ليس " و " ما " محمولة عليها لاشتراكهما في النفى فلا فرق بين الحجازيه والتميمية في ذلك ، وإن كانت دخلت في خبر (ما) بإزاء اللام في خبر " إن " فالتميمية والحجازية في ذلك سواء" .

أما **أبوحيان** فيذهب إلي جواز دخول الباء الزائدة في خبر المبتدأ بعد " ما " التميمية قال : " وأما بنو تميم فإنهم يرفعون ما بعدها بالابتداء وخبره ، حسنت الباء فيه أو لم تحسن[٤]" وقال في موضع آخر: وأشعار بنى تميم تتضمن جر الخبر بالباء كثيراً[٥] ، ورد قول من ذهب إلي أن زيادة الباء تخص باللغة الحجازية ، قائلاً : ((ولا تختص زيادة الباء باللغة الحجازية ، بل تزاد في لغة تميم خلافاً لمن منع ذلك ..... وزيادة الباء في مثل : ما زيد بقائم كثير في لغة تميم "[٦].

---

(١) محمد بن سعد بن محمد بن لاحسن بن عطية العوفي، مفسر، توفى سنة ٢٧٦هـ، من آثاره: تفسير القرآن الكريم.

(٢) اختبارات ابن حيان النحوية: ٢١٣.

(٣) المرجع السابق: ٢١٣.

(٤) تذكرة النحاة: ٢١٥.

(٥) البحر المحيط: ٢٣٢/٨.

(٦) المرجع السابق: ٢٣٢/٨.

و الراجح عند الباحث هو جواز دخول " الباء " في خبر (ما) التميمية لأن السماع والقياس إجتمعا علي ذلك [1].

أما القياس : فلأن (الباء) دخلت الخبر لكونه منفياً ، لا لكونه منصوباً ، بدليل دخولها بعد (ما) المكفوفه.

وأما السماع : لتضمن اشعار العرب علي ذلك ومنه قول الفرزدق

لعمرك ما معن بتارك حقه

ولا منسىء ممن ولا متيسرُ [2]

١- الاقتراح: ١٧١

٢- ورد في الاقتراح : ١٧١ ، وكتاب سيبويه : ١ /٣

٤- مسألة الكاف في أرأيتك:

قال أبو حيان نقلاً عن أبى علي الفارسي في مسائلة العسكرية أن النحويين اختلفوا في قولهم : أرأيتك وأرأيتكم ... فقال بعضهم : إن الكاف موضعها نصب ، وقال آخرون موضعها رفع .... ورأي أبى حيان في هذه المسألة قوله : " لا يخلو القول فيها من أن يكون علي أحد الوجوه ، فالذى يفسد القول أنها في محل رفع ، أن التاء هى الفاعلة ، موضعها رفع فيمتنع إذن أن تكون الكاف مرفوعة ، لاستحالة كون فاعلين لفعل واحد في كلامهم..... ويدل علي امتناع الكاف من أن تكون في موضع نصب أنها لو كانت في موضع نصب لكانت المفعول الأول من المفعولين اللذين تقتضيهما " رأيت " والمفعول الأول في المعنى هو المفعول الثاني ، وأنت إذا قلت : أرأيتك زيداً ما فعل ، وأرايتك هذا الذى كرمت علي استحال أن يكون المخاطب غائباً فلا يكون إذاً المفعول الأول. فإذا لم يكن إياه علمت أنه لا موضع له من الإعراب ، وأن زيداً في موضع المفعول الأول وما بعده في موضع المفعول الثاني " [١] .

وقال في موضع آخر : " وقد تأتى الكاف زائدة مؤكدة للخطاب ، فيكون تأنيثها وتذكيرها ، وجمعها مغنياً عن جمع التاء قبلها ، ويلزم التاء الفتح علي كل حال ، وتعرف هذه الكاف بأنها زائدة بأنك تقدر علي طرحها ، وأيضاً فإنها لا يحسن مكانها النفس وذلك قولك : أرأيتك زيداً ابو من هو ، وأرأيتكما ، وأرأيتكم ، وأرأيتكِ يا امرأة بفتح التاء ، وكسر الكاف ، وأرأيتكما... [٢] "

١- تذكرة النحاة: ٣٦

٢- المرجع السابق: ٢٨٣

المطلب الثالث: المجرورات:

١- مسألة العمل في جميع الشهر إذا لم يضف إلي علمه:

يقع أحياناً الظرف علم شهر ، دون لفظة الشهر ، نحو قولك : رمضان، وأحياناً الشهر من غير علمه ، نحو قولك : شهر، وفي هذا خلاف في كل حالة.

<u>مذهب سيبويه والجمهور</u>[١]، إن وقعا منفردين من بعضهما يعم الحال ، وإن أضيف الشهر إلي علمه نحو : صمت شهر رمضان ، فيجوز العمل في جميعه ، وأن يكون في بعضه[٢]، وذلك لأن أسماء الشهور كلها معارف ، بعكس الشهر ، فإنه يكتسب التعريف بإضافته إلي اسم الشهر ، والعلم واقع علي الشخص بجميع صفاته ، فكذلك أسماء الشهور ، كالأعلام فلا تقع علي بعض الشهر ، بعكس الشهر الذي يقع علي جزء من الشهر متفرقاً ، أو مجتمعاً ، فأجيز أن يقال : سرت الشهر ، وأنت تريد أن السير في بعضه [٣] .

وينسحب هذا الكلام أيضاً علي أيام الأسبوع : [٤] قال ابن خروف : " أنها كأعلام الشهور ، فيأتى فيها ما سبق ، فإذا قلت مثلاً : سرت السبت ، فإن العمل لابد أن يكون في جميعه ، فإن أضفت إليه يوم أو ليلة فقلت ، سرت يوم السبت ، أو ليلة السبت ، جاز أن يكون السير في بعضه ، أو في جميعه ، لأنه عُرّف بالإضافة ، خلافاً للجمهور في تجويز العمل في جميعه أو بعضه ، سواء أضيف إليه يوم أو لم يضف ، حتى يجوز أن تقول : مات زيد الخميس، أو يوم الخميس.

١- كتاب سيبويه : ١/ ٢١٧

٢- همع الهوامع: ٣/ ١٤٥

٣- المرجع السابق: ٣/ ١٤٥

٤- المرجع السابق: ١٤٧/٣

وأبطل أبو حيان [1] مذهب الجمهور : لأن الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان أو معرفه ، علماً أو غيره ، وإنما التفرقه بين أسماء الشهور إذا أضيف إليها لفظ (شهر) وبينها إذا لم يضف إليها ، من جهة أنه إذا انفرد الشهر ولم يضف فالعمل في جميعه لأنه يراد به ثلاثون يوماً ولا يجوز أن يكون في بعضه .

وقد نقل عن الأخفش [2] : إذا قلت : مارأيته مذ يوم الجمعه ، أن نفى الفعل هنا لا يكون أبداً في جميعه بل بعضه، وقال: "المعنى قد رأيته في بعضه ، ثم فقدته بعد إلي الزمان الذى أنت فيه".

كما أورد حكاية عن ابن الانبارى عن الأخفش قوله : " أنه يجوز نفى الفعل في جميعه وأن يكون في بعضه ، ولكن أبا حيان صحح قول الأخفش الأول بقوله : والصحيح الأول " [3] . يعنى نفى الفعل في جميعه.

والباحثة يرى أن الفعل هو الذى يمكن أن يحدد نوع العمل في الظرف، تقسيطاً أو تعميماً ، فبعض الأعمال لا يمكن أن تقع تقسيطاً وبعضها لا يقع تعميماً ، فمثلاً صام / ومات في قولنا : صمت الخميس ، لا يكون الصوم إلا إذا انتظم اليوم كله ، وكذلك (مات) لا يمكن أن يقع في كل اليوم أو في كل الشهر ، لأن حكم الموت أقل من ذلك .

أما الفعل إذا كان يصح أن يقع تقسيطاً أو تعميماً نحو : سافر محمد الخميس ، فإنه لابد من قرينه تحدد أحدهما : فإذا سافر في ساعة أو زمن محدد لابد من تحديده ، وإذا استغرق اليوم كله فلابد من قرينه لفظيه تزيل حصول اللبس كقولك: سافر محمد الخميس كله أو نحو ذلك .

١- همع الهوامع: ٣/ ١٤٧

٢- تذكرة النجاة: ١٢

٣- المرجع السابق: ١٢

٢- مسألة حتى حرف جر عند البصريين [١] :

اعتبر البصريون (حتى) من حروف الجر . بينما اعتبرها الكوفيون أداة نصب فحسب تدخل علي الأفعال ، وإذا دخلت علي الأسماء وانجرت الأسماء بعدها ، فيكون الجر ب (إلي) مضمره عند الكسائى[٢] فقد نص علي ذلك في قوله تعالى : " حتى مطلع الفجر[٣] " ، وقال إن إنخفض بإلى مضمرة ، أو بحتى علي أنها نائبه عن " إلي " وعند الفراء لأن حتى من عوامل الأفعال ، ولو أنها تجري مجري " كى " وأن ، في عدم اقتضائها العمل لقولهم : سرت حتى أدخلها ، وسرت حتى وصلت إلى كذا ، ولكنها لما نابت عن إلى " خفضت الأسماء لنيابنها وقيامها مقام إلي .

أما أبو حيان [٤] فذهب بقوله: " إن بعض العرب يجعل حتى ، حرف خفض فينخفض به الجثث والمصادر ، وأسماء الزمان ، وهى مع الجثث بمعنى " مع " ومع المصادر وأسماء الزمان بمعنى " إلي " ، وهذا التقسيم تقريب ، ومعنى " مع " و " إلي " في هذا سواء ، وأن بعض شيوخ الأندلس لا يجيز ذلك إلا أن يكون الفعل الثاني يحسن أن يرد علي الأول توكيداً كقولك رأيت القوم حتى أخوتك رأيتهم ، لأنك تريد : رأيت القوم حتى أخوتك ..... وإن قلت القوم حتى أبيك صالحون ، جاز الخفض بالغايه ، كانك قلت صالحون مع أبيك ، وإن شئت ترفع الأب عطفاً علي القوم ، أو بالابتداء ، أو اضمار الخبر ، كانك قلت : القوم صالحون حتى أبوك صالح . ولا يجوز الخفض في هذا لأن " حتى " لا تعمل شيئاً في ابتداء وخبره البته [٥] .

١- الانصاف في مسائل الخلاف: مسألة رقم (٨٣)

٢- شرح المفصل : ٨/ ١٧

٣- سورة القدر: ٥

٤- تذكرة النحاة: ٢٩٩

٥- المرجع السابق: ٢٩٩

المطلب الرابع: المسائل الصرفية:

١- مسألة النسب إلي قريش :

أجاز المبرد [١] حذف الياء في النسب إلي " قريش " واعتكَّ بأنها حرف ميت ، وأن آخر الاسم ينكسر لياء الإضافة ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة ، فخذفت الياء الساكنة لذلك ، وذلك قولهم في النسب إلي سليم " سُلميَّ " وإلي ثقيف " ثقفيّ " وإلي قريش (قرشيّ).

رده أبو حيان مستنداً على ما نقله عن سيبويه فقال : " الوجه ،إثبات الياء علي مذهب سبيويه ، قال : ومذهب سبيويه أكثر في السماع ، وأصح في القياس ، وذلك أن الحذف أكثر ما يكون في الطرف ، فما كانت فيه هاء التأنيث ، فالقياس فيه الحذف ، لأنه لما حذفت الهاء من الطرف وجُد السبيل إلي حذف الياء من الوسط ، فإذا لم يحذف من الآخر ضعف الحذف من الوسط ، ومما جاء على القياس عند سيبويه قولهم : قريشيّ ، ونميريّ ، وقشيريّ ، وعقيليّ وتميميّ ، وحذف الياء في هذا المثال خارج عن القياس " .

١- تذكرة النحاة : ٥٠٣

٢- المرجع السابق: ٥٠٤

٣- المرجع السابق: ٥٠٤

٢- مسألة عدم جواز صياغة اسم التفضيل

مما لا يقبل التفاوت:

فى قوله تعالي : " حافظوا علي الصلوات والصلاة الوسطى [١] " ، فسرها العلماء على معنى أنها وسط بين صلاتين ، واختلفوا في تعيينها على أقوال منها[٢]:

(١) أنها الظهر لأنها وسط النهار ، وممن قال بذلك زيد بن ثابت ، وأبو سعيد الخدرى ، وعبد الله بن عمر ، وعائشة وحفصة .

(٢) أنها العصر لأنها قبل صلاتى نهار وبعدها صلاتا ليل ، وهو قول كلٍ من على بن أبى طالب ، وابن عباس ، وغيرهما .

(٣) أنها المغرب قاله ابن مقينص بن أبى ذؤيب في جماعة .

(٤) أنها صلاة العشاء لأنها بين صلاتين لا تقصران ، وتجيِء وقت نوم ويستحب تأخيرها ، وذلك شاق فوقع التأكيد في المحافظة عليها.

(٥) وقيل إنها صلاة الصبح .

أما **أبوحيان** [٣] : فقال " من فسره على أن (الوسطى) أنها على معنى وسط بين صلاتين ، فليس بظاهر، لأن تعقل الوسطية لا يمكن فيه تفاضل ، فلا يبنى منه أفعل التفضيل .

وقال [٤] : " (الوسطى) فعلى مؤنثه الأوسط ، كما ورد سماعاً

١- سورة البقرة : ٢٣٨

٢- تفسير القرطبى: ٣ /٢٠٩ م٢١٠

٣- تذكرة النجاة : ٣١

٤- البحر المحيط: ٢/ ٢٤٠

قول الأعرابى يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم :

يا أوسط الناس طراً في مفاخرهم

وأكرم الناس أماً برة وأبا[1]

وهو خيار الشيء وأعدله ، كما يقال : فلان واسطه قومه أى من أعيانهم ، وهل سميت (الوسطى) لكونها بين شئين من وسط :

قال أبوحيان : " الذى تقتضيه العربية أن تكون الوسطى مؤنث الأوسط بمعنى (الفضلى) مؤنث الأفضل ، كالبيت الذي أنشد ، وذلك كما سبق أن أفعل التفضيل لايبنى إلا مما يقبل الزيادة والنقصان ، وكذلك فعل التعجب ، فكل ما لا يقبل الزيادة والنقصان ، لا يبنيان منه ، ألا ترى أنك لا تقول: زيد أموت الناس ، لأن الموت شيء لا يقبل التفاوت ، وإذا تقرر هذا فكون الشيء وسطاً بين شيئين لا يقبل التفاوت ، فلا يجوز أن يبنى منه أفعل التفضيل ، فلا تقول: زيد أوسط من عمرو ، فتعين أن يكون (الوسطى) بمعنى الأخير والأعدل ، لأن ذلك معنى يقبل التفاوت ، وخصت الصلاة الوسطى بالذكر تنبيهاً على فضلها على غيرها من الصلوات [2] " .

١- ورد في البحر المحيط بلا نسبة: ٢/٢٤٠

٢- تذكرة النحاة: ٣١

٣- مسألة عدم جواز قياس جمع فاعل بالكثرة على فعول:

فى قوله تعالى: ((ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت [١])) .

الألف عدد معروف وجمعه في القلة آلاف ، وفى الكثرة ألوف ، ويقال : آلفت الدراهم ... ويجوز أن يراد به التكثير فيكون معنى (ألوف) عالم كثير ، ويجوز أن تقول : جئتك ألف مرة ، لا تريد حقيقة العدد ، وإنما المجىء مرات كثيرة لا تحصى من كثرتها .

والعرب تكثر بالألف وتجمعه . أما فى قوله تعالى : ((وهم ألوف)) فقد اختلف في دلالة " ألوف "

الجمهور [٢] قولهم : " وهم ألوف " ، جمع ألف العدد المعروف ،

وقال الزمخشرى : " جمع ألف لا آلِف " .

وقال ابن زيد [٣] : فى لفظة (ألوف) : إنما معناها ، وهم مؤتلفون ، أى لم تخرجهم فرقة قوهم ، ولا فتنةٌ بينهم ، إنما كانوا مؤتلفين و (ألوف) على هذا جمع آلِف مثل جالس وجلوس ، وشاهد وشهود .

ورده أبوحيان [٤] بقوله : " وليس بجيد ، لأن فاعلاً لا ينقاس جمعه على فُعُول بخلاف فَعْلٌ ، فإنه ينقاس جمعه بالكثرة علي فُعُول " .

والباحثة على رأى الجمهور الذي يشير إلى أن ألوف ترد بمعنى العدد المعروف ، لأن معنى الآية الكريمة يؤكد ذلك .

١- سورة البقرة: ٢٤٣

٢- البحر المحيط: ٢٤٨/٢

٣- تفسير القلرطبى: ٢٣١/٣

٤- تذكرة النحاة: ٣١

٤- عدم جواز ورود المصدر مع فعل التعجب:

من المسائل التي أوردها أبو حيان نقلاً عن كتاب سيبويه قولهم:
"وما أغفله عنك شيئاً"[١].

اختلف النحاة في مدلول هذه العبارة بل زعم بعضهم بأنه ليس بواضح. قال أبو الحسن[٢]: أنا منذ عقلت أسأل عن هذا فلم أجد من يعرفه على الحقيقة.

وكان يونس[٣] يقول: ذهب من كان يعرف هذا، والسبب أن هذا الكلام جرى مجرى المثل، وفيه حُذف شيء كان مضمراً، فمضى من كان يعرفه.

ثم اختلف النحويون في تخريجه:

فقال أبو العباس[٤]: تقدير هذا الكلام أن يكون له رجل صديق مناصح وله صديق آخر منافق يظهر له المودة ويضمر له العداوة، فنصحه هذا الصديق، فقال له: بل هو صديقي وما هو بعدو لي. فرد له هذا الصديق المناصح: ما أغفله عنك، أي أن عدوك غافل عنك، ولو علم أنه واثق بك هكذا لأهلك، ثم قال له بعد ذلك: (شيئاً) فنصبه بفعل مضمر كأنه قال: فكر شيئاً، أو انظر شيئاً، أي فكر أدنى تفكير.

و (شيء) يستعمل موضع ما يقل مقداره جداً كقولك: هذا الدينار يزيد شيئاً، وغمض هذا الكلام لما قل استعمال هذا المضمر الذي ذكر في كلامهم، فهذا هو معنى قول سيبويه: "ما أغفله عنك شيئاً" أي دع الشك.

وقال أبو الحسن[٥]: (ما) موصولة بمعنى (الذي) وهي مبتدأ، والخبر محذوف، وليس المعنى بتعجب، وتقديره: الذي أغفله عنك شيئاً، أي قليلاً.

---

(١) تذكرة النحاة: ٧١٥.

(٢) هو الأخفش.

(٣) هو يونس بن حبيب الضبي، إمام النحاة بالبصرة، عالم بالآداب، أعجمي الأصل، له معاني القرآن، وإلمام باللغات والنوادر، توفى سنة ١٨٢هـ.

(٤) هو المبرد.

(٥) تذكرة النحاة: ٧١٥.

وأورد أبو عثمان المازني[1] فيما حكى عنه أبو بكر الخياط قولين:

أحدهما: كقول أبي الحسن.

والثاني: قال يجوز أن يكون التعجب على جهة الاستهزاء، كما يقال للرجل ما أعقلك، وليس بعاقل على الاستهزاء، وقال: ما أغفله عنك شيئاً، في موضع المصدر، كأنه قال: ما أغفله عنك غفلة.

ورد قول المازني أبو حيان بقوله: "وهذا ليس بشيء أعني قوله (شيئاً) في موضع المصدر، لأن فعل التعجب لا يلفظ معه بمصدر، فلا يقال: "ما أحسن زيداً إحساناً"، وما أظرفه ظرافة فلا يجوز أن يكون قوله: "شيئاً" في معنى (المصدر)".

والباحثة ترى أن قول العرب هذا نوع من الخطأ في كلامهم ويؤيد هذا قول سيبويه فقد أشار إلى أنه غلط أيضاً حيث ذكر أن الولي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط، فيعدل عن قياس كلامه كما قالوا: "ما أغفله عنك شيئاً"[2].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٩١/١.

الفصل الثالث

موقف أبي حيان من المذاهب النحوية وآراء الأفراد

المبحث الأول: موقف أبي حيان من البصريين والكوفيين وأشهر رجالهم

المطلب الأول: موقف أبي حيان من البصريين

المطلب الثاني: موقف أبي حيان من الكوفيين

المطلب الثالث: موقف أبي حيان من نحاة المدرسة البصرية

المبحث الثاني: موقف أبي حيان من المدرسة البغدادية

المطلب الأول: موقف أبي حيان من ابن جني

المطلب الثاني: موقف أبي حيان من ابن السراج

المطلب الثالث: موقف أبي حيان من الزجاجي

المطلب الرابع: موقف أبي حيان من أبي علي الفارسي

المبحث الثالث: موقف أبي حيان من نحاة المدرسة الأندلسية

المطلب الأول: موقف أبي حيان من ابن مالك

المطلب الثاني: موقف أبي حيان من ابن عصفور

المبحث الأول

موقف أبي حيان من البصريين والكوفيين وأشهر رجالهم

المطلب الأول: موقفه من البصريين:

وزان أبو حيان بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من النحاة في أنحاء العالم العرب، فهو يرجح منها ما يتمشى مع مقاييس تؤكد قدرته في التعليل النحوي، والتخريج، وهو بصري المذهب، ونزعته هذه واضحة في كتابه "تذكرة النحاة".

من ذلك:

١- مذهب البصريين[١] أن المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو. ومذهب الكوفيين[٢] أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وتعليلهم لأنه إذا قيل استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرار الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة، لأن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي، فلم يحسن تكرير الفعل، كما يحسن في: جاء زيد وعمرو، فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف.

٢- الميم في (اللهم):

يرى الكوفيون[٣] أن (الميم) في (اللهم) ليست عوضاً من حرف النداء وإنما هي بقية جملة محذوفة، وهي (يا الله) ولهذا أجازوا الجمع بين أداة النداء (يا) و (الميم).

ردّ أبو حيان قول الكوفيين هذا بأن هذين الحرفين يتعاقبان فقال: "قول الكوفيين: يا اللهم جمعوا بين الميم في آخر الاسم و (ياء) في أوله، وهذان

---

(١) تذكرة النحاة: ٣٣٤

(٢) أسرار العربية: ١٨٣.

(٣) شرح الأشموني: ١٨٣/٣.

الحرفان عند البصريين يتعاقبان"[١]. وعلل بقوله: "وتقول يا الله اغفر لنا، واللهم اغفر لنا، ألا ترى أنه لما أتى بالميم لم يؤت بميم"[٢].

٣- مسألة: قام القوم إلا زيد بالرفع[٣]:

لم يجز البصريون إعراب (زيد) على البدل وذلك لأنه عند الكوفيين رفع على البدل من القوم.

رجح أبو حيان[٤] مذهب البصريين وتعليله: "فإن قلت جاء القوم إلا زيد بالرفع، فقد أجازه قوم على البدل، وهو عندي محال، لأنك لا تقول: مررتُ إلا بزيد، والصواب أن يكون إلا زيد، من نعت القوم، لما فيه من معنى غير هذا إذا كان القوم غير معهودين، وكانوا معرفين تعريف الجنس، كما قال:

وكـــــل أخٍ مفارقـــــه أخـــــوه * لعمـــر أبيـــك إلا الفرقـــدان[٥]

على النعت لكل، والبدل محال، وكذلك قوله تعالى: ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [٦].

وذكر أن البصريين[٧] لا يجيزون ذلك إلا أن سيبويه لا يجيز ما قامت إلا هندٌ، إلا في الضرورة الشعرية واستدل سماعاً يقول ذي الرمة:

طوى النحر والاحراز ما في بطونها * فما بقيت إلا الصدور الجراشع[٨]

ووضح أبو حيان الفرق لغوياً بين قولهم: جاءني القوم إلا زيداً، وبين: جاءني لقوم إلا زيدٌ بالرفع، بقوله: "إذا قلت جاءني القوم إلا زيداً كان المعنى أن القوم جاؤوك ولم يجيء زيد. وإذا قلت "إلا زيدٌ" فجعلت (إلا) بمعنى (غير) جاز

---

(١) تذكرة النحاة: ١٨١.

(٢) المرجع السابق: ٧٢٧.

(٣) تذكرة النحاة: ٢٩٥.

(٤) المرجع السابق: ٢٩٥.

(٥) الشاهد لعمرو بن معدي كرب: ورد في تذكرة النحاة: ٢٩٥.

(٦) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٧) تذكرة النحاة: ١١٣.

(٨) ورد في تذكرة النحاة: ١١٣

أن يكون زيد لم يجيء، وجاز أن يكون جاء لأن التقدير: جاءني القوم الذين هم غير زيد"[١].

٤- الاستفهام بـ (لعلّ):

ذكر أبو حيان[٢] أن الكوفيين يقولون: لعلي سأحج فأزورك ولعلك تشتمنا فأقم إليك، ويقولون: لعلّ، تجاب إذا كانت استفهاماً أو شكاً، ردّ قولهم هذا وقال: "وأصحابنا لا يعرفون الاستفهام بلعلّ".

٥- العامل في جواب الشرط:

يرى بعض البصريين[٣] أن فعل الشرط وجوابه مجزومان بحرف الشرط، وهو ما ذهب إليه أبو حيان، وقال بعضهم، حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط. أما الكوفيون فيذهبون إلى أن الجواب مجزوم على الجوار. ورد أبو حيان بقوله[٤]: "الجواب مجزوم بحرف الشرط لا بفعله ولا بهما خلافاً لزاعميها".

٦- وزن اسم المصدر من الثلاثي الأجوف:

أسماء المصادر مثل بات بيتوتة، وقال: قيلولة، وكان كينونة، وصار صيرورة، وبان بينونة، وساد: سيدودة، وطار طيرورة، وحاد: حيدودة، وغابت الشمس غيبوبة، وزنها عند البصريين: (فيعلولة)، فحذف منها كما حذف من ميّت فقيل: ميْت، وهو عند الكوفيين "فعلوله" واحتجوا بأنه ليس في الكلام فيعلولة ورد احتجاجهم أبو حيان قائلاً: "وهذا الاحتجاج لا يجب لأن المعتل تقع فيه أشياء لا نظير لها في السالم، والذين قالوا من أنها "فعلولة" فإن فعلولاً لا يعرف في كلام العرب، وأيضاً فإنه كان يجب على قولهم أن يقال: كان كونونة، وهذا لا يقال"[٥].

---

(١) تذكرة النحاة: ١١٤.

(٢)المرجع السابق: ٢٧١.

(٣) المرجع السابق: ٦١٠.

(٤) المرجع السابق: ٦١٠.

(٥) المرجع السابق: ٥٧٧

٧- وزن إنسان:

وزن إنسان عند البصريين "فِعلان"، وأصوله الهمزة والنون والسين، ومعهم أبو حيان الذي ذهب إلى أن الإنسان هو الواحد من بني آدم، وجمعه أناسين نحو سرحان وسراحين، واعتد بالقياس، كما اعتدّ أيضاً بالسماع عن شعر العرب[١]:

أهـــلاً بأهـــلٍ وبيتـــاً مثـــل بيـــتكم * وبالأنا سين من ذاك الأناسين[٢]

أما الكوفيون[٣] فذهبوا إلى أنه مشتق من النسيان فوزنه عندهم (فعلان)، وأصله: انسيان، وحروفه الأصول النون والسين والياء، والهمزة عندهم زائدة كزيادتها في أضحيان.

(ب) موقف أبي حيان من أشهر رجال البصريين:

سيبويه: يعد سيبويه في مقدمة البصريين الذين تأثر بهم أبو حيان فكتاب سيبويه كان ولا يزال إلى يومنا هذا مرجعاً فريداً في بابه لسعته وشموله، ولهذا صح إلى حد بعيد القول المشهور الذي اقترن بـ (الكتاب) وهو من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فلسيتحيي"[٤]، وقد ظل النحاة حتى عصر أبي حيان وما بعده يتدارسونه ويقلدونه في مصنفاتهم، ويضعون له الشواهد والشروح والتفسيرات.

وبالنسبة لأبي حيان فقد تأثر به إلى حد بعيد فاسم "سيبويه" يتردد في ثنايا كتابه (التذكرة)، أكثر من غيره من أعلام النحو واللغة، يضاف إلى ذلك الكثير من النصوص والآراء التي أخذها من سيبويه دون أن ينص على ذلك، نراه يقف إلى جانبه، يدافع عن آرائه، وهذه أمثلة ليست من باب الحصر:

إعراب المثنى[٥]: صحح مذهب سيبويه الذي يقول أن الألف، والياء من المثنى حروف بها كملت هيئة المثنى قال: وهذا القول هو الصحيح عندي، وهو الذي أراده سيبويه وذهب إليه.

في باب التنازع[١]: قال أبو حيان: إن إعمال الثاني أكثر في كلام العرب بدليل قول سيبويه، وإعمال الأول قليل، وهذا إنما قاله سيبويه نقلاً عن العرب،

---

(١) تذكرة النحاة: ٦٦٨.

(٢) مجهول القائل، ورد في تذكرة النحاة: ٦٦٨.

(٣) تذكرة النحاة: ٦٦٨/٦٦٩.

(٤) التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان،

(٥) التذكرة: ٦٣٥.

بدليل قوله: "وإنما كلامهم". والحمل على ما كثر في كلام العرب أولى من الحمل على ما قلّ".

انتصر أبو حيان[٢] لسيبويه ودفع مقالة الكسائي وثعلب، ورد حجة الكوفيين في مسألة قولهم "فإذا هو إياها" فلم يجوز النصب ورفض أن يقدر (إذا)، وهي حرف بتقدير فعل ينصب اسمين.

لا يلزم وصف مجرور (رب) الظاهرة النكرة: قاله أبو حيان[٣]: لا وفاقاً لسيبويه وآخرين منهم ابن طاهر، وابن خروف، ومخالفة للمبرد وابن السراج، والفارسي.

حذف الفعل الذي يتعلق به (رب) [٤]: قال أبو حيان: "وحذف الفعل الذي يتعلق به للعلم به نادر وفاقاً لسيبويه والخليل، لا كثير خلافاً للفارسي، والجزولي، ولا ممنوع خلافاً للكدة الأصبهاني.

حكم المنادى العلم المفرد:

تعليل أبي حيان[٥]: أن المنادى يستحق البناء لأن المنادى مخاطب والنداء حال خطاب، وأسماء المخاطب تقع مكنية في الخطاب، فيكنى العرب عن اسم المخاطب الظاهر، فيقول يا أنت، ويا إياك، واستند أبو حيان على صحة تعليله بقوله: "وقد حكى قولهم يا إياك سيبويه فقد صحّ بما حكيناه أن الاسم الظاهر وقع موقع المكنى فوجب لذلك أن يبنى".

فـل:

---

(١) التذكرة: ٣٤٨.

(٢) المرجع السابق: ١٨٠.

(٣) المرجع السابق: ٧.

(٤) المرجع السابق ٧.

(٥) المرجع السابق: ٥٠٦.

ذهب النحويون مذاهب شتى في تفسير هذه الصيغة في النداء وجاء تعليل أبي حيان في "التذكرة" موافقاً لمذهب سيبويه[١] حيث ذكر أن الاسم "فل" قد بنى على حرفين، وهو بمنزلة يد، ودم، فهو ليس بترخيم، لفلان، أو فلانة، بل هو كناية عن "نكرة"، ففل كناية عن رجل، وفلة كناية عن امرأة.

إعمال أمثلة المبالغة[٢]:

اختار أبو حيان إعمال أمثلة المبالغة الخمسة، وهو مذهب سيبويه، وجاء السماع بإعمالها نظماً ونثراً، خلافاً لأكثر البصريين، ولجميع الكوفيين في منع إعمالها جميعاً.

النسب إلى قريش[٣]:

يرى أبو حيان الوجه إثبات (الياء) في قريش على مذهب سيبويه وعلل بأن ذلك أكثر في السماع وأصح في القياس، ومثل بقوله: ومما جاء على القياس عن سيبويه قولهم: قريشي، ونميري، وقشيري، وعقيلي، وتميمي، ورد مقالة المبرد في وجوب حذف الياء فقال: وحذف الياء في هذه الأمثلة خارج عن القياس.

جواز إعمال ليس وإهمالها:

في قولهم: "ليس الطيب إلا المسك" دافع أبو حيان عن سيبويه حينما خطأه أبو نزار[٤] حيث زعم أن سيبويه أنكر لغة تميم في إهمال ليس، ودافع عنه أبو حيان بأنه لا يقصد أن رفع (المسك) عنده ليس لغة، بل عنده من القليل الذي لا يكاد يعرف وقد تأول الرفع في التركيب بقوله: "والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس إضماراً"[٥].

---

(١) التذكرة: ٢٤٤/١

(٢) شرح قطر الندى: ٢٧٤.

(٣) التذكرة: ٥٠٣/ ٥٠٤.

(٤) هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار البغدادي، ولد سنة ٤٨٩هـ، وتوفي سنة ٥٦٨هـ.

(٥) الكتاب: ١٤٧/١.

همزة الاستفهام:

ذكر أبو حيان[١]: أصالتها أنها تأتي في الايجاب والنفي وفي التصور والتصديق: "أو لم يهد"[٢] (فلم ييأس)[٣] (أتمّ إذا ما وقع)[٤]. قال: "هو عند سيبويه على التقديم والتأخير إيثاراً لها بتمام التصدير وفي امتناع دخول العواطف عليها مع مساواتها لهل في صحة عطف ما هي فيه على ما قبله شاهد صدق على قول سيبويه، وحمل الزمخشري بعض ما جاء من ذلك على إضمار المعطوف عليه، وهو إضمار لا دليل عليه ولا يفتقر تصحيح الكلام إليه"[٥].

روى أبو حيان حكاية لسيبويه أن أبا زيد[٦] قال له: من العرب من يقول: قريت في قرأت، فقال سيبويه لأبي زيد: فكيف يقول هؤلاء في المستقبل، قال يقولون: اقرأ يا هذا، فقال سيبويه: كان يجب أن يقول (اقرِي) حتى يكون مثل: رميت أرمِ، قال أبو حيان:

"وإنما أنكر سيبويه هذا لأنه إنما يجيء فعلت افعلْ، إذ كان لام الفعل أو عينه من حروف الحلق، ولا يكاد يكون هذا في الألف، إلا أنهم قد حكوا: أبي يأبى، فجاء على فعل يفعل، وأضاف نقلاً عن الزجاج قوله: إنما جاء هذا في الألف لمضارعتها حروف الحلق، فشبهت بالهمزة، يعني فشبهت بقولهم: قرأ يقرأ، وما أشبهه"[٧].

أورد أبو حيان[٨] بيتاً من معلقة الحارث بن حلزة:

إن عمـــراً لنـــا لديـــه خـــلالٌ * غير شكٍ في كلهن البلاء[١]

---

(١) تذكرة النحاة: ٧٧.

(٢) سورة الأعراف: ١٠٠.

(٣) سورة الرعد: ٣١.

(٤) سورة يونس: ٥١.

(٥) تذكرة النحاة: ٧٧.

(٦) هو أحمد بن مهل البلخي، أبو زيد، له مصنفات في النحو والفقه منها: كتاب أسامي الأشياء، كتاب أسماء الله تعالى وصفاته، توفى سنة ٣٢٢هـ.

(٧) تذكرة النحو: ٥٨٦.

(٨) المرجع السابق: ٥٨٦.

قال: "غير شك"، بمعنى يقيناً، ولا يجوز أن يكون التقدير في (كلهن البلاء) غير شكٍ، وسيبويه لا يجيز: غير شك زيد منطلق، وفي منعه إياها قولان:

أحدهما: أن العامل لا يتصرف لأنه المعنى، وذلك أن قولك زيد منطلق بمنزلة قولك أتيقن ذلك، وإذا لم يتصرف العامل لم يتقدم عليه ما عمل فيه.

الثاني: أنه بمنزلة التوكيد، فكما لا يتقدم التوكيد كذلك لا يتقدم هذا".

قوله تعالى: ﴿ طاعة وقول معروف ﴾[٢].

قال أبو حيان نقلاً عن كتاب البديع[٣]: "من زعم أن المبتدأ محذوف قدره أمرنا طاعة، وإلى هذا ذهب أكثر أصحاب سيبويه، وذهب الأخفش إلى أن المحذوف الخبر، والتقدير: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما، ومما يقوى القول الأول قول الشاعر:

فقالت على اسم الله أمرك طاعةٌ

وإن كنت قد كلفت ما لم أعوّد[٤]

قال: فأظهر المبتدأ، وهو أمرك.

---

(١) ورد في تذكرة النحاة: ٥٨٦.

(٢) سورة محمد: ٢١.

(٣) تذكرة النحاة: ٦٠١.

(٤) لعمر بن ربيعة، ديوانه: ١١٣، ورد في تذكرة النحاة: ٦٠١.

المطلب الثاني: موقف أبي حيان من الكوفيين وأشهر رجالهم:

نزعة أبي حيان البصرية لم تمنعه من الأخذ عن العلماء الكوفيين، فقد وافقهم في بعض المسائل وخالفهم في بعضها، فقد أخذ برأيهم في عدة مسائل منها:

١- مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار:

منع البصريون ذلك، وأجازه الكوفيون والأخفش وابن مالك، ومعهم أبو حيان الذي علل بأن وروده قد جاء سماعاً في كلام العرب نظماً ونثراً، وأشار إلى صحة قراءة حمزة ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾[١].

٢- تقديم خبر (ليس) عليها:

ذهب الكوفيون، ووافقهم المبرد إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها[٢]، وهو اختيار أبي حيان، وتعليله بأن ليس لا تتصرف، والفعل إنما بتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه، وإذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف عمله.

٣- جواز استعمال متى مِنْ الزمان والمكان:

ذهب الكوفيون إلى أن (مِنْ) يجوز استعمالها في الزمان والمكان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان[٣]، ووافق أبو حيان الكوفيين في أن (مِنْ) يجوز استعمالها للزمان والمكان، وحجج كل من الطرفين موجودة في أثناء البحث[٤].

---

(١) سورة النساء: ١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة رقم ١٨.

(٣) المرجع السابق: /٣٧٠.

(٤) المرجع السابق: ٦٧.

ب- موقف أبي حيان من بعض رجال الكوفيين:

١- في مسألة جواز قصر الممدود:

نرى أبا حيان[١] يرد على الفراء إذ أن جواز قصر الممدود مطلقاً هو مذهب سيبويه وكافة البصريين والكوفيين إلا الفراء، فإنه فصل بين أن يكون لمدة قياس يوجبه وألا يكون، فإن لم يكن له قياس يوجبه جاز قصره، وإن كان له قياس لم يجز قصره، رد عليه أبو حيان بقوله: "وليس ما ذهب إليه بصحيح إذ السماع يرد عليه، قال الأعشى:

الواهـــب العـــداء كـــل لهمـــزة * ما أن تنال يد الطويل قذالها[٢]

فقد قصر (العدّاء) ومده له قياس يوجبه لأنه فعّال من (معتل اللام).

٢- ثعلب:

ضمن ثعلب وهو كوفي مجالسه كثيراً من الآراء النحوية على مذهب أهل الكوفة وكان يعرض لآراء بصرية في بعض المسائل ليرد عليها ويدفعها ومن ذلك قوله في (المسألة الزنبورية)[٣]، والذي رده أبو حيان بأن قوله خطأ وتفصيل ذلك قد سبق ذكره في ثنايا هذا البحث.

٣- الكسائي:

كان ممن يعنون بالقياس، ونجده أحياناً يكتفي بالشاهد الواحد كما في (نعما) فقد وافقه أبو حيان في أن (ما) في قولهم: (نعما هي) هي معرفة تامة بمعنى الشيء، والتقدير: نعم شيئاً هي، وأبو حيان[٤] في هذا يقول بمقالة سيبويه[٥] إذ ورد في كتابه بهذا المعنى قوله: "غسلت غسلاً نعما" أي نعم الغسل.

---

(١) تذكرة النحاة: ١١١.

(٢) ورد في تذكرة النحاة: ١١١، بلا نسبة.

(٣) تذكرة النحاة: ١٧٧.

(٤) المرجع السابق: ١١١.

(٥) الكتاب: ٣٧/١.

المطلب الثالث: موقف أبي حيان من المصريين وأشهر رجالهم:

موقفه من ابن هشام[١]:

من رواد المدرسة المصرية ابن هشام فقد وافقه أبو حيان في بعض المسائل وخالفه في بعضها الآخر ومن أمثلة ذلك:

١- اعتدّ أبو حيان بما نقله من ابن هشام عندما ذهب الزجاجي إلى أن بعض العرب من يقول: يا غلامُ اقبل، قال أبو حيان: "هذا لا يجوز على مذهب الجماعة، وإنما أجاز سيبويه الضم فيما ترد فيه الإضافة، وذكر من ذلك موضعين فقط وهما: "يا رب"، و "يا رجل" ولا ينوون فيه الإضافة، وسواء أكان الغلام للمنادى أم لغيره، لأنك إذا قلت: يا رب فلا ربَّ لك إلا الله، فعلم المعنى، وكذلك كثرة "يا قوم" في الإضافة، فإذا ضممت علم أنك تريد الإضافة، وليس كذلك (الغلام) لأنه يجوز ألا يكون لك غلام، وأن يكون لغيرك، فافترق الأمران فيهما"[٢].

٢- إعراب الأسماء الستّة:

مذهب ابن هشام[٣] أن الأسماء الستة معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنه اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر على طريقة البصريين وسيبويه، واستدلّ لهذا القول بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه". وصححهم أبو حيان بقوله بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فقال: ".... المحافظة على الحركات التي قد أعربت بها في حال إفرادها عن الإضافة فقالوا: هذا أخوك، فجاءوا بالواو لتسلم الضمة التي كانت في قولهم: هذا أخٌ، وقالوا: رأيت أخاك، فجاءوا بالألف لتسلم الفتحة التي كانت في قولهم: رأيت أخاك، وقالوا: مررت

---

(١) أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المصري عالم بالنحو واللغة، له مؤلفات كثيرة منها: الإعراب عن قواعد الإعراب، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ولد سنة ١٣٠٩م.

(٢) تذكرة النحاة: ٤٩١.

(٣) همع الهوامع: ٣٨/١.

بأخٍ فانقلبت هذه الأحرف في هذه الأسماء للمحافظة المذكورة، وقد كان قياسها أن يكون جميعها بالألف في جميع الأحوال..."[١].

٣- في المسألة الزنبورية:

رأي أبي حيان يتطابق مع رأي ابن هشام في أن سؤال الكسائي خارج عن القياس، وأن جوابه ما قاله سيبويه وهي "فأذا هو هي"[٢].

٤- رُبّ:

اتفق ابن هشام مع أبي حيان في أن (ربّ) حرف جر لدخول علامات الأسماء عليها، بخلاف (كم) فيدخل عليها حرف الجر، ويضاف إليها نحو: (بكم درهم)[٣].

٥- خبر ليس:

وافق ابن هشام أبا حيان والكوفيين بأنه يمتنع تقديم خبر (ليس) عليها[٤].

وإذا كان ابن هشام وأبو حيان متفقان على ما سبق فقد اختلفا في عدة مسائل منها:

الخبر بعد (لولا):

اتفق جمهور النحاة ومنهم أبو حيان على أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) إذا كان كوناً مطلقاً: نحو: لولا زيد لأكرمتك، بأنه محذوف وجوباً، وتقديره: موجود.

وشذ ابن هشام[٥] على تقدير هؤلاء ويرى أن الأولى أن يقدر الحذف على سبيل الجواز إذا دلّ عليه دليل، فإن لم يدل عليه وجب ذكره، ورده أبو حيان بقوله: "وقال قوم يجوز إظهار الخبر، وليس ما ذكروه بجيد، لأن ذلك لم

---

(١) تذكرة النحاة: ٤٨٧.

(٢) المدرسة النحوية في مصر والشام: ٣٨٩.

(٣) المرجع السابق: ٣٨٩.

(٤) المرجع السابق: ٣٨٩.

(٥) المرجع السابق: ٣٩٢.

يأتِ في قرآن ولا شعر فصيح، وهذا الخبر عند جلة النحويين من المضمر الذي لا يجوز إظهاره"[1].

(١) تذكرة النحاة: ٨٤/٨٥.

المبحث الثاني
موقف أبي حيان من المدرسة البغدادية

البغداديون مجموعة من النحاة الذين سكنوا بغداد وكونوا لهم آراء خاصة بهم في المسائل النحوية، تتفق أو تختلف عن مذهب مدرستي البصرة والكوفة.

يقول الدكتور إبراهيم السامرائي:

"لا نعرف على وجه من العلم الثابت من هؤلاء البغداديون؟ فقد نجد منهم ثعلباً، وابن قتيبة، وابن السكيت، والتحقيق في هذا أن عبارة "البغداديين" تعني "الكوفيين"، وذلك لأنهم عرفوا في بغداد وشاع علمهم في بغداد"(١).

ويقال أن الفراء أسس مذهباً خاصاً هو المذهب البغدادي(٢).

أبو حيان وقف من هؤلاء موقفه من السابقين، يؤيد، ويخالف ويناقش فمن ذلك:

المطلب الأول: موقفه من أبي علي الفارسي:

نقل أبو حيان عن أبي علي الفارسي قوله: "لا يحسن أرجو أنك تقوم"، و "أطمع أنك تعطيني"، لأنه مما لم يثبت ولم يستقر"(٣).

ردّ قوله هذا أبو حيان: "وقد وجدنا غير الأفعال المحققة تأتي بعدها أنّ المشددة في كتاب الله، وفي شعر العرب"(٤)، واستدلّ أبو حيان بقوله تعالى: ﴿ وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ﴾(٥).

كما استدل بقول الشاعر:

تمنيت من حبي عُلَيَّةَ أننا

---

(١) المدارس النحوية أسطور وواقع، تأليف د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان: ١٩٨٧م، ص١٤٠

(٢) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون: ٣٥١

(٣) المرجع السابق: ١١٢.

(٤) المرجع السابق: ١١٢.

(٥) سورة الأنفال: ٧.

على رمثٍ في البحر ليس لنا وفر[١]

قال أبو حيان: "فتأمل ذلك "تمنيت" و "طمعت" في ظاهر الأمر سواء"[٢].

نقل أيضاً قول الفارسي: "لا إله إلا الله"، لم يجز الحمل على اللفظ، لأن (لا) لا تعمل في المعارف، وإنما تعمل في الأسماء الشائعة، وكذلك (مِنْ) في قولهم: ما جاءني من أحد"[٣].

رد أبو حيان بقوله: "لا تعمل في المعارف، يدل على أنها تعمل في النكرات، وأنه يجوز: لا أحد فيها إلا رجلاً، وما جاءني من أحد إلا رجل، وهذا غير جائز، وقد غلط الفارسي، وإنما لم يجز الحمل على اللفظ لأن (لا) لا تعمل في الموجب، وإنما تعمل في المنفي، لأن ما بعد (إلا) موجب، وكذلك (مِنْ) لا تعمل في الموجب، ولا تزاد فيه، لا يجوز: جاءني من رجل"[٤].

المطلب الثاني: موقفه من ابن جني[٥]:

قال ابن جني: "يدل على أن عمر معدول أنه لم يجيء مثله في الأجناس، ورد عليه ابن ملكون بأنه قد وجد في الأجناس ما هو على وزنه كـ (ثُغر) و (صُرد)، قال: وإنما يدل على ذلك كونه لا ينصرف، قال أبو حيان: ويظهر لي من كلام سيبويه: "اقلت هذا العمر" صحة قول ابن جني، وأنه لم يرد لم يجيء مثله في الوزن في الجنس كما فهم ابن ملكون عنه، ليس معدولاً، ولو كان في الأجناس لم يكن معرفة، ولصحّ دخول الألف واللام عليه"[٦].

---

(١) مجهول النسبة ورد في التذكرة، ص١١٢.

(٢) التذكرة: ١١٢.

(٣) المرجع السابق: ١١٤.

(٤) تذكرة النحاة: ١١٤.

(٥) هو عثمان بن جني، أبو الفتح النحوي له الخصائص وسر صناعة الإعراب، توفى سنة ٣٩٢هـ

(٦) تذكرة النحاة: ١٠٨/ ١٠٩

المطلب الثالث: موقفه من ابن السراج:

ذهب أبو حيان بقوله: "أن الألفاظ التي أقيمت مقام الأمر، وليست بفعل نحو: نزال، ورويد زيداً، وعليك زيداً، والليل الليل، وصه، ومه، لا يجاب شيء منها بالفاء، والدعاء أيضاً لا يجاب نحو قولك: ليغفر الله لك، وغفر الله لك، والكسائي يجيز الجواب في ذلك كله، وأما الفراء فقال: إن قلت غفر الله لك فيدخلك الجنة فجاز"

أما ابن السراج فتعليله:

"وهو عندي في الدعاء جائز إذا كان في لفظ الأمر، لا فرق بينهما، وتقول: ما قام أحد إلا زيد فتحسن إليه، إن كانت الهاء لأحد فجائز، لأن التقدير: ما قام أحد فتحسن إليه، وإن كانت الهاء لزيد فخطأ، لأن الموجب، لا يكون له جواب، والاستثناء إذا كان بعد النفي فالمستثنى موجب، كما أنه إذا جاء بعد الإيجاب فالمستثنى منفي وكذلك إن قلت: ما قام إلا زيد فتحسن إليه محال لأن التحقيق لا جواب له"(١).

المطلب الرابع: موقفه من الزجاجي:

نقل أبو حيان قول الزجاجي: "الماضي ما حسن فيه أمس، والمستقبل ما حسن فيه غد غير سديد، لأنه يوجب أن يكون: "قام زيد غداً"، ويقوم زيد أمس، قبيحاً، لأن القبيح ضد الحسن. وإنما سمى سيبويه هذا مجالاً لا قبيحاً، وضد المحال المستقيم"(٢).

وقد علق أبو حيان بقوله: "فتحقيق قول الزجاجي ما استقام فيه أمس، وما استقام فيه غد، وقد يكون الكلام مستقيماً حسناً، نحو: قد قام زيد، ومستقيماً، نحو: قد زيد قام، جعلوا اللام موضعين النفي وغير النفي، فمعنى لام النفي عندهم أنها تدخل مع حرف النفي، ولا تدخل في الواجب، وذلك إنما يكون مع "كان" وحدها نحو: ما كان زيد ليقوم، ولا يجوز: كأن زيد ليقوم، ولا ما يكون زيد ليقوم.

---

(١) تذكرة النحاة: ٨٠/٨١.

(٢) المرجع السابق: ٥٥٣.

وشرط لام النفي أن يسبقها كون ماضٍ لفظاً ومعنى منفي بلفظ ما، أو مضارع لفظاً ماضٍ يعني بلفظ لم، ومعنى منفي بلفظ (لم) نحو: "لم يكن زيد ليقوم"[1].

(١) تذكرة النحاة: ٥٥٣.

المبحث الثالث

موقف أبي حيان من الأندلسيين وأشهر رجالهم

المطلب الأول: موقف أبي حيان من ابن مالك:

نجد أبا حيان لم يكن ثابتاً على رأي واحد إزاء ابن مالك فقد رضي وغضب عليه، وظل طابعه التردد بين الموافقة والمخالفة، وقد ذكر المقري أن ابن النحاس شيخ أبي حيان ذكر بأن أبا حيان لم يأخذ عن ابن مالك وإن عاصره بنحو ثلاثين عاماً[1]، وقد احتوت تذكرته هذه بعض النقل من كلام ابن مالك، كما أن أبا حيان قد اعتدّ برأيه في مواضع منها:

١- منع بعض النحاة تنازع فعلى تعجب لكونه جرى مجرى المثل فلا يتصرف فيه بفصل ولا غيره، اعتدّ أبو حيان برأي ابن مالك القائل: "والصحيح عندي جوازه لكن بشرط إعمال الثاني كقولك: ما أحسن وأعقل زيداً، تنصب زيداً بأعقل ولا بأحسن، لأنك لو نصبته بأحسن لفصلت ما لا يجوز فصله، وكذلك تقول: أحسن به وأعقل بزيد، فيلزمك فصل ما لا يجوز فصله، ويجوز على مذهب الفراء أن يقال: أحسن وأعقل بزيد، على أن يكون الأصل: أحسن به، وأعقل بزيد، ثم حذفت الباء لدلالة الثانية"[2].

٢- عرض أبو حيان مسألة[3] نقلها عن أبي بكر بن السراج تقول: "زيد ضربت عمراً أو أخاه، وقوم لا يجيزون من هذه الحروف إلا الواو لأن الواو بمعنى الاجتماع، فلا يجيزون ذلك مع (ثم) و (أو) لأن مع (ثم) و (أو) عندهم مضمراً، فإن قلت: زيد ضربت عمراً، وضربت عمراً، وضربتُ أخاه، لم يجز، لأن الفعل الأول والجملة الأولى قد تمت ولا صلة لها بزيد، وعطفت بفعل آخر، وهو المتصل بسببه، وليس لأخيه

---

(١) نفح الطيب: ٢/٢٢٨: ٢٣٠.

(٢) تذكرة النحاة: ٣٦٠.

(٣) المرجع السابق: ٦٧.

في ضربت الأول صلة، فإن أردت بقولك إعادة الفعل الأول على التأكيد جاز".

قال أبو حيان: "ولم يذكر ابن عصفور ولا ابن مالك في هذه المسألة إلا العطف بالواو فقط، وينبغي أن يعتدّ كلام ابن مالك في التسهيل غير معاد معه العامل، ذكر ذلك في باب الاشتغال، لأنه إن أعيد على جهة التأكيد جازت المسألة، وإلا فلا".

٣- اعتد أبو حيان بقول ابن مالك في مسألة "خبر أنّ بعد لو الشرطية، حين ذهب كل من السيرافي والزمخشري إلى أن هذا الخبر ملتزم فعلاً ومنعا صحة وروده مشتقاً[١]. قال أبو حيان: "قال ابن مالك: وما منعه بشائع في كلام العرب"[٢].

٤- ذهب ابن مالك[٣] إلى أن (على) تأتي بمعنى (مع)، كذلك أبو حيان[٤] قال:

فلو سألت سراة الحي سلمى * على أن قد تلوّن بي زماني[٥]

ومما نقله أبو حيان من ابن مالك قوله في مسألة الضمائر المنفصلة والمتصلة في بيت الشعر:

إني لأرجو محرزاً أن ينفعا * إياي لما صرت شيخاً قلعاً[٦]

قول ابن مالك[٧] "إنما كان استعمال المتصل أصلاً لأنه أخصر وأبين، أما كونه أخصر فظاهر، وأما كونه أبين فلأن المتصل لا يعرض معه لبس أصلاً، والمنفصل قد يعرض معه في بعض الكلام لبس، وذلك أنه لو قال قائل: إياك، يحتمل أن يريد إعلام المخاطب بأنه يخافه، ويحتمل أن يريد يحذره من

---

(١) تذكرة النحاة: ٤٨.

(٢) المرجع السابق: ٤٨.

(٣) شرح اللمحة البدرية: ١٦٨.

(٤) تذكرة النحاة: ٣١٨.

(٥) لسوار بن المضرب في تذكرة النحاة: ٣١٨.

(٦) ديوان الأحوص: ١٥٤.

(٧) تذكرة النحاة: ٤٨.

شيء وإعلامه بأنه خائف من ذلك الشيء، فالكلام على القصد الأول جملة واحدة، وعلى القصد الثاني جملتان، فلو قال موضع "إياك" أخاف أخافك لأمن اللبس.

وإذا علمت هذه القاعدة لزم أن يعتذر عن جعل منفصل في موضع لا يتعذر فيه المتصل، فإن كان مع مباشرة العامل خصّ بالضرورة، وكذا بالمفعول بضمير رفع إذا لم يكن الفعل من باب كان، ويجب اتصاله بالضمير الذي أسند إليه الفعل، نحو ﴿ ومما رزقناهم ﴾[1]، ﴿ إنما أوتيته ﴾[2] ولا ينفصل إلا ضرورة نحو:

أمـا عطـاؤك يـابن الأكـرمين فقـد * جعلـت إيـاه بـالتعميم مبـذولا[3]

المطلب الثاني: موقف أبي حيان من ابن عصفور:

ذهب ابن عصفور إلى أن النفي في البيت الآتي لا ملفوظ به ولا مقدر، وهو في قول الشاعر:

وأبرح ما أدام الله قومي

بحمد الله منتطقاً مجيداً[4]

وردّه أبو حيان قائلاً:

"بل أداة النفي مقدرة وتقديرها: وما أبرح، وعليه خرّج المعنى بأنه افتخاراً له، ويكون على قول ابن عصفور ذماً له"[5].

وذهب ابن عصفور[6] أيضاً إلى أن (لو الشرطية) ضرورة أن يليها الاسم على أن يكون فعلاً مضمراً يفسره ما قبله رده أبو حيان بقوله: "ولا يختص

---

(١) سورة البقرة: ٣.

(٢) سورة القصص: ٧٨.

(٣) مجهول القائل ورد في تذكرة النحاة: ٤٨.

(٤) لخداش بن زهير، ديوانه. ورد في تذكرة النحاة: ٦١٩.

(٥) تذكرة النحاة: ٦١٩.

(٦) المقرب: ١٣٧.

بالضرورة إيلاؤها الاسم على إضمار فعل يفسره ما قبله خلافاً لابن عصفور، والدليل لنا: قوله تعالى: ﴿ قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي﴾[١].

وقول عمر:

لو غيرك قالها يا أبا عبيدة[٢]

وفي المثل: "لو ذات سوار لطمتني"[٣]

وفي الشعر:

أخلاي لو غير الحمام أصابكم

عتبت ولكن ما على الدهر معتب[٤]

وقد جاءت الجملة الاسمية بعدها في الشعر، قال:

لو بغير الماء حلقي شرقٌ

كنتُ كالغصّان بالماء اعتصاري[٥]

فإن كان الفعل من باب (كان) واتصل بضمير رفع جاز في الضمير الذي يليه الاتصال والانفصال، والاتصال عندي أجود لأنه الأصل، وقد أمكن، ولشبه كنته بفعلته، فمقتضى هذا الشبه أن يمنع كنت إياه كما يمتنع فعلتُ إياه، فإذا لم يمتنع فلا أقل من أن يكون مرجوحاً. وجعله أكثر النحاة راجحاً وخالفوا القياس والسماع. أما مخالفة القياس فقد ذكرت، وأما مخالفة السماع فمن قبل أن الاتصال ثابت في أفصح الكلام المنثور: "كقوله صلى الله عليه وسلم: "وإن يكنه فلا تسلط عليه..." وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله"[٦].

وفي أفصح الكلام المنظوم:

---

(١) سورة الإسراء: ١٠٠.

(٢) صحيح مسلم، كتاب السلام، باب الطاعون، حين انتشر الطاعون بالشام عزم عمر أن يعود منها، قال له أبو عبيدة الجراح: أفراراً من قدر الله؟ فأجابه عمر بذلك.

(٣) مجمع الأمثال: ٢/ ١٢٢ و ١٥٢، ونصه: (لو غير ذات سوار لطمتني). الكتاب: ٤٦٢/١.

(٤) للغطمشي الضبي، ديوانه: ٤٠.

(٥) الشاهد لعدي بن زيد، ديوانه: ٩٣. ورد في تذكرة النحاة: ٤٠.

(٦) صحيح مسلم: ٢٢٤٤، في كتاب الفتن وأشراط الساعة

لجـــــارى مـــــن كانـــــه عـــــزَّه * يخـال ابـن عـم بهـا أو أجـل[1]

ولم يثبت الانفصال إلا في شعر قليل، نحو:

عهـــدت خليلـــي نفعـــه متتـــابع * فإن كنت إياه فإياه كن حقاً[2]

والذي ينبغي أن يعلم أنه إذا تعلق بعامل واحد ضميران متواليان، واتفقا في الغيبة، وفي التذكير أو التأنيث، وفي الأفراد أو التثنية أو الجمع، ولم يكن الأول مرفوعاً، وجب كون الثاني بلفظ الانفصال، نحو: فأعطاه إياه"[3].

---

(١) بلا نسبة في تذكرة النحاة: ٤٩.

(٢) بلا نسبة في تذكرة النحاة: ٤٩.

(٣) تذكرة النحاة: ٤٩.

الخاتمة وأهم نتائج البحث

الخاتمة وأهم نتائج البحث

بعد الحمد لله الذي علم بالقلم، والصلاة والسلام على من أوتي فصاحة القول وبلاغة الكلم، أقدم خاتمة هذا البحث وهي:

١- من خلال البحث وضحت سيرة أبي حيان من حيث: مولده، ونسبه، وثقافته، ومذهبه الفقهي، وأساتذته، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته النحوية، واللغوية، ووفاته.

٢- البحث عن مادة الكتاب التي تضمنت نقولاً من علماء كثيرين ومؤلفات وعدداً كبيراً من المجالس والمسائل النحوية والصرفية واللغوية.

٣- نقل البحث عن العلة النحوية من حيث: تعريفها، وأنواعها، ونشأتها، وتطورها حتى القرن السابع.

٤- بيّن البحث التعليل النحوي عند أبي حيان، ووضح اعتداده بأصول النحو العربي وأهمها:

أ- السماع ومصادره:

وهي القرآن الكريم، والقراءات، إلا أنه كان قليل الاستشهاد به كغيره من جمهور البصريين والكوفيين في منعهم الاستشهاد به لأن الرواة جوّزوا نقله بالمعنى[١].

ثم الاستشهاد بما ورد من الشعراء العرب على لسان الشعراء الجاهليين والمخضرمين.

ثم الاحتجاج سماعاً بما ورد من أقوال النحاة واللغويين الموثوق بهم.

اهتم من حيث السماع باللهجات العربية ووقف منها موقف السابقين.

ب- القياس:

---

(١) مدرسة الكوفة: ٢٣٠.

- اهتم أبو حيان بالقياس ووسع مفهومه ليشمل النحو كله إذ ربط بينه وبين السماع، ولم يفصل بينهما وذلك تبعاً لقواعد الاستقراء اللغوي التي تتدرج على ضوئه أحكام القياس.
- استخدم كل أنواع القياس التقليدية مثل قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد.
- انحصر دوره في نقل أقيسة السابقين كالخليل وسيبويه وغيرهما...
- قسم أحكامه في القياس على ضوء الأكثر والشائع، فالقليل، والنادر، ثم الغريب والشاذ.
- كشف البحث عن الموضوعات التي ترتبط بالقياس عند أبي حيان وهي موضوعات: التعليل، والاحتجاج، والاستدلال، والأصول والفرع، والتخريج والتأويل.

٥- كشف البحث عن موقف أبي حيان إزاء المذاهب النحوية المختلفة، ووضح بأنه قد تأثر بالبصريين وسيبويه خاصة إلى حد كبير، فقد تابعهم في كثير من المسائل النحوية، وأشار إليهم في أكثر من موقع بعبارة (أصحابنا).

٦- كشف البحث عن شخصية أبي حيان من خلال تعليله فقد مال إلى الإيجاز واتجه كعلماء القرن السابع إلى تقعيد المسائل الجوهرية في النحو، وليس كثرة التأويل والأغراض في التعليل الذي يعوق الفهم.

كما أنه كان يعرض بعض الأحكام النحوية دون أن يبدي فيها رأياً، وأحياناً يوفق بين الآراء المختلفة، وأحياناً يقف موقف المعارض. كما أن له آراء شخصية تبدو في تعليقاته، ومناقشاته، ونقده، لتلك الآراء النحوية المتشعبة.

التوصيات والاقتراحات:

١- كتاب تذكرة النحاة ذو قيمة علمية في مجال النحو والصرف واللغة، كذلك نوصي بالاطلاع عليه.

٢- الكتاب مادته غزيرة مما سبب تكرارها في أكثر من موضع فهو يحتاج إلى ترتيب موضوعاته ترتيباً منطقياً.

٣- بعض الأبيات الشعرية وردت غير مكتملة وغير منسوبة إلى قائليها، فهي تحتاج إلى من يقوم بهذا العبء إن شاء الله.

الفهارس العامة

١- فهرس الآيات القرآنية
٢- فهرس الأحاديث
٣- فهرس الأمثال والأقوال السائرة
٤- فهرس الأشعار
٥- فهرس الأعلام
٦- فهرس المصادر والمراجع
٧- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

السورة	رقم الآية	الآيــة	رقم الصفحة
البقرة	٣	(وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ)	١٦٣
	١٧	(فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ)	١٠١
	٢٥	(وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ)	٨١
	٣٥	(اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)	٧٦
	٨٥	(ثُمَّ أَنتُمْ هَـؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ)	٤٠
	٩٦	(يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ)	٩٤
	١٠٩	(وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم)	٩٤
	٢١٧	(وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)	٨٠/٥٩
	٢٣٨	(حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الْوُسْطَى)	١٣٨
	٢٤٣	(أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ)	١٤٠
	٢٧١	(فَنِعِمَّا هِيَ)	٥٨
	٢٧٥	(فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ)	١٨
آل عمران	٧٣	(قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ)	٨٩
	١٤٢	(وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ)	١٠٠
النساء	١	(وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)	٨٠/٧٨
	٦	(وَكَفَى بِاللّهِ حَسِيبًا)	٦٥
	٤٣	(وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّن الْغَآئِطِ)	٦٣

	١٧٦	(يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ)	٨٩
المائدة	٢٤	(فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا)	٧٧
	١١٦	(إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ)	٦٢
	١١٩	(هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)	١٢٨
الأعراف	٢٧	(إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ)	٧٧
	٥٤	(ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ)	٧٦
	١٠٠	(أَوَلَمْ يَهْدِ)	١٦٤/١٥٠
	١٠٦	(إِن كُنتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا)	٦٢
	١٠٧	(فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ)	١٢١
الأنفال	٧	(وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ)	١٥٧
	٤١	(إِن كُنتُمْ آمَنتُمْ بِاللّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا)	٦٤
التوبة	١٠٨	(لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ)	٦٦
	١١٢	(التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ)	٨٤
يونس	٥١	(أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ)	١٥٠
	٨٨	(وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً)	٩٢
هود	٨	(أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)	١٢٨
	٥٨	(وَلَمَّا جَاء أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ)	١٠١/١٠٠
	١٠٥	(يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ)	١١٥
يوسف	١٧	(وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ)	٩٤

	٢٦	(إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ)	٦٣
	٣١	(مَا هَـذَا بَشَرًا)	١٣٠
الرعد	٣١	(أَفَلَمْ يَيْأَسِ)	١٥٠
الحجر	٢٠	(وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ)	٨٠
	٤٢	(إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ...)	٥٣
	٤٧	(وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا)	٤٦
الحجر	٦٥	(فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ)	٨٧/٥٤
النحل	٣٠	(مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا)	٩٥
الإسراء	٦٧	(فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ)	١٠١/١٠٠
	١٠٠	(قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي)	١٦١
الكهف	٢٢	(سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ...)	٨٣
	٥٩	(وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا)	١٠٢
	٩٦	(آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)	٢٨
مريم	٤٦	(لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا)	٨٢
طه	٢٠	(فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى)	١٢١
الأنبياء	١٢	(فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ)	١٠١
	٢٢	(لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)	١٤٥
المؤمنون	٢٢	(وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)	٨٠
النور	٦٣	(فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ)	٧٢
الفرقان	٢٨	(يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا)	٤٣

	٤٥	(أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ)	٨٦
الشعراء	٣٣	(وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ)	١٢١
النمل	٦٧	(أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا...)	٧٧
القصص	٨	(فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا)	٩٢
	١٤	(بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى)	٧٦
	١٧	(قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ)	٩٠
	٧٨	(إِنَّمَا أُوتِيتُهُ)	١٦٣
	٨٢	(لَوْلَا أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا)	٦٩
العنكبوت	١٤	(أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا)	٥٥
	٣٢	(فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ...)	١٠١
سبأ	٣١	(لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)	٦٩/٣٣
ص	٢٤	(إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)	٥٤
الزمر	٧٣	(وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)	٨٣
فصلت	١١	(فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا)	٧٩
الجاثية	٢٥	(مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا)	١٢٦
محمد	٢١	(طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ)	١٥١
النجم	٥	(عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى)	٧٥/٧١
	٦	(ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى)	٧٦
القمر	٧	(خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ)	٤٧

	٤١	(وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ)	٤٨
المجادلة	٢	(مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)	١٣٠
المنافقون	٥	(وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ)	٥
القلم	٩	(وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ)	٩٣
المزمل	٢	(قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا)	٥٤
	٣	(نِصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا)	٥٤
الإنسان	٤	(سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا)	١٨
الانشقاق	١٩	(لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ)	٧١
الطارق	٤	(إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)	٩٩
الغاشية	١٧	(أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ)	٨٦
القدر	٥	(سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)	١٣٦
البينة	١	(لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ)	١٠٣

فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة
"أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن على رأس مائة سنة منها"	٦٧
"أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر بله ما اطلعتم عليه"	٥٢
"إن الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فمسخهم"	٣١
"إن يكنه فلا تسلط عليه وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله"	١٦٤

فهرس الأمثال والأقوال السائرة

المثـل	رقم الصفحة
"تركته بملاحس البقر أولادها"	١٠٥
"لو ذات سوار لطمتني"	١٦٤
"لو غيرك قالها يا أبا عبيدة"	١٦٤
"مواعد عرقوب أخاه بيثرب"	١٠٥

فهرس الأشعار

البيت		القافية	القائل	الصفحة
سيغنيني الذي أغناك عني	فلا فقر يدوم ولا غناء	الهمزة	مجهول القائل	١٠٨/١٠٩ ١٥٠
إن عمراً لنا لديه خلال	غير شك في كلهن البلاء			
بهز وبهثة حاشدون عليهم	حلق الحديد مضاعفاً يلتهب	ب	النابغة الجعدي	٤٥
أخلاي لو غير الحمام أصابكم	عتبت ولكن ما على الدهر معتب		الضبي	١٦٤
أتطمع فينا من أراق دماءنا	ولولاك لم يعرف لأحسابنا حسب		يزيد بن الحكم	٧٠
يا أوسط الناس طراً في مفاخرهم	وأكرم الناس أما برة وأبا		مجهول	
أودى الشباب الذي مجد عواقبه	فيه نلذ ولا لذات للشيب		سلامة بن جندل	٦٠
لا تنفري يا ناق منه فإنه	شريب خمر مسعر لحروب		حفص بن الأحنف	١٠٧
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا	فاذهب فما بك والأيام من عجب		مجهول	٧٨
كأن حوافره مدبراً خضبن	وإن كان لم يخضب		النابغة	٤٥
وما كنت أدرى ما فواضل كفه	على الناس حتى غيته الصفائح	ج	مطيع بن إياس	١٠٥
ما للجمال مشيها وئيدا	أجندلاً يحملن أم حديدا	د	الزباء	١٢٦
قد رام آفاق السماء فلم يجد له	مصعداً فيها ولا الأرض مقعدا		مجهول	٧٩
أبرح ما أدام الله قومي	بحمد الله منتطقاً مجيدا		خداش بن زهير	١٦٣
أمست خلاء وأمسى أهلها ارتحلوا	أخنى عليها الذي أخنى على لبد		النابغة الذبياني	١٦٣
فقالت على اسم الله أمرك طاعة	وإن كنت قد كلفت ما لم أعود		عمر بن أبي ربيعة	١٥١
ألا يا أسلمي يا دار مي من البلى	ولا زال منهلاً بجرعائك القطر	ر	ذو الرمة	٩٠
تمنيت من حبي عليّة أننا	على رمثٍ في البحر ليس لنا وفر		مجهول	١٥٨
لعمرك ما معن بتارك حقه	ولا منسئ معن ولا متيسر		الفرزدق	١٣٢
وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة	عشية لا قينا جذاماً وحميرا		زفر بن الحارث الكلابي	
وكنا حسبناهم فوارس كهمس	حيوا من بعد ماتوا من الدهر اعصرا		حذافة بن حنيفة الصفدي	٦٤
مات أثير الدين شيخ الورى	فاستعر البارق واستعرا		زهير بن أبي سلمى	٦٣
لمن الديار بقنة الحجر	أقوين من حجج ومن دهر		جرير بن عطية	٦٦
جاءت الخلافة أو كانت له قدرا	كما أتى ربه موسى على قدر		مجهول	٤٨
ساد وألفى قومه سادة	وكابر سادوك عن كابر		عدي بن يزيد	٤٨
لو بغير الماء حلقي شرق	كنتُ كالغصان بالماء اعتصاري		مجهول القائل	١٦٤
			عدي بن يزيد	

البيت		القافية	القائل	الصفحة
هنيئـاً لأربـاب البيـوت بيـوتهم	وللآكلـين التمـر مخمـس مخمسـا	س	مجهول	١١٢
لا يغـرنكم أولاء مـن القـوم	جنـوح للسـلم فهـو خـداع	ع	مجهول	٤١
مغار ابن همام على حي خثعما	عليـه حصـير نمقتـه المصـانع		النابغة	
طوى النحر والأجراز ما في بطونها	فمـا بقيـت إلا الصـدور الجراشـع		ذو الرمة	١٤٥
إنـي لأرجـو محـرزاً أن ينفعـا	إيـاي لمـا صـرت شـيخاً قلعـا		مجهول	١٦٢/١٠١
أمـا تـرى حيـث سـهيل طالعـا	نجمـاً يضـيء كالشـهاب سـاطعاً		مجهول	٧٣
مـا كـان ضـرك لـو مننـت وربمـا	مـنّ الفتـى وهـو المغـيظ المحنـق	ق	قتيلة بنت	٩٣
عـدس مـا لعبـاد عليـك أمـارة	نجـوت وهـذا تحملـين طليـق		النضر	٩٥/٤٨
عهـدت خليلـي نفعـه متتـابع	فـإن كنـت إيـاه فإيـاه كـن حقـا		يزيد بن مفرع	١٦٥
ولـولا جنـان الليـل مـا آب عـامر	إلـى جعفـر سـرباله لـم يمـزق		مجهول	٦٩
تـذر الجمـاجم ضـاحياً هاماتهـا	بلـه الأكـف كأنهـا لـم تخلـق		مجهول	٥٣
			كعب بن مالك	
جفوني ولـم أجـف الاخـلاء أننـي	لغيـر جميـل مـن خليـل مهمـل	ل	مجهول	٢٧
لميـة موحشـاً طلـل	يلـوح كأنـه حلـلٌ		كثير عزة	٤٧
وجـاءت حـوادث فـي مثلهـا	يقـال لمثلـي ويهـاً فـل		كثير عزة	٤٣
ألا تسـألان المـرء مـاذا يحاولـه	أنحـب فيقضـى أم ضـلال وباطـل		الكميت	٩٦
رأى النهـوات الـزرق تحـت لبانـه	أحـاد ومثنـى أضـعفتها صـواهله		لبيد بن ربيعة	١١١
إن الأولـى وصفوا قومي لهم منهم	هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا		ابن مقبل	٤١
أمـا عطـاؤك يـا بـن الأكـرمين فقد	جعلـت إيـاه بالتصـميم مبـذولا		مجهول	١٦٣
وقصـيدة تـأتي الملـوك غريبـة	قـد قلتهـا ليقـال: مـاذا قالهـا		مجهول	٩٥
الواهـب العـداء وكـل لهمـزة	مـا أن تنـال يـد الطويـل قـذالها		الأعشى	١٥٣
وإن شـفائي عبـرة مهراقـة	وهـل عنـد رسـم دارس مـن معـول		الأعشى	٨٢
وإن تـك قـد سـاءتك منـي خليقـة	فسـلى ثيـابي مـن ثيابـك تنسـل		امرئ القيس	٦٢
وتضحى فتيت المسك فوق فراشها	نؤوم الضحى لم تنطق عن تفضل		امرؤ القيس	٧١
كـأن ثبيـراً فـي عـرانين وبلـه	كبيـر أنـاس فـي بجـاد مزمـل		امرئ القيس	٣٠
إذا هـي لـم تسـتك بعـود أراكـة	تنخـل فاسـتاكت بـه عـود اسـحل		عمر بن أبي	٢٩
فعينـاش عيناهـا وجيـدش جيـدها	ولـونش أنهـا غيـر عاطـل		ربيعة	١١٥
			مجهول	

البيت		القافية	القائل	الصفحة
لـــن تزالـــوا كـــذلكم ثـــم لا زلـــ	تُ لهـــم خالـــداً خلـــود الجبـــال	ل	الأعشى	٩١/٩٠
ولـو أن مـا أسـعى لأدنـى معيشـة	كفاني، ولـم أطلـب قليـل مـن المـال		امرئ القيس	٢٨
والمـــرء ببليـــه بـــلاء الســـربال	تعاقـــب الإهـــلال بعـــد الإهـــلال		العجاج	١١٠
ولا ســـابغات ولا جـــأواء باســـلة	تقـي المنـون لـدى اسـتيفاء آجـال		مجهول	٦١
لجـــاري مـــن كانـــه عـــزه	بخـــال ابـــن عـــم أو أهـــل		مجهول	١٦٥
إذا هملـت عينـي قالـت صـاحبي	بمثلـــك هـــذا لوعـــة وغـــرام	م	ذو الرمة	٤٠
صـغيرين فرعـى البـهم يـا ليـت أننـا	إلـى اليـوم لـم نكبـر ولـم يكبـر البـهم		مجنون ليلى	٤٨
ونطعنهم تحت الجنـاب بعد ضـربهم	بـيض المواضـي حيـث لـي العمـائم		الفرزدق	٧٣
وكيـد ضـباع القـف يـأكلن جثتـي	وكيـد خـراش عنـد ذلـك بيـتم		مجهول	١١٣
للفتـــى عقـــل يعـــيش بـــه	حيـــث تهـــدى ســـاقه قدمـــه		طرفه بن العبد	٨٧
ضـربت خمـاس ضـربة عبشـى	أدان ســـــداس ألا تســـــتقيما		مجهول	١١٢
فلسنا على الأعقاب تدمي كلومنا	ولكـن علـى أقـدامنا يقطـر الـدما		الحصين بن الحمام	١٠٩
وكـــل حســـام أخلصـــته قيونـــه	تخيـرن مـن أزمـان عـادٍ وجـرهم		مجهول	٦٧
ولا شـبك أحمـى مـن غـزال كأنـه	من الخوف والأجراس في حبس ضيغم		الرمادي	٧٩
وكـــان طـــوى كشـــحا	فـلا هـو أبـداها ولـم يـتجمجم		زهير	٦٢
أهـــلاً بأهـــل وبيتـــاً مثـــل بيـــتكم	وبالأناســـين مـــن ذاك الأناســـين	ن	مجهول	١٤٧
وكـــل أخ مفارقـــه أخـــوه	لعمـــر أبيـــك إلا الفرقـــدان		عمرو بن معد يكرب	١٤٥
إلـى الله أشـكو بالمدينـة حاجـة	وبالشـام أخـرى كيـف يلتقيـان		الفرزدق	٨٦
فلـو سـألت سـراة الحـي سـلمى	علـــى أن تلـــون بـــي زمـــاني		سوار بن المضرب	١٦٢
كفـى الشـيب والإسـلام للمـرء ناهيـا	عميـــرة ودع إن تجهـــزت غازيـــا	الياء	سحيم	٦٥
عـداي لهـم فضـل علـيّ ومنـة	فـلا أذهـب الـرحمن عنـي الأعاديـا		أبو حيان	٥
همـو بحثـوا عـن زلتـي فاجتبنتهـا	وهـم نافسـوني فاكتسـبت المعاليـا		أبو حيان	٥
وكـم مـوطن لـولاي طحـتُ كمـا هـوى	بأجرامـه مـن قنـة النيـق منهـوى		يزيد بن الحكم	٧٠

فهرس أجزاء الأبيات

البيت	القائل	الصفحة
وكيد صباع القف يأكلن جثى	مجهول النسبة	١١٦
لعل أبي المغوار منك قريب	كعب بن سعد	١١٦
مغار ابن همام على حي خثعما	القنوي	١٠٥
فهياك والأمر الذي إن توسعت	النابغة الذبياني	٤٥
يا حبذا أجبل الريان من جبل	مجهول القائل	٥٧
لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد	جرير	٥٦
لو بغير الماء حلقي شرق	جرير	١٦٤
دعى ماذا علمت سائقيه	عدي بن يزيد	٩٦
حيث لي العمائم	" "	٧٢
أما ترى حيث سهيل طالعا	" "	٧٤
وكان شفاءً لو أصبن الملاقطا	" "	٩٣
لقد رأيت عجباً مذ أمسا	" "	٩٨
لا بد من صنعا وإن طال السفر	" "	١١٠
وأهل الوفا من حادث وقديم	" "	١١٠
ومنهل وردته عن منهل	مجهول النسبة	٧٢
ولقد قتلتم ثناء وموحدا	العجاج	١١٢
	مجهول النسبة	

فهرس الأرجاز

البيت	القائل	الصفحة
قد علمت أم أبي الثعلاء *إن نعم مأكولاً على الخواء	مجهول	١٠٨
يا مر بن واقع يا أنت أنت الذي طلقت عام جعتا	سالم بن داره	٣٩
لو أن حياً مدرك النجاح * أدركه ملاعب الرماح	سالم بن داره	١٦٤
إني لأرجو محرزاً أن ينفعا*إياي لما صرت شيخاً قلعا	مجهول	١٥٩
يا حبذا الجنة واقترابها * طيبة بارداً شرابها	جعفر بن أبي طالب	٥٥
فانصرفت وهي حصان مغضبة *ورفعت بصوتها هيا أيه	مجهول	٤٤

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
(أ)	
الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة	٤٢، ٤٧، ٥٠، ٥٢، ٥٦، ٦٩، ٨٧، ١٣٥، ١٤٤، ١٥١
الأصمعي، عبد الله بن قريب (عاصم)	١٠٩
امرؤ القيس بن حجر الكندي	٢٨، ٣٠، ٦١، ٧١، ٧٢، ٨٢
ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري	١٨، ٢٢، ٩٠، ١١٩، ١٣٥، ١٣٦
الأعشى	٨٩، ٩٠، ٩٤، ١٥٤
(ب)	
ابن الباذش، أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري	٣٥، ١٣٦
أبو بكر الخياط محمد بن أحمد بن منصور	١١٩، ١٤٢
(ت)	
تاج الدين أبو محمد بن عبد القادر بن أحمد بن أم مكتوم	١٤
تقي الدين السبكي	١٤
(ث)	
ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى	١٠٦، ١١٨، ١٢٥، ١٣٥، ١٤٨، ١٥٤

العلم	الصفحة
(ج)	
الجرمي	٣٥، ٤٨، ٦١، ١٠٦
جرير بن عطية الخطفي	٤٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨
جعفر بن أبي طالب	٥٦
ابن جني، عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي	١٧، ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٦١، ١٥٨
(ح)	
ابن الحاجب	١٢٣
الحريري	٥٦، ٨٣
الحصين بن الحمام المري	١٠٩
(خ)	
خداش بن زهير	٣٥، ٥٤، ٦٠، ١٥٩
ابن خروف، علي بن يوسف بن خروف القرطبي	٣٥، ٨٥، ١٠٠، ١٠٦، ١٣٤
الخليل بن أحمد	٢٢، ٦٥، ٦٨، ٦٩، ١١٣، ١٤٨
(د)	
ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر	٦٢، ٦٧
ابن الدهان، سعيد بن المبارك	١٣٠
(ر)	
الرماني، علي بن عيسى، أبو الحسن	٦٠، ٦١، ٦٥
ذو الرمة غيلان	٤٠، ٨٩، ١٤٥
(ز)	
الزجاج، إبراهيم بن السري، أبو إسحق	٤٥، ٤٩، ٦١، ٨٨

العلم	الصفحة
الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحق، أبو القاسم	٤٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٥، ١٢٢، ١٢٥، ١٥٨
الزمخشري، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري	٤٥، ٧٩، ١٢٨، ١٣١
زهير بن أبي سلمى المزني	٣٠، ٦٥، ٦٦
أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس الأنصاري	٤٥
(س)	
سحيم بن وثيل	٦٦
ابن السراج، محمد بن سري، أبو بكر	٣٥، ٦٥، ٩٠، ١٥١، ١٦
ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق	٤٤، ٦٩، ١١٢، ١٢٥٧
ابن السمين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي	٨٩
سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر	٩، ١٠، ١٢، ١٧، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٩، ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٤٢، ٤٣، ٥٠، ٥٧، ٥٩، ٦٥، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٨١، ٨٧، ٩٦، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٦، ١٠٧، ١١٣، ١١٨، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٧، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١

العلم	الصفحة
السيرافي، الحسن بن عبد الله، أبو سعيد	٨٥، ٩٨، ١٢٦، ١٢٩، ١٣١
سوار بن المضرب	٦٥، ١٥٨
(ش)	
ابن الشجري	١١٩
الشلوبين	٥٤، ١٣٠
(ص)	
الصفار، أبو إسماعيل بن محمد بن إسماعيل	٨١
(ض)	
ابن الضائع، علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي	٩، ١٢٨
(ع)	
عبد الله بن إسحق الحضرمي	١٧، ٢٢
العجاج	٧٢، ٧٣، ١٠٩
عدي بن زيد	١٦٠
ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن	١٢، ٣٥، ٤٢، ٦٠، ٨١، ٨٥، ٨٦، ٩٠، ١٠٠، ١٢٨، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٣
ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل	١٣، ٣٣، ٤٢، ٩٠
عمر بن الخطاب	٧٥
عمر بن أبي ربيعة	٢٩
أبو عمرو الشيباني، إسحق بن مرار	١١٢
أبو عمرو بن العلاء، زبان بن سيار	٥٧، ١٠٦
(ف)	
الفارسي، الحسن بن أحمد، أبو علي	١٧، ٣٥، ٤٢، ٥٠، ٥٢، ٥٦، ٦٠، ٨٥، ٩٣، ١٠١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٩، ١٣١، ١٣٣، ١٤٨، ١٥٧، ١٥٨

العلم	الصفحة
الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد	٣٤، ٤٣، ٤٨، ٥٧، ٧٦، ٨٩، ٩٠، ٩٣، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٣، ١٢٨، ١٣٠، ١٥٤، ١٦٢
الفرزدق	٧١، ٨٥
(ق)	
قطرب، محمد بن المستنير، أبو علي القعقاع	٥٢
(ك)	
الكسائي، علي بن حمزة	٣٠، ١٠٦، ١١٩، ١٢١، ١٢٩، ١٣٦
ابن كيسان، محمد بن أحمد بن إبراهيم	٣٥
(ل)	
اللحياني، علي بن حازم	١٢٣
(م)	
المازني، بكر بن محمد، أبو عثمان	٦٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٤٢
ابن مالك، جمال الدين محمد	٤٥، ٧١، ٨١، ٨٥، ٩٠، ١١٩، ١٢٧، ١٦١، ١٦٢
المبرد، محمد بن يزيد، أبو العباس	٣٣، ٤٢، ٤٧، ٦٧، ٧٠، ٨٥، ١٠٣، ١٢٩، ١٤١
المرادي، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس	٣٣، ٨٩، ٩٠
مطيع بن إياس	١٠٥
ابن مقبل	١١١

العلم	الصفحة
ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن اللخمي	٢٠، ٢٤، ٢٦، ١٦٢
(ن)	
النابغة الجعدي	٤٥
النابغة الذبياني	٦٣
ابن النحاس	٥٠
(هـ)	
ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام	٣٠، ٣٣، ٤٢، ٦٥، ٨١، ٨٩، ٩٠، ٩٥، ١٠٨، ١١٩، ١٥٤، ١٥٥
(و)	
ابن ولاد، أحمد بن محمد، أبو العباس	١٠٧
(ي)	
ابن يعيش، موفق الدين	٣١، ٤٢، ١٣٢

فهرس المصادر والمراجع

١- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: د. أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، نشر الرسائل الجامعية، بدون تاريخ.

٢- اختبارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، د. بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٤- أسرار العربية: ابن الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

٥- أصول النحو العربي: د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م.

٦- إعراب القرآن: المنسوب للزجاج، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، دار التاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ- ١٩٧٦م.

٧- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق الدكتور أحم محمد قاسم، القاهرة، ١٩٧٦م.

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات عبد الرحمن محم بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ١٣٦٤هـ.

٩- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك: محمد محيى الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، بدون تاريخ.

١٠- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر ، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

١١- البدر الطالع من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ.

١٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٤م.

١٣- تاريخ الفكر الأندلسي: بالنثيا، ترجمة حسين مؤنس، القاهرة، بدون تاريخ.
١٤- تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق سالم مصطفى البدري، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
١٥- التكملة: أبو علي الفارسي، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، بدون تاريخ.
١٦- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ١٩٨٣م.
١٧- حاشية الصبان على الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
١٨- حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه: د. محمد سعد، بدون مكان الطبع والتاريخ.
١٩- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة المصرية، ١٩٥٢م.
٢٠- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، بيروت، دار الجيل، بدون تاريخ.
٢١- الرد على النحاة: ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللمي القرطبي، ٥١٣هـ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
٢٢- شرح ابن عقيل، تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات، دار الفكر، مشق.
٢٣- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر، لبنان، ١٩٧٠م.

٢٥- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط ١٣/١٩٦٩م.
٢٦- شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، بدون تاريخ.
٢٧- شرح المفصل: ابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون تاريخ.
٢٨- شرح ملحة الإعراب: أبو محمد القاسم بن علي الحريري، تحقيق د. فائز فارس، جامعة اليرموك، دار الأمل للنشر والتزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
٢٩- شرح اللمحة البدرية في علم العربية: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٧م.
٣٠- شواهد أبي حيان في تفسيره: د. صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
٣١- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة، بدون تاريخ.
٣٢- صحيح مسلم، شرح النووي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٩٧٨م.
٣٣- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: أحمد سليمان ياقوت، الرياض، عمادة شئون المكتبات، جامعة الرياض، ١٩٨٠م.
٣٤- العلة النحوية وتطورها: مازن المبارك، دار الفكر، ١٩٧٤م.
٣٥- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة.
٣٦- الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن: د. عبد الله الحسين هلال.
٣٧- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، السيوطي، تحقيق د. محمد يوسف فجال، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٣٨- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هرون، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٧م.

٣٩- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنو: د. مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط ١٣٧٧هـ.
٤٠- المدارس النحوية أسطورة وواقع: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٨٧م.
٤١- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق.
٤٢- مسائل نحوية بين ابن هشام وأبي البقاء: د. حمزة عبد الله النشرتي.
٤٣- المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك الأندلسي، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
٤٤- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٤٥- معاني القرآن: للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط٥، ١٩٨٠م.
٤٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت.
٤٧- المقرب: علي بن مؤمن بن محم دعلي بن أحمد (ابن عصفور)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١٩٧١م.
٤٨- مناهج المفسرين: د. منيع عبد الحليم محمود، دار الكتاب المصري، القاهرة.
٤٩- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦م.
٥٠- نفح الطيب: المقري، تحقيق إحسان عباس، دارس الثقافة، بيروت، بدون تاريخ.

٥١- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: أبو حيان النحوي، بيروت، مؤسسة الرسالة.
٥٢- نكت الهيمان في نكت العميان: صلاح الدين بن أيبك الصفدي، مطبعة الجمالية.
٥٣- همع الهوامع: للسيوطي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٣م.
٥٤- الوافي بالوفيات: صلاح الدين بن أيبك الصفدي، طبعة عام ١٩٨٥م.
٥٥- الوسيط في تاريخ النحو العربي: د. عبد الكريم محمد الأسعد، دار الشواف للنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
الفصل الأول: أبو حيان والعلة النحوية	٥
المبحث الأول: التعريف بأبي حيان	٦
اسمه، مولده ونسبه	٦
كنيته وشيوخه	٦
ثقافته	٨
مذهبه النحوي/ الفقهي	٩
نتاجه العلمي	١٠
تلاميذه	١٢
أخلاقه	١٣
رحلته إلى المشرق	١٢
وفاته	١٢
المبحث الثاني: التعليل النحوي	١٦
أ- العلة النحوية	١٦
تعريف العلة	١٦
أقسام العلة	١٦
نشأة العلة وتطورها حتى القرن السابع	٢٢
ب- موقف أبي حيان من التعليل النحوي	٢٥
الفصل الثاني: التعليل النحوي عند أبي حيان	٢٧
المبحث الأول: اعتماد أبي حيان على علة السماع	٢٨
المطلب الأول: المرفوعات:	٢٨
التنازع في العمل	٢٨

الموضوع	الصفحة
حذف الخبر إذا اقترن بـ (_واو المعية)	٣٢
اختلاف النحاة في العامل في الاسم المرفوع الواقع بعد (لولا)	٣٣
رفع مخصوص نعم وبئس	٣٥
المطلب الثاني: المنصوبات:	٣٧
إعراب المنادى المعرفة المفرد	٣٧
حذف حرف النداء مع اسم الإشارة	٤٠
حقيقة (فل)	٤٢
أصل أداة النداء (هيا)	٤٤
جواز مجيء الحال من المضاف إليه	٤٥
تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف	٤٧
لا سيما	٥٠
معنى "بله"	٥٢
الخلاف في قدر المستثنى	٥٤
إعراب الاسم المنصوب بعد (حبذا)	٥٦
موقع (ما) في (نعما)	٥٨
إعراب جمع المؤنث السالم	٦٠
وقوع الفعل الماضي خبراً لـ "كان" بدون "قد"	٦٢
المطلب الثالث: المجرورات:	٦٥
جواز زيادة حرف الياء	٦٥
مِنْ لابتداء الغاية في الزمان	٦٦
حكم الفعل الذي تتعلق به رُبّ	٦٨
لولا من حروف الجر	٦٩
عن بمعنى "بعد"	٧١
الموضوع	**الصفحة**

إضافة "حيث" إلى المفرد	٧٣
المطلب الرابع: التوابع:	٧٣
العطف على الضمير المرفوع المتصل	٧٥
العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار	٧٨
عطف الجملة على الجملة وإن لم تتفق المعاني	٨١
واو الثمانية	٨٣
إبدال الجملة من المفرد	٨٥
المطلب الخامس: الأدوات والدلالة	٨٧
دلالة "حيث"	٨٨
دلالة "أن" على النفي	٨٩
إفادة "لن" معنى الدعاء	٩٠
"لام كي"	٩٢
"لو" المصدرية	٩٣
مجيء "ذا" اسماً موصولاً	٩٥
اختلاف العرب في "أمسى"	٩٨
"لما" الشرطية	١٠٠
العامل في جواب الشرط	١٠٣
إعمال المصدر المجموع	١٠٥
المطلب السادس: المسائل الصرفية الخلاف في إعمال الأمثلة الخمسة	١٠٦
حكم مدّ المقصور وقصر الممدود	١٠٨
اختلاف النحاة في ألفاظ العدد المعدولة	١١١
كسر فاء الأجوف (كاد)	١١٣
المطلب السابع: موقف أبي حيان من اللهجات العربية	١١٤
الموضوع	**الصفحة**

المبحث الثاني: اعتماد أبي على علة القياس	١١٧
المطلب الأول: المرفوعات	١١٨
آراء النحاة في المسألة الزنبورية	١١٨
ارتفاع الاسم بعد (مذ ومنذ)	١٢٢
إعراب الفاعل إذا قدم على فعله	١٢٥
المطلب الثاني: المنصوبات:	١٢٦
خبر (كان) إذا كان اسمها وخبرها معرفتين	١٢٦
حكم تقديم خبر (ليس)	١٢٨
خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية	١٣٠
الكاف في أرأيتك	١٣٣
المطلب الثالث: المجرورات:	١٣٤
العمل في جميع الشهر إذا لم يضف إلى علمه	١٣٤
"حتى" حرف جر عند البصريين	١٣٦
المطلب الرابع: المسائل الصرفية:	١٣٧
النسب إلى قريش	١٣٧
عدم جواز صياغة اسم التفضيل مما لا يقبل التفاوت	١٣٨
لا يقاس وزن (فاعل) بالكثرة على مفعول	١٤٠
عدم جواز ورود المصدر مع فعل التعجب	١٤١
الفصل الثالث: موقف أبي حيان من المذاهب النحوية	١٤٣
المبحث الأول: موقف أبي حيان من البصريين والكوفيين	١٤٤
المطلب الأول: موقف أبي حيان من البصريين وأشهر رجالهم	١٤٤
موقفه من سيبويه	١٤٧
المطلب الثاني: موقف أبي حيان من الكوفيين وأشهر رجالهم	١٥٣
موقف أبي حيان من ثعلب	١٥٣
الموضوع	**الصفحة**

موقف أبي حيان من الكسائي	١٥٣
المطلب الثالث: موقف أبي حيان من المصريين وأشهر رجالهم	١٥٤
موقف أبي حيان من ابن هشام	١٥٤
المبحث الثاني: موقف أبي حيان من البغداديين وأشهر رجالهم	١٥٧
المطلب الأول: موقف أبي حيان من أبي علي الفارسي	١٥٧
المطلب الثاني: موقف أبي حيان من ابن جني	١٥٨
المطلب الثالث: موقف أبي حيان من ابن السراج	١٥٩
المطلب الرابع: موقف أبي حيان من الزجاجي	١٥٩
المبحث الثالث: موقف أبي حيان من الأندلسيين	
المطلب الأول: موقف أبي حياني من ابن مالك	١٦١
المطلب الثاني: موقف أبي حيان من ابن عصفور	١٦١
الخاتمة وأهم نتائج البحث	١٦٦
الاقتراحات والتوصيات	١٦٩
الفهارس العامة:	١٧٠
فهرس الآيات الكريمة	١٧١
فهرس الأحاديث الشريفة	١٧٦
فهرس الأمثال والأقوال السائرة	١٧٧
فهرس الأشعار – الأبيات كاملة	١٧٨
فهرس أجزاء الأبيات	١٨١
فهرس الأرجاز	١٨٢
فهرس الأعلام	١٨٣
فهرس المصادر والمراجع	١٨٩
فهرس الموضوعات	١٩٤